المملكة العربية السعودية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة التعليم عن بعد
كلية الشريعة ـ الانتساب المطور

imam8.com
مكتبة منتسبي الشريعة

(نحو ٤٤١)

مُقَرَّر النَّحْو

المستوى الثامن

أستاذ المقرر/
د . خليل العباس

المذكرات تم تفريغها من المحاضرات الصوتية
إعداد طلاب وطالبات كلية الشريعة
انتساب مطور

نسخة مدققة من قِبل الأستاذ
١٤٣٣هـ

﴿ تقديم ﴾

هذه هي الطبعة النهائية لمذكرات كلية الشريعة انتساب مطور تعليم عن بعد

وقد اعتمدت بتوفيق من الله بعد أن تم تدقيقها من قِبل الأعضاء،
ثم تدقيقها من قِبل الأستاذ الشارح للحلقات
د. خليل عباس .

وقد يكون هناك اختلاف بسيط بين المحاضرات الصوتية وما هو موجود في هذه المذكرة، وهو من تعديلات الأستاذ جزاه الله خيرًا .

نرجو عند وجود خطأ أو ملاحظة
كتابة تنبيه في الموضوع المخصص لذلك في منتدى المستوى الخاص بالمذكرة
في منتدى مكتبة كلية الشريعة: www.imam8.com
وسوف يتم تصحيح الأخطاء بعد التنبيه عليها من قِبل القائمين على إعداد المذكرات
ونسأل الله جزيل الثواب لكل من يعين على ذلك ويشاركنا فيه

(مجموعة إعداد مذكرات كلية الشريعة انتساب مطور)

الحلقة (١)

((مقدمـــة))

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد ، هذه مذكرة مادة النحو للمستوى الثامن – كلية الشريعة التي قام بإعدادها إخوانكم وأخواتكم طلاب وطالبات كلية الشريعة (الانتساب المطور) بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تفريغًا ومراجعة وتنسيقًا وتدقيقًا ونسأل الله بمنه وكرمه أن يتقبلها ويجعلها علمًا ينتفع به إلى يوم نلقاه ، وأن يرزقنا الإخلاص ، وأن يتجاوز عمَّا حصل فيها من نقص وخلل إنه جواد كريم.

المنهج يتكون من خمسة أبواب وهي :-

الباب الأول : باب إعراب الفعل

- الفعل المضارع والحالات الإعرابية التي يكون عليها (الرفع / النصب / الجزم)

الباب الثاني : باب العدد

- ألفاظ الأعداد.
- حكمها من حيث تذكيرها وتأنيثها والحالات التي تكون عليها .

الباب الثالث : كنايات العدد

- سيكون الحديث حول ثلاثة ألفاظ وهي : (كم / كأين / كذا)

الباب الرابع : همزة الوصل

- بيان المقصود بهمزة الوصل .
- الحالات التي تكون فيها الهمزة همزة وصل .
- الحالات التي تكون فيها الهمزة همزة قطع .

الباب الخامس : باب الوقف

- المقصود بالوقف .
- طريقة الوقف على بعض الألفاظ .

(كيف يكون الوقف على الكلمات المنتهية بالنون ، المنتهية بتاء التأنيث ، الأسماء المنقوصة ... ومجموعة من الألفاظ) .

المرجع : أوضح المسالك في شرح ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري

﴿ الباب الأول : باب إعراب الفعل ﴾

حينما يسمى هذا الباب (باب إعراب الفعل) فالفعل هنا يُقصد به تحديدًا : **الفعل المضارع**

ولا يدخل معه الفعل الماضي ولا الفعل الأمر ، وسبب ذلك : أنَّ الفعل المضارع هو الفعل الذي يكون معربًا ، أما الفعل الماضي وفعل الأمر فهما فعلان مبنيان غير معربين .

س/ لماذا ابن هشام لما ذكر هذا الباب سمَّاه (باب إعراب الفعل) ولم يقل (باب إعراب الفعل المضارع) ؟

لأنه هو الواضح من المعنى والمقصود بالكلام ، فلا يُحتمل أن يكون المراد الفعل الماضي ولا فعل الأمر ؛ لأن هذين النوعين من الأفعال المبنية ، وليست من الأفعال المعربة ، فالفعل المعرب وحده هو الفعل المضارع .

س/ لماذا أُعرب الفعل المضارع ؟

هذه مسألة خلافية بين النحويين ، اختلفوا فيها على قولين :

*رأي البصريين : الفعل المضارع معربٌ بسبب مشابهته للاسم – أي الأسماء المشتقة – نظرًا لكونه أشبه الأسماء التي تجري على سياق أفعالها المضارعة – اسم الفاعل وما أشبهه – تشبهه في حركاته وسكناته ، وتشبهه في أمور أخرى لن نفصل فيها لأنها ليست داخلة في صلب ما نتحدث عنه .

*رأي الكوفيين : أنَّ الفعل المضارع معربٌ أصالةً ، ليس معربًا بسبب الشبه وإنَّما هو أصلاً معرب في ذاته .

والراجح هو قول البصريين .

فعندما نقول بأنَّ الفعل المضارع فعلٌ معرب ؛ نفهم من ذلك أنَّ إعرابه يتغير لأن الكلمة المعربة إعرابها يتغير ، كما أنَّ الأسماء المعربة أسماءٌ يأتي عليها الأوجه الإعرابية الثلاثة – الرفع ، النصب ، الجر – فعندما نقول هذا اسمٌ (معرب) فمعنى هذا أنه قد يكون مرفوعًا وقد يكون منصوبًا وقد يكون مجرورًا ، بحسب العامل الذي يسبب الإعراب ، كذلك الأمر بالنسبة للفعل المضارع ، فعندما نقول الفعل المضارع (معرب) نفهم من ذلك أن هذا الفعل إعرابه متغير ليس ثابتًا ، قد يكون هذا الفعل المضارع محتملاً أحد الأوجه الإعرابية الثلاثة التي تأتي عليه . فما هي الأوجه الإعرابية التي تأتي على الفعل المضارع ؟

درستم في المستوى الأول أن الأوجه الإعرابية التي تأتي على الكلمات هي أربعة أنواع : الرفع ، النصب ، الجر ، الجزم

الرفع ، النصب ، الجر >> تكون في الأسماء

الرفع ، النصب ، الجزم >> تكون في الأفعال

- **النوع الأول (الرفع)**

حكم مشترك بين الأسماء والأفعال ، الأسماء تكون مرفوعةً وكذلك الفعل المضارع يكون مرفوعًا .

- **النوع الثاني (النصب)**

حكم مشترك بين الأسماء والأفعال ، الأسماء تكون منصوبةً وكذلك الفعل المضارع يكون منصوبًا .

- **النوع الثالث (الجر)**

حكمٌ خاصٌ بالأسماء ، فلا يمكن أن يأتي الجر في الفعل المضارع ، لا يصح أن يقال "فعل مضارع مجرور" !! لأن

الجر يختص بالأسماء وحدها ، وعكسه الجزم .

- **النوع الرابع (الجزم)**

حكمٌ خاصٌ بالأفعال ، الأفعال المضارعة هي التي تكون مجزومة ، ولا يصح أن يأتي الجزم في الأسماء ، فلا يصح أن يقال "اسم مجزوم " !!

تبين لنا الآن أنَّ الفعل المضارع الذي نتحدث عنه الآن ، والذي نقول أنه (معرب) أنه يحتمل ثلاثة أوجه إعرابية وهي : الرفع ، النصب ، الجزم . إذا أردنا أن نتحدث عن إعراب الفعل المضارع فلابد أن نتحدث عن هذه الأحكام الثلاثة (الرفع ، النصب ، الجزم) .

♦ الحكم الأول من أحكام الفعل المضارع : الرفع

الفعل المضارع يكون مرفوعًا ، وهو أول الأحكام الإعرابية التي يأخذها الفعل المضارع .

س/ ما سبب رفع الفعل المضارع ؟

نعلم بأنَّ الأسماء تكون مرفوعة بسبب ، هذا السبب قد يكون أنه فاعل ، قد يكون نائب فاعل ، قد يكون اسم كان ، قد يكون خبر إنَّ ، قد يكون صفة لكلمة مرفوعة ، أو بدل من كلمة مرفوعة ، أو تابعٌ لكلمة مرفوعة بشكل عام ، فهناك سببٌ يؤدي إلى الرفع في الأسماء ، لكن ما هو السبب الذي أدى إلى الرفع في الفعل المضارع ؟

حصل خلاف بين النحويين في تحديد الرافع للفعل المضارع ، هذا الخلاف أشار إليه ابن هشام في كتابه بإيجاز، وسنوضح هذا الخلاف بشكل موجز :

الرأي الأول // وهذا رأي الفراء من أئمة أهل المدرسة الكوفية ، أنَّ الفعل المضارع يكون مرفوعًا إذا تجرد عن الناصب والجازم ، بمعنى إذا جاء قبله أداة نصب فإنه يكون منصوبًا ، وإذا جاء قبله أداة جزم فإنه يكون مجزومًا ، فإذا لم يأتِ قبله لا أداة نصب ولا أداة جزم فإنه يكون مرفوعًا ، فسبب الرفع هو تجرده عن الناصب والجازم ، فيُفهم من هذا أن سبب الرفع سببٌ عدميّ ، أي أن العامل الذي أدَّى إلى رفع الفعل المضارع هو عامل غير موجود ، وهو (التجرد) .

الرأي الثاني // رأي البصريين ، وهو أنَّ الفعل المضارع مرفوع لكونه يحل محل الاسم ، ومعنى ذلك أنه يجوز أن يؤتى بالفعل المضارع في الموضع الذي يستعمل فيه الاسم ، عندما نقول **مثلا** " إنَّ الله غفورٌ " خبر إنَّ كلمة (غفورٌ) اسم ، يمكن أن ناتي بدلا منه بفعل فأقول : إنَّ الله يغفر ، فنظرًا لكون الفعل المضارع يحل محل الاسم لذلك أصبح مرفوع ، وهذا الرأي ليس بوجيه ! بسبب أنَّ حلول الفعل في محل الاسم لا يؤدي إلى الرفع ،

فقد يحل الفعل محل الاسم ويكون منصوبًا ، عندما نقول : "لن يكتبَ زيدٌ " يكتبَ : فعل مضارع منصوب ،

وعندما أقول : "لم يجلسْ خالدٌ " أو " خالدٌ لم يجلس " يجلس : فعل مضارع مجزوم ،

فالفعل المضارع بشكل عام يمكن أن يؤتى به في محل الاسم لكنه لا يؤدي إلى الرفع . بالإضافة إلى شيء آخر ، وهو أنَّ بعض التراكيب التي يأتي فيها الفعل المضارع ولا يمكن أن يأتي فيها الاسم ،

مثلا : الفعل المضارع بعد أداة التحضيض " هلّا " عندما أقول : " هلا تذاكر دروسك " ، " هلا تجتهد في حياتك " ونحن نعرف أنَّ الأداة " هلا " لا يأتي بعدها الأسماء ، فالفعل " تذاكر ، تجتهد " هنا قد وقع في مكان لا يأتي فيه الاسم ، فلذلك ليس بوجيه أن يقال بأن الفعل المضارع يُرفع لكونه يحل محل الاسم .

الرأي الثالث // منسوب للإمام الكسائي ، وهو أن الفعل المضارع يرفع لأنه جاء في أوله أحد أحرف المضارعة ، نحن نعرف أنَّ الفعل المضارع لابد أن يكون في أوله واحد من أحرف المضارعة الأربعة وهي :

(الهمزة ، والنون ، والياء ، والتاء) المجموعة في كلمة (أنيت) فكل فعل مضارع لابد أن يكون في بدايته واحد من هذه الحروف الأربعة ، فعلى رأي الكسائي أنَّ سبب رفع الفعل المضارع هو وجود أحد هذه الأحرف الربعة في أول الفعل المضارع ، وهذا الرأي ليس بوجيه لأن الفعل المضارع يكون في أوله أحد هذه الأحرف الربعة حتى وإن كان منصوبًا أو مجزومًا ، بالتالي ليست أحرف المضارعة هي السبب في رفع الفعل المضارع .

الرأي الرابع // منسوب للإمام ثعلب – أحد أئمة المدرسة الكوفية – أنَّ الفعل المضارع مرفوع لكونه أشبه الأسماء ، وهذا الرأي ليس بوجيه والسبب أنَّ شبه الفعل المضارع بالأسماء يؤدي إلى إعرابه على رأي البصريين ، فشبهه بالأسماء هو السبب في كون الفعل المضارع معربًا ، لكنه ليس هو السبب في رفعه ! بمعنى أنَّ الفعل المضارع المرفوع والفعل المضارع المنصوب والفعل المضارع المجزوم كل هذه الأفعال تشبه الأسماء ، ومع ذلك فإن إعرابها قد اختلف .

هذا بإيجاز آراء النحويين في سبب رفع الفعل المضارع ، **والرأي الراجح والمشهور عندهم هو الرأي الأول – رأي الفراء – فالفعل المضارع يكون مرفوعًا إذا تجرد عن الناصب والجازم .**

♦ الحكم الثاني من أحكام الفعل المضارع: النصب

س/ متى يكون الفعل المضارع منصوباً ؟

النصب حكم من الأحكام الإعرابية التي لا تأتي من تلقاء نفسها ، ليس هناك كلمة تنتصب من تلقاء نفسها ، لابد من وجود عامل سبَّب ذلك النصب ، فالعامل هنا ليس عاملًا عدميًا – كما هو الحال في الرفع – بل العامل في النصب عاملٌ موجود . ما هي العوامل التي تؤدي إلى نصب الفعل المضارع ؟

كما ذكر ابن هشام في كتابه عندما قال : " وناصبه أربعة " هناك أربع أدوات تتسبب في نصب الفعل المضارع وهي :

➢ الحرف الأول : لن

هي من الحروف التي تدخل على الفعل المضارع فتتسبب في نصبه : عندما أقول مثلًا :

تدخلُ فاطمةُ الجامعةَ ،

الفعل "تدخل " فعل مضارع مرفوع لأنه لم يأتِ قبله أداة نصب ولا أداة جزم ، إذا أدخلنا الأداة (لن) قبل الفعل سنقول : "لن تدخلَ فاطمة الجامعة" الفعل "تدخل" أصبح منصوبًا تغيَّر إعرابه وتغيَّر نطقه ، بدل ما كنا نرفعه أصبحنا ننصبه لأنه سُبق بالأداة الناصبة (لن) .

المعنى الذي تفيده كلمة (لن) :

المعنى الأول / هي تفيد معنى نفي الفعل في الزمن المستقبل ،

أشار ابن هشام إلى ذلك إشارة خفية نوعًا ما عندما قال : " لن : وهي لنفي سيفعل" أي أنَّ كلمة "لن" تستعمل لنفي الفعل سيفعل، كما نعلم الفعل المضارع يدل على الزمن الحاضر أو الزمن المستقبل ، لكنه إذا سبق بأداة التسويف – السين أو سوف – فقلنا : سيفعل أو سوف يفعل ، فحينئذٍ يصبح الفعلا المضارع مُرادًا به الزمن المستقبل فقط ، أقول : سأسافر ، سأنتقل ، سوف أجلس ، فهي لا تحصل الآن وإنما ستحصل في المستقبل ، فلذلك الأداة (لن) تستخدم لنفي حصول الفعل في الزمن المستقبل ، فإذا قلت : لن أدخلَ هذا المكان ، لن أسافرَ خارج البلاد ، فإني أنفي حصول الفعل في

الزمن المستقبل ،

المعنى الثاني / من النحويين من ذكر أنَّ كلمة (لن) تفيد معانٍ أخرى : منهم من رأى – على سبيل المثال – أنَّ كلمة لن تفيد معنى تأبيد النفي أو تأكيد النفي ، أي أن هذا النفي المفهوم من كلمة (لن) نفيٌ مؤبد ، لا يمكن أن يحصل ، فإذا استخدمت كلمة (لن) لنفي فعل من الأفعال فإنه يفهم منه أن هذا الفعل لن يحصل إطلاقًا ، فإذا قلت : لن أسافرَ خارج البلاد ، معنى ذلك أنَّ السفر منتفٍ تمامًا ، لن يحصل في المستقبل إطلاقًا ،

هذا الرأي نُسب إلى الإمام الزمخشري – وإن كان في نسبته نظر – لكن هذا المعنى ليس معنىً سليمًا ، فكلمة (لن) تفيد معنى النفي في الزمن المستقبل لكن لا يلزم من ذلك أنَّ هذا الفعل المنفي منفيٌ على معنى التأبيد أي أنه لن يحصل مطلقًا بل قد يكون هذا النفي مستمراً إلى زمن معين ثم ينقطع بعد ذلك ويحصل الفعل ، فلا تكون (لن) مفيدة معنى تأبيد النفي على الإطلاق .

المعنى الثالث / وهو رأي منسوب لابن السرَّاج – رحمه الله – حيث قال أنَّ كلمة لن تفيد معنى الدعاء : واستشهد بقوله تعالى { قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ} **أي (فاجعلني يا رب لا أكون ظهيرًا للمجرمين)** فهو يرى أن كلمة (لن) هنا أفادت معنى الدعاء ، لكنه ليس برأي ظاهر .

المعنى المشهور والرئيس وهو الذي يهمنا هو المعنى الأول : وهو أنَّ كلمة (لن) تفيد معنى نفي الفعل في الزمن المستقبل .

الحلقة (٢)

كنا بدأنا الحديث عن نواصب الفعل المضارع وذكرنا الناصب الأول وهو (لن) ونكمل االحديث عن البقية فنقول :

- **الحرف الناصب الثاني : كي**

قال ابن هشام في أوضح المسالك: " كلمة كي المصدرية " وسبب التقييد بهذا الوصف لأنَّ كي تستعمل على وجهين :

كي المصدرية ، وكي التعليلية .

كي المصدرية : حرف ناصب للفعل المضارع ، وسميت مصدرية ؛ لأنه يمكن أن يُصاغ منها ومن الفعل الذي يأتي بعدها مصدر .

كي التعليلية : وهي التي تفيد معنى التعليل ، أي أنها تفيد معنى حرف الجر اللام ، وكي التعليلية لا تنصب الفعل المضارع بل هي تعد من حروف الجر .

فلأن كلمة (كي) لها وجهان لذلك نصَّ المؤلف على أنَّ كلمة (كي) التي تدخل معنا في النواصب هي (كي المصدرية) وليست (كي التعليلية) ، فإذا دخلت (كي المصدرية) على الفعل المضارع فإنها تؤدي إلى نصبه .

كيف نفرق بين (كي المصدرية ، وكي التعليلية) ؟

هناك ضابط ذكره النحويون للحالة التي تكون فيها (كي) مصدرية ..

تكون (كي) مصدرية في حالة واحدة وهي إذا سبقها حرف الجر اللام ، وهذه اللام قد تكون ظاهرة موجودة في الكلام فنقول : لكي ، وقد تكون محذوفة لكنها منويٌ وجودها ، وسواءً كانت موجودة ظاهرة في الكلام أو كانت محذوفة لكنها منوية عند المتكلم فالحكم واحد وهو أنَّ كي تُعدُّ مصدرية ناصبة للفعل المضارع .

نبه لذلك ابن هشام حينما قال : " وتتعيَّن المصدرية إن سبقتها اللام" وضرب لذلك مثالا وهو قوله تعالى { لِكَيْ لَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ} ، فهنا (كي) قد سُبقت باللام لذا نحكم أنها (كي) المصدرية الناصبة للفعل المضارع ، فالفعل (تأسوا)

نحكم عليه بأنه فعل مضارع منصوب ، والذي نصبه كلمة (كي) وعلامة نصبه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، أصل الفعل : تأسون – مثل : تأكلون وتشربون وتدخلون وتخرجون– فلمَّا دخل عليه هذا الناصب (وهو كلمة كي المصدرية) نصبته فحُذفت النون من آخره ، فنقول عن (كي) هنا أنها حرفٌ مصدريٌّ ناصبٌ للفعل المضارع ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وكلمة (لا) هي (لا) النافية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وتأسوا : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، والواو واو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل .

** كذلك إن كانت اللام محذوفة لكنها منوية – حذفها المتكلم لكنه يريدها – كأن أقول لشخص ما : اجتهد كي تُفلحَ (كي) هنا لم تسبق باللام ، لكنها في نيتي – أنا المتكلم – أنها موجودة ، لذا نحكم على كي هنا أنها مصدرية وهي التي نصبت الفعل (تُفلحَ) .

متى تكون كلمة كي تعليلية ؟

أشار إلى ذلك ابن هشام : " والتعليلية إن تأخرت عنها اللام أو إذا جاء بعدها الحرف الناصب أن " أي إذا جاءت اللام بعدها – وليس قبلها – أو إذا جاء بعدها الحرف الناصب (أن) ، وضرب على ذلك مثالًا وهو قول الشاعر :

كي لتقضِيني رقية ما ***وعدتني غير مختلس

معنى البيت : أن تقضي هذه المرأة التي اسمها رقية لي حاجتي التي وعدتني بها في غير حالة الاختلاس والسرقة ، ليس في حالة كوننا مختلسين لهذا الأمر في خفاءً عن الناس .

الشاهد : كلمة (كي) جاءت غير مسبوقة باللام ، بل اللام جاءت بعدها ، لذلك لن نقول عن كي هنا أنها كي المصدرية الناصبة للفعل المضارع وإنما هي كي التعليلية الجارة ، و(تقضي) فعل مضارع منصوب ، والذي نصبه هو أنْ المستترة – وسنُبيِّن ذلك إن شاء الله عند الحديث عن مواضع استتار (أن) .

هذا المثال لبيان أن كلمة (كي) تعليلية وليست مصدرية ناصبة لكونها قد جاء بعدها اللام .

المثال الآخر الذي ذكره ابن هشام في قول الشاعر :

فَقَالَتْ: أَكُلّ النّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً * لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وتَخْدَعَا؟

معنى البيت : تخاطب المرأة هذا الرجل فتقول له هل تمنح ثناءك ومدحك لكل الناس لأجل أن تخدعهم وتغرهم ، والشاهد : كي ما أن تغر وتخدع ، كلمة (كي) لم يأتِ قبلها اللام ، ولم تأتِ اللام أيضًا بعدها ، وإنما جاء بعدها كلمة (أنْ) المصدرية ، فالفعل "تغرَّ " منصوب بـ "أنْ" وليس منصوبًا بـ "كي" ، فنحكم على كلمة "كي" في هذا البيت بأنها تعليلية وليست مصدرية .

ما الحكم إذا كانت كلمة (كي) ليس قبلها اللام – لا ظاهرة ولا منوية – وليس بعدها اللام ولا أن ؟؟ وما الحكم أيضاً لو جاء قبلها اللام وفي الوقت نفسه وقع بعدها (أن) ؟؟

حينئذٍ يجوز فيها الوجهان :

١) **يجوز أن تكون (كي) مصدرية ، وتكون هي التي نصبت الفعل المضارع .**
٢) **يجوز أن تكون (كي) تعليلية ، فتكون حرف جر ، ولا تكون هي التي نصبت الفعل المضارع ، بل يكون الفعل المضارع حينئذٍ منصوبًا بـ "أنْ" مستترة .**

ضرب ابن هشام مثالين على ذلك ، أولهما قوله تعالى { كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُم }

كلمة "كي" ليس قبلها اللام ، ولم يأتِ بعدها اللام ولم يأتِ بعدها "أنْ" ، فلم يأتِ قبلها شيء يوجب أن تكون مصدرية ، ولم يأتِ بعدها شيء يُوجب أن تكون تعليلية ، ففي هذه الآية (كي) يجوز فيها الوجهان :

١) **الوجه الأول // أن تكون مصدرية ، فتكون كلمة (كي) هي التي نصبت الفعل المضارع (يكونَ)** :

(كي) حرف مصدري مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، و(لا) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، و(يكونَ) فعل مضارع منصوب بـ كي وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره .

٢) **الوجه الثاني // أن تكون (كي) تعليلية وتكون حرف جر** :

(كي) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، و(لا) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، و(يكونَ) فعل مضارع منصوب بـ أنْ مستترة وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره .

وضرب المؤلف مثالا آخر وهو قول الشاعر:

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أنْ تَطِيْرَ بِقِرْبَتِي = فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبِيْدَاءَ بَلْقَعِ

معنى البيت : يتحدث عن أحد اللصوص الذي أراد أن يسرق قربة – مصنوع من الجلد أو غيره لحفظ الماء – فيقول مخاطبًا اللص : أردت أن تسرق قربتي وتهرب بها ، وتتركها بعد أن تستعملها "شنًّا " خالية ، ببيداء -بصحراء -"بلقع" لا حياة فيها ، **والشاهد** : أردت لكيما أنْ تطير ، حيث نلحظ أن (كي) سُبقت باللام ، فيجب بناءً على ذلك أن نحكم أنها مصدرية ، وفي الوقت نفسه جاء بعدها "أنْ" فيجب أن نحكم أنها تعليلية ، فاجتمع في كلمة "كي" هنا أمران يوجبان شيئين مختلفين ، فبأي الوجهين نأخذ ؟ نقول يجوز الوجهان :

- أن نحكم على "كي" بأنها مصدرية ناصبة للفعل المضارع ، وبالتالي نحكم على "أن" بعدها أنها حرف توكيد غير عامل ، ويكون الفعل "تطير" منصوب بـ كي .
- أن نحكم على " كي " أنها حرف جر يفيد معنى التعليل ، والفعل "تطير" منصوب بـ "أن" .

ملخص لكلمة (كي)	
أنَّ كلمة "كي" تكون ناصبة إذا كانت مصدرية ، أمَّا إذا كانت تعليلية فإنها ليست ناصبة للفعل المضارع ،	
التفريق بين "كي" المصدرية و "كي " التعليلية هو بالنظر إلى ما قبلها وما بعدها	
الحالة (١) إذا كانت كي مسبوقة باللام ظاهرةً أو منوية نحكم أنها مصدرية	
الحالة (٢) إذا كانت كي متبوعةً باللام أو بـ أنْ نحكم أنها تعليلية تجر ما بعدها .	
الحالة (٣) إذا لم يأت قبلها شيء ولا بعدها	في هاتين الحالتين نحكم بجواز الوجهين : يجوز أن نحكم أنها مصدرية ، ويجوز أن نحكم أنها تعليلية
الحالة (٤) إذا جاء قبلها ما يوجب كونها مصدرية ، وجاء بعدها ما يوجب كونها تعليلية	

➢ **الناصب الثالث : الحرف المصدري "أنْ"**

وهو الحرف الرئيس في هذا الباب ، وهو أشهر الحروف الناصبة ، ويدخل على الفعل المضارع فيتسبب في نصبه

مثل : أريد أنْ أجلسَ ، فالفعل (أجلس) فعل مضارع منصوب والناصب "أن" ، وكذلك قوله تعالى {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ} دخلت (أنْ) على الفعل المضارع "تصوموا" فنصبته ، وأصله "تصومون " ، وبعد دخول "أن" أصبح فعلاً مضارعا منصوبا وعلامة نصبه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، واو الجماعة هي الفاعل .

ولا أنسى أن أشير إلى أن "أنْ" الناصبة للفعل المضارع مصدرية أيضًا ويمكننا أن نصوغ منها ومن الفعل الذي بعدها مصدرًا كما في هذه الآية {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ} فيكون التقدير : صومكم خيرٌ لكم ، استطعنا أنْ نصوغ المصدر بواسطة الحرف المصدري (أنْ) والفعل بعده .

مثال آخر ذكره ابن هشام وهو قوله تعالى : {وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ}

يغفرَ : فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره .

وكما قلنا : أنْ " مصدرية يمكن أن يصاغ منها ومن الفعل بعدها مصدراً ، وهو مصدر الفعل يغفر ، فيكون التقدير : "والذي أطمع غفران خطيئتي يوم الدين " .

وأذكركم بأن النصب له علامات متعددة فالنصب قد يكون بالفتحة ، أو بالياء في حالة المثنى وجمع المذكر السالم ، أو بالألف في حالة الأسماء الستة .... وهكذا ، كذلك في الفعل المضارع : النصب قد يكون بالفتحة – العلامة الرئيسة- وقد يكون بحذف النون وهذا في الأفعال الخمسة.

الحلقة (٣)

تحدثنا في الحلقة الماضية عن الناصب الثالث من نواصب الفعل المضارع وهو " أن " ، ونريد أن ننبه إلى مسألة ، وهي أنَّ كلمة "أنْ" لها أنواع وليست دائمًا ناصبة للفعل المضارع ، وأنواعها هي:

١) أن المصدرية التي تنصب الفعل المضارع (وهي التي تحدثنا عنها) .
٢) أن المُفسِّرة .
٣) أن الزائدة .
٤) أن المخففة من الثقيلة .

هذه الأنواع الأربعة لـ (أن) كلها مستعملة عند العرب ، وأردت أن أنبه إلى ذلك حتى لا يتوهم شخص كلما رأى كلمة "أن" في جملة من الجمل فيظنَّ بأنها (أن) الناصبة للفعل المضارع ، وإنما (أن) الناصبة هي واحدة من الأنواع التي تأتي عليها كلمة (أن) .

س/ كيف نفرق بين" أن " الناصبة وأنواع (أن) الأخرى ؟

نستطيع أن نوضح الفرق بين هذه الأنواع على النحو التالي :

النوع الأول : "أن" المفسرة

وهي تفيد معنى التفسير والتوضيح ، مثلها مثل كلمة أي ، وتكون كلمة "أن" مُفسرة إذا وقعت بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه ، قال ابن هشام : " فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه "

فلذلك نحكم على "أن" أنها مفسرة إذا وقعت بعد جملة ، هذه الجملة فيها معنى القول – يعني هذه الجملة يُفهم منها الدلالة على القول والكلام – يُفهم من سياقها ونصها أنَّ هناك كلاماً يراد أن يقال ، لكن هذه الجملة لا تتضمن مادة "قال " ولا تصرفاتها : قلنا ، ، قلت ، سيقول ... ، هناك قول يراد قوله لكن ليس فيه لفظة "قال" أو شيء من تصرفاتها ، فإذا جاءت بعد هذه الجملة كلمة "أن" نحكم عليها أنها مفسرة ، **ذكر ابن هشام مثالين :**

مثال (١) : قوله تعالى { فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ }

نلحظ أن كلمة "أن" وقعت بعد جملة " فأوحينا إليه " وهذه الجملة " فأوحينا إليه " يُفهم منها معنى القول ، كلمة "أوحينا" عندما يوحي شخصٌ إلى شخصٍ مّا ، معنى ذلك أنه سيقول له كلامًا ، فجملة " فأوحينا إليه" نفهم منها أن هناك كلامًا

سيقال ، لكن ليس فيه فعل : قال ، قلنا ، سنقول ، ليس فيها مادة القول ، إذن هذه الجملة فيها معنى القول دون حروفه ، جاء بعدها كلمة "أن" نحكم على "أن" أنها مفسرة ، أي أنها تفسر وتوضح ذلك الكلام الذي يراد قوله ولم يُصرح به .

{ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ} أي فأوحينا إليه " أي اصنع الفلك" ، فكلمة "أن" هنا وضحت وفسرت ذلك الإيحاء ، وبينت ما هو ؟ هو {اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا}

إذن نحكم على كلمة "أن" هنا بأنها مفسرة ؛ لأن الشرط قد انطبق عليها ، وهو أنها وقعت بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه .

مثال (٢) قوله تعالى { وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ }

كلمة "أن" هي أن المفسرة ؛ لأنها وقعت بعد جملة "وانطلق الملأ منهم" هذه الجملة يفهم منها معنى القول ، لكنه لم يُصرَّح فيها بالفعل قال وتصرفاته ، كيف يفهم منها معنى القول ؟ هؤلاء الملأ هم رؤساء القوم ، وعندما انطلقوا خارجين من المجلس الذي كانوا يجلسون ويتحاورون ويتناقشون فيه صاروا يتحدثون فيما بينهم ، فهناك كلام يخبر به بعضهم بعضًا ، فيُفسر هذا بـــ "أن " فهذه الجملة {امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ}هي تفسر ما تكلم به القوم بعد أن انفضَّ مجلسهم ، فنحكم على كلمة "أن" هذه بأنها مفسرة ؛ لأن الشرط انطبق فيها ، وهو أنها وقعت بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه .

النوع الثاني : أن الزائدة

ما معنى كونها زائدة ؟ الحرف الزائد هو الحرف الذي وجوده كعدمه من حيث تركيب الجملة ، فيمكن أن يُحذف من الكلام ويبقى الكلام مستقيم المعنى ، أي أنَّ حذفه لا يؤدي إلى خلل في الجملة ، لكن زيادته تؤدي إلى تقوية المعنى ، كما يقال : زيادة المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى ، فوجوده يؤدي إلى تقوية الكلام لكنه إذا سقط وحُذف لم يؤثر في سلامة الجملة .

س/ متى نحكم على كلمة "أن" أنها زائدة ؟

ذكر النحويون ثلاثة مواضع لزيادة (أن) وهي :

١) **إذا وقعت بعد كلمة "لمَّا"** : **وضرب المؤلف مثالاً على ذلك بقوله تعالى** { فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ } ، فنحكم على كلمة (أن) بأنها زائدة في اللفظ لوقوعها بعد (لما) ، ويمكن في غير القرآن أن تسقط ، لكنها بوجودها تفيد معنى ، ولو حُذفت فلن يختل المعنى ، فلو قيل في غيرالقرآن " فلمَّا جاء البشير " لكان الكلام مستقيمًا وأصبح المعنى صحيحًا .

٢) **إذا وقعت بين حرف الجر "الكاف" والاسم المجرور به .**

" الكاف " أحد حروف الجر ، ويأتي بعده الاسم مجروراً ، فإذا أقحمنا كلمة "أن" بينهما نحكم عليها حينئذٍ أنها زائدة ، والمثال الذي ضربه ابن هشام هو قول الشاعر :

ويَوْمًا تُوافِينا بَوجْهٍ مُقسّمٍ * كأَنْ ظَبْيةٍ تَعْطُو إلى وارِقِ السّلَمْ**

معنى البيت : يتحدث الشاعر عن هذه المرأة بأنها يومًا توافينا بوجه مُقسَّمٍ ، أي : في بعض الأيام تصادفنا وتقابلنا بوجه قد أشرقت قسماته ، ويشبهها بالظبية التي تعطو إلى وارق السلم ، أي الظبية التي تتناول شجر السلم المورق .

والشاهد : "كأن ظبيةٍ" ، حيث جاء بعد حرف الجر "الكاف" كلمة "أن" ثم الاسم المجرور "ظبية" ، فحرف الجر الكاف ، وظبية : اسم مجرور بالكاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره ، وقد توسط بينهما "أن" ، فنحكم عليها بأنها "أن"

الزائدة ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب .

٣) إذا وقعت كلمة "أن" بين القسم والحرف "لو" .

عندما أقول : أقسم لو كذا وكذا ، يجوز لي أن أدخل (أن) بين القسم وكلمة (لو) ، ونحكم عليها حينئذٍ أنها زائدة ، والمثال على ذلك قول الشاعر الذي ذكره ابن هشام :

فأُقْسِمُ أَنْ لوِ الْتَقَيْنا وأَنتمُ * لكان لكم يومٌ من الشّرِّ مُظْلِمُ**

معنى البيت : الشاعر يُقسم أنه لو حصل لقاء بيننا وبينكم سينزل عليكم وبالٌ عظيم مما نفعله بكم من التنكيل .

الشاهد : فأقسم أن لو ، جاء القسم بالفعل "أقسم" وجاء بعده "أن" ثم الأداة "لو" ، فهنا نحكم على "أن" بأنها زائدة ويمكن أن تسقط ويكون المعنى مستقيمًا ، لكن لا يصح أن تسقط هنا لأنها جزء من تركيب البيت ، فلو حُذفت يكون البيت مكسورًا ، لكن في الإعراب يُحكم عليها أنها حرف زائد ؛ لأنه وقع في هذا التركيب .

هذه المواضع التي نحكم فيها على كلمة "أن" أنها تكون زائدة ، وإعراب (أن) الزائدة و(أن) المفسرة واحد ، فنقول عنهما : حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب .

النوع الثالث : أنْ المخففة من الثقيلة

سميت مخففة من الثقيلة لأنها في الأصل كانت مشددة (أنَّ) ، و(أنَّ) من الأدوات التي سبق لكم دراستها في مستوى سابق في باب (إن وأخواتها) ، وعرفتم أنَّها تدخل على الجملة الاسمية ، فتنصب الاسم وترفع الخبر ، و"أنَّ " هذه يمكن أن تُخفف بحذف إحدى النونين ؛ لأن النون في آخرها نون مشددة عبارة عن نونين ، فيمكن أن تُحذف واحدة من هاتين النونين ، فيبقى الحرف بعد التخفيف "أنْ" ، ودرستم حكمه بعد التخفيف وشروط إعماله .

ستعرب "أن" المخففة : حرف مبني على السكون ليس له محل له من الإعراب ، لكنه سيكون عاملاً عمل أنَّ المشددة ، وبالتالي سيكون له اسم منصوب وخبر مرفوع وفق الشروط التي درستموها سابقاً في اسمه أن يكون ضميرًا ، وخبره أن يكون جملة . . . الخ

والذي يهمنا هنا أنَّ كلمة "أن" هذه قد تكون مخففة من الثقيلة .

س/ متى نحكم على "أن" أنها مخففة من الثقيلة ؟

نحكم على "أن" بأنها مخففة من الثقيلة إذا وقعت بعد ما يدل على العلِم ، أي بعد كلام يُفهم منه الدلالة على العلم ، وأنتم تعلمون أنَّ الكلام قد يكون كلاما دالا على العلم المتيقن منه المجزوم به ، وقد يكون دالا على الظن ، فقد آتي بجملة يُفهم منها أنَّ هذا الكلام كلام متأكد ومتيقن منه ، وأنني جازمٌ به ، وقد آتي بكلام يُفهم منه أنَّ هذا الأمر الذي أتحدث عنه أمر مظنون مشكوك فيه ليس متيقناً منه .

فإذا جاءت كلمة "أن" بعد جملة يُفهم منها الدلالة على العلم نحكم عليها حينئذٍ أنها "أنْ" المخففة من الثقيلة .

المثال الذي ذكره ابن هشام : قوله تعالى { عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى }

كلمة "أن" نحكم عليها أنها (أن) المخففة من الثقيلة ، لأنها وقعت بعد (علم) ، فوقعت بعد كلام يدل على العلم "علم أن سيكون منكم مرضى" أي أنَّ هذا الأمر مُتيقن منه ، وهو أنه سيكون منكم مرضى ، وبما أنها (أن) المخففة من الثقيلة يجب أن تكون عاملة عمل "أنَّ" ، فلابد أن نبحث لها عن اسم منصوب وخبر مرفوع ، **الاسم المنصوب** –كما درستم سابقًا– دائمًا يكون ضميرًا مستترًا ، يُقدَّر بضمير الشأن ، **والخبر** هو الجملة الفعلية " سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى " وهي في محل رفع خبر (أنْ) .

ولا ننسى أننا نحكم عليها بأنها (أن) المخففة من الثقيلة إذا وقعت بعد ما يدل على علم ، سواءً أوقعت بعد الفعل "علم" كما في هذه الآية ، أو أي فعل آخر يدل على العلم كما في الآية الأخرى{ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا } ، فقوله تعالى {أَفَلَا يَرَوْنَ} أي : أفلا يعلمون ، والحديث عن قوم موسى الذين اتخذوا العجل ، والكلام موجَّه لهم ، أفلا يرون أن هذا العجل لا يكلمهم إذا خاطبوه ، أفلا يرون ، أي : أفلا يعلمون علماً متيقناً منه أنَّ هذا العجل الذي اتخذوه إلاها لا يرجع إليهم قولا ولا يملك لهم نفعًا ولاضرًا ، فنحكم على كلمة "أن" هنا أنها مخففة من الثقيلة ؛ لأنها وقعت بعد ما يدل على العلم .

كذلك عندما أقول على سبيل المثال : تيقنت أو جزمت أو تأكدت أو تبيَّن لي أنْ سيسافر محمد ، فكلمة (أن) نحكم عليها هنا أنها مخففة من الثقيلة ؛ لأنها وقعت بعد ما يدل على العلم .

فإذا وقعت "أنْ" بعد ما يدلُّ على الظن ، أي : بعد كلام يُفهم منه أنَّ هذا الأمر ليس مجزومًا به ، بل هو أمرٌ مشكوك فيه وليس أمرًا قطعيًا ففي هذه الحالة **يجوز فيها الوجهان** :

- أن تكون مخففة من الثقيلة .
- أن تكون (أن) المصدرية الناصبة للفعل المضارع ، وهذا هو الأرجح والأكثر – كما ذكر ابن هشام –

ومثاله قوله تعالى : { وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ } ، فكلمة "أن" هنا وقعت بعد {وَحَسِبُوا} ، والحسبان يدل على أنه ليس أمرًا مُتيقنا منه ومجزومًا به ، فهؤلاء القوم المُتحدث عنهم ظنوا أنه لن توجد فتنة ، فهو ليس أمرًا متيقنا منه ، فنحكم على "أن" في هذه الآية أنه يجوز فيها وجهان :

- يجوز أن نحكم عليها أنها أن المصدرية الناصبة للفعل المضارع ، فيكون الفعل "تكون" فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره . وهو الأكثر .
- ويجوز أن نحكم عليها أنها مخففة من الثقيلة ، وبالتالي لا تنصب الفعل المضارع ، فيكون الفعل المضارع بعدها مرفوعًا – وهي القراءة الأخرى – { وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ فِتْنَةٌ } برفع الفعل تكونُ .

وفي قوله تعالى { أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا } قد يقول قائل بأن كلمة (أن) هنا وقعت بعد ما يدل على الظن ، أي : أظنَّ الناس أن يُتركوا ، وبالتالي يجوز فيها وجهان : أن تكون مصدرية ، وأن تكون مخففة من الثقيلة ، والصواب أنها هنا ليس فيها سوى وجه واحد فقط وهو أنها مصدرية ، ولا يصح الوجه الآخر وهو أن تكون مخففة من الثقيلة فلماذا ؟ لأنه سبق لكم أن درستم في المستوى الثاني أنها إذا خُففت يجب أن يكون اسمها ضمير شأن ويجب أن يكون الخبر جملة فعلية ، وهذه الجملة الفعلية لابد أن تكون مفصولة عن "أن" بفاصل : إما "قد" أو " السين" أو "سوف" أو "لا" ، وهنا لا يوجد فاصل يفصل بين أن وبين الفعل ، وبالتالي لايصح أن يقال أنها مخففة من الثقيلة ، فوجب أن نقول عنها أنها أن الناصبة للفعل المضارع فقط وليس فيها الوجه الآخر.

الحلقة (٤)

➢ الحرف الرابع والأخير – من الحروف الناصبة للفعل المضارع – : إذن

ما المعنى الذي يفيده الحرف إذن ؟ هو حرف جواب وجزاء ، ومعنى ذلك أنه يفيد هذين المعنيين :

حرف جواب : **أي أنه يؤتى به جوابًا عن كلام سابق** ، فهناك كلام متقدم قاله شخصٌ ما ، ويكون جوابك عن كلامه مبدوءاً بالحرف "إذن" ، ومثال ذلك لو قال لك شخص ما "سأفعل كذا وكذا " ، فأنت تجيبه وتقول : "إذن يحصل كذا وكذا " ، فجئت بكلمة (إذن) في جوابك عن كلامه .

وهو حرف جزاء أي أنه يفيد أن ما يأتي بعده هو جزاءٌ لما ذُكر قبله ، فهناك كلام متقدم أفاد معنى ما ، ثم يُؤتى بـ "إذن" لكي يُدل بها على أن ما يأتي بعدها هو جزاء لذلك الأمر السابق ، وعلى سبيل المثال : عندما يقول شخصٌ ما : "سأذاكر وأجتهد" ، فأقول له أنا : "إذن تُفلحَ" ، فهذا الحرف (إذن) جئنا به جوابًا عن ذلك الكلام السابق ، فهو حرف جواب وحرف جزاء أيضًا ، أي أن ما جاء بعده "إذن تفلح " وهو الفلاح هو جزاءٌ لما ذكره ذلك الشخص من الاجتهاد في المذاكرة ، لذلك يُقال عن الحرف "إذن" أنه حرف جواب وجزاء .

عرفنا أن الحرف "إذن" هو من الحروف التي تنصب الفعل المضارع ، لكنه ليس من الحروف التي تنصب الفعل المضارع مطلقًا

إنما يُشترط لكي يكون ناصبًا للفعل المضارع ثلاثة شروط :-

١) **الشرط الأول : أن يتصدَّر هذا الحرف (إذن) في الكلام** ، ومعنى ذلك أنه يأتي في صدر الجملة وبداية الكلام ، فعندما يقول شخص : "سأتقرب إلى الله بالطاعات " ، وتقول له : إذن يغفر الله لك ، فهنا جئنا بالحرف (إذن) في بداية الكلام أي في صدره .

إذا لم يتحقق هذا الشرط وجاءت " إذن " في حشو الكلام – أي وسط الكلام - ، فإنها لا تكون ناصبة للفعل المضارع ، وإنما تكون حرفًا مهملاً لا ينصب الفعل المضارع ، ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره ابن هشام في كتاب أوضح المسالك :

لَئِنْ عَادَ لِي **عَبْدُ العَزِيْزِ** بِمِثْلِهَا *** وَأَمْكَنَنِي منْهَا **إِذَنْ** لا أُقِيْلُهَا

معنى البيت : لئن رجع مرة أخرى عبدالعزيز – يقصد به عبدالعزيز بن مروان – ومكنني منها إذن لا أتركها بل سأتشبث بها .

الشاهد : إذن لا أقيلها ، فالحرف "إذن" جاء في حشو الكلام ، وحينئذٍ لا تكون ناصبة للفعل المضارع ، ولذلك هي في البيت لم تنصب الفعل المضارع (لا أقيلُها) بل الفعل (أقيلُ) مرفوع .

٢) **الشرط الثاني : أن يكون الفعل الذي يأتي بعد "إذن" فعلا مستقبلا :**

فلا يصح أن يكون فعلا في الزمن الماضي أو الحاضر ، ولا يخفى عليكم أنَّ الأزمنة ثلاثة : ماض ، وحاضر ، ومستقبل ، فلا بد إذا أردنا أن نجعل (إذن) ناصبة للمضارع أن يكون الفعل بعدها مستقبلا ، أي أنه لم يحصل إلى الآن . ومثال ذلك لو قال لي شخص : سأذاكر دروسي ، فأجبته " إذن تفلحَ " ، فالفلاح لم يتحقق بعد ، بل هو أمرٌ سيحصل في المستقبل ، فإذا لم يتحقق هذا الشرط ، بأن جاء الفعل المضارع بعد "إذن" وزمنه الحاضر ، أي أنه يحصل في اللحظة الحاضرة التي نتكلم فيها ؛ فإنه حينئذٍ لا تكون الأداة "إذن" ناصبة له ، والمثال الذي ذكره ابن هشام : إذا قال شخص : " أنا أحبُ زيدًا " ، أو قال لك شخص " أنا أحبك " وأجبته " إذن تصدقُ " ، فالفعل (تصدق) : فعل مضارع زمنه الحاضر ، أي أنه يحصل الآن في هذه اللحظة التي نطقت فيها بهذه العبارات المليئة بالحب والتودد ، فأنت حكمت عليه بأنه صادقٌ في كلامه ، فالصدق ليس أمرًا مستقبليًا لم يتحقق بعد ، إنما هو أمر متحقق في هذه اللحظة الحاضرة ، فالفعل الذي جاء بعد "إذن" ليس فعلا مستقبلا ، إنما هو فعلٌ زمنه الحاضر ، وبالتالي فإن الأداة "إذن" لا تنصبه .

٣) **الشرط الثالث : أن تتصل (إذن) بالفعل الذي نصبته :**

يجب أن تكون الأداة "إذن" والفعل المنصوب بها متصلين ، لا يفصل بينهما فاصل إلا القسم فإنه يجوز أن يفصل بينهما ، والمثال الذي ذكرناه أولا هو المثال الذي انطبقت عليه جميع تلك الشروط .

مثال آخر : إذا قال شخص : " سأزور والديَّ غدًا " ، وأجبته : " إذن يفرحوا بمجيئك " ، فالأداة (إذن) جاء بعدها الفعل (يفرحوا) ، وإذا نظرنا وجدنا أن الشروط متحققة :

١) أن تكون الأداة "إذن" مُتصدِّرة ، وهي هنا في هذا الجملة جاءت في صدر الكلام .

٢) أن يكون الزمن مستقبلا ، وهذا موجود ، فإنَّ الفرح لم يحصل الآن ، إنما سيحصل في المستقبل عندما تزورهما.

٣) ألا يُفصل بينهما بفاصل ، فالأداة " إذن " والفعل يفرحوا جاءا متصلين .

وسنقول في الإعراب

" **إذن** " : حرف جواب وجزاء مبني على السكون لا محل له من الإعراب .

يفرحوا : فعل مضارع منصوب بإذن وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة .

واو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل .

قلنا إنَّ النحاة استثنوا القسم ، فيجوز أن يكون القسم فاصلا بين الأداة "إذن" والفعل المنصوب بها ، وضربوا على ذلك مثالا بقول الشاعر : **إذن وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ *** تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ**

معنى البيت : سنشنُّ عليهم حربًا شديدة البأس ، حتى الطفل سيُصيبه الشيب بسبب هذه الويلات التي ستنزل عليهم .

الشاهد : إذن والله نرميَهم ، فالأداة "إذن" والفعل "نرميَ" فُصل بينهما بالقسم "والله" ، وهذا الفصل فصل جائز ، لا يؤثر على الأداة (إذن) ، لذلك نصبت الفعل (نرميَهم) ، فنعربه : فعل مضارع منصوب بإذن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره .

~~ مواضع إضمار "أنْ" ~~

عرفنا الأدوات التي تنصب الفعل المضارع ، وهي (أن / لن / كي / إذن) ، ثلاثة من هذه الأدوات لا تعمل النصب إلا إذا كان ظاهرةً موجودة في الكلام وهي (لن / كي / إذن) ، أما إذا كانت غير ظاهرة فإنها لا تنصب الفعل المضارع ، أما الأداة (أنْ) التي هي أمُّ الباب ، وهي الأساس في نصب الفعل المضارع ، فإنها يمكنها أن تنصب الفعل المضارع سواءً كانت ظاهرة في الجملة ، أو مختفية مستترة ، فهذه ميزة تميزها عن بقية الأدوات .

س/ متى تكون (أن) الناصبة مستترة ؟

أن الناصبة للفعل المضارع إذا نظرنا إلى استتارها في الكلام نجد أنها تأتي على حالين :

١) **الحالة الأولى : أن تكون مستترة وجوبًا .**

٢) **الحالة الثانية : أن تكون مستترة جوازًا .**

** **الحالة الأولى : أن تكون مستترة وجوبًا**

وذلك كما ذكر ابن هشام في خمسة مواضع :

** الموضع الأول : بعد لام الجحود المسبوقة بكونٍ ناقصٍ منفي

صورة المسألة أن تأتي "أن" الناصبة بعد اللام ، وتكون هذه اللام تفيد معنى الإنكار والجحد ، ولذلك تسمى لام الجحود ، ولابد أن يأتي قبل هذه اللام الفعل (كان) أو تصرفاته ، (كان – يكون) وهو ما عبَّر عنه ابن هشام بقوله "إذا سُبقت بكون" ، ولابد في هذا الفعل أن يكون منفيًا ، فإذا اجتمعت تلك المواصفات في هذا التركيب حكمنا عليه بأن "أن" فيه مستترة وجوبًا ، ونستطيع أن نضع نمطاً للصيغة التي يأتي عليها ذلك التركيب على النحو التالي :

١/ نأتي بأداة نفي أولاً ٢/ نأتي بعدها بالفعل (كان أو يكون) ٣/ نأتي بعدهما بلام الجحود .

٤/ بعد ذلك "أن" التي يجب أن نجعلها مستترة ٥/ ثم يأتي الفعل المنصوب بها .

ومن الأمثلة التي ذكرها ابن هشام

قوله تعالى { وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ } هنا الفعل (يُعذبَ) منصوب ، وكما نعرف أنَّ النصب لا يأتي من نفسه ، بل لابد من وجود شيء يسبب النصب ، والذي يسبب النصب في الأفعال هو الأدوات التي ذكرناها (أن / لن / كي / إذن) ، وإذا بحثت عن إحداها فلن تجد شيئاً منها في الآية ، ومعنى ذلك أنَّ الناصب لابد أن يكون الأداة "أن" لكنها مستترة ، فنحكم على الفعل "يُعذبَ" بأنه فعل مضارع منصوب بـــــ "أن" مستترة وجوبًا وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، وحكمنا عليها بأنها مستترة وجوبًا ؛ لأن النمط الذي ذكرناه مُتحقق هنا ، فنحن اشترطنا أن تكون (أن) واقعة بعد لام الجحود ، وقبل لام الجحود يكون الفعل (كان أو يكون) منفيًا ، وإذا نظرنا في الآية {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ } وجدنا الفعل "يُعذِّب " نصبه "أن" المستترة التي وقعت بعد اللام "ليعذبهم" وهذه اللام مسبوقة بالفعل "كان" ، والفعل كان مسبوق بأداة النفي "ما" .

كذلك الآية الأخرى : {مَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ} الكلام فيها كالكلام في الآية السابقة .

كذلك الآية الأخرى : {لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ} الفعل (يغفر) فعل مضارع منصوب ، ولا يوجد ناصب (أن / لن / كي / إذن) ، فمعنى ذلك أنَّ الناصب هي "أن" ، وهي غير ظاهرة في الآية ، بل مستترة ، **واستتارها هنا واجب ، لتحقق الشروط : أن تكون واقعة بعد لام الجحود وهذا متحقق "ليغفر" ، وسُبقت لام الجحود بفعل كون الذي هو "يكن" بصيغة المضارع ، وهو مسبوق بأداة النفي "لم" { لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ} فنحكم على الآداة "أن" أنها مستترة وجوباً.**

** الموضع الثاني : إذا وقعت "أن" الناصبة للفعل المضارع بعد الأداة "أو"

يقول ابن هشام : بعد "أو" إذا صلح في موضعها "حتى" ، **والمقصود** : إذا صح أن يحل محلها الأداة "حتى" ، والأداة "حتى" تفيد معنى الغاية ، {سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ} أي : إلى هذه الغاية ، فإذا جئنا بالأداة "أو" لإفادة هذا المعنى ، فستكون حينئذٍ بمعنى "حتى" ، ونحن نعرف بأنَّ "أو " في الأساس هي حرف عطف يفيد معنى التخيير ، أو معنى الإباحة ، حينما أقول مثلا : اشتر هذا الكتاب أو هذا الكتاب ، تزوج هندًا أو أختها ، كذلك لها معاني أخرى ، هذه المعاني كلها لا نريدها الآن ، **نحن الآن نريد الحرف (أو) بمعنى آخر مختلف وهو أن يكون بمعنى الغاية** ، فحينما أقول أن تأتي "أن" بعد "أو" فنحن نقصد "أو" التي تأتي بمعنيين :

- ✓ "أو" التي بمعنى "إلى أن" .
- ✓ أو التي بمعنى "إلا أن".

نوضح ذلك بمثال ذكره ابن هشام وهو : لألزمنَّك أو تقضيَني حقي ، يعني : لألزمنَّك إلى أن تقضيني حقي ،

فلو أراد شخص أن يأخذ حقه من شخص جاحد له ، فيمكنه أن يمسك به ويقول له : لألزمنك أو تقضيني حقي ، فيقسم بأن يلازمه ولا يتركه حتى يأخذ حقه ، وكلمة " أو" هنا ليست حرف عطف ، ولا تفيد معنى (أو) العاطفة ، وإنما كلمة "أو" هنا بمعنى "إلى أن" ، فهي بمعنى الغاية : يعني حتى نصل إلى هذه الغاية ، وهي أنك تعطيني حقي .

تقضيَني : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، والذي نصبه هو "أن" مستترة واستتارها هنا واجب ؛ لأنها وقعت بعد "أو" التي تفيد معنى "إلى أن" .

قد تفيد معنى "إلا أن" مثل قولنا : لأقتلنَّ المجرم أو يعترف .

هنا "أو" ليست بمعنى "إلى أن" وإنما المقصود : لأقتلنَّ المجرم إلا أن يعترف ، فإذا اعترف امتنعت عن قتله .

يعترف : فعل مضارع منصوب بأن المستترة وجوبًا وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره .

" أن " هنا مستترة وجوبا لأنها وقعت بعد "أو" التي بمعنى "إلا أن" .

الحلقة (٥)

تابع الموضع الثاني من المواضع التي نحكم فيها على "أن" أنها مستترة وجوبًا :

ذكرنا أنها إذا وقعت بعد الحرف "أو" الذي يفيد معنى "إلى أن " أو معنى "إلا أن "

وسنوضح ذلك بمزيد من النصوص والشواهد التي ذكرها ابن هشام في كتابه ، ومنها قول الشاعر :

لأَستسهِلَنّ الصعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى * فما انقادتِ الآمالُ إلاّ لِصابِرِ**

معنى البيت : سأبذل جهدي في تذليل الصعاب إلى أن أدرك مناي ومبتغاي ، فالصابر هو الذي يستطيع أن يذلل الصعاب ويحق آماله

الشاهد : " أو أدرك المنى " ، فكلمة (أو) هنا بمعنى إلى أن ، يعني : إلى أن أدرك مناي وبغيتي ،

الفعل "أدركَ" فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، والذي نصبه هو "أن" وهي مستترة ، واستتارها هنا واجب ؛ لأنها وقعت بعد "أو" التي بمعنى "إلى أن" أو كما قال ابن هشام التي هي بمعنى "حتى الغائية"

ضرب ابن هشام مثالا للمعنى الآخر الذي هو "إلا أن" في قول الشاعر :

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ * كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا**

معنى البيت : الشاعر يتحدث عن نفسه ويفاخر بأنه رجل هجَّاء ، فإذا هجا قومًا كان وقع هجائه قاسيًا عليهم ، "إذا غمزت قناة قوم" يعني إذا تقصدت قبيلة بكلامي وهجائي "كسرت كعوبها" أثرت فيها تأثيرًا بالغاً "أو تستقيم" ، "أو" هنا بمعنى " إلا أن " يعني أنني أستمر في التأثير عليهم بما أقوله من كلام إلا أن يستقيموا ، فإذا استقاموا كففت لساني عنهم ، فكلمة "أو "هنا هي بمعنى "إلا أن " وليست بمعنى "إلى أن" ، لأنه لا يصح المعنى ، لأنه إذا قلنا بأن "أو" هنا بمعنى "إلى أن " سيصبح المعنى : سأتكلم عن هؤلاء القوم وأهجوهم وأسلط لساني عليهم إلى أن يستقيموا ، وهذا ليس بصحيح فإن كثرة السباب والهجاء لقوم ما لن يكون سببًا في استقامتهم ، إذن " أو" هنا بمعنى " إلا أن " فيكون المعنى : أني سأتكلم عليهم إلا أن يستقيموا ، فإذا استقاموا كففت لساني عنهم .

تستقيمَ : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، والألف بعده ألف الإطلاق في الشعر ، الذي نصب الفعل "تستقيما" هو "أن" مستترة ، واستتارها واجب والسبب أنها وقعت بعد "أو" التي بمعنى "إلا أن"

**** الموضع الثالث من مواضع وجوب استتار "أن" : إذا وقعت بعد "حتى"**

إذا جاء الحرف الناصب "أن" بعد الأداة "حتى" ، ففي هذه الحالة نحكم على "أنْ" أنها نصبت الفعل المضارع وأنها مستترة وجوبًا ، و"حتى" هذه لابد أن يكون الفعل الذي بعدها مستقبلا في الزمان ، أي أن زمنه المستقبل ولم يحصل بعد ، فهو فعل لم يحصل إلى الآن لكنه سيحصل في المستقبل ، فهذا شرط لابد من وجوده في الفعل الذي يكون منصوبًا بـ(أن) المستترة وجوبًا ، **ومثال** ذلك قوله تعالى : { فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ} .

"حتى تفيء" أي : حتى ترجع ، فالفعل " تفيء " فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، والذي نصبه هو "أن" مستترة ، فهل استتارها جائز أم واجب ؟ نقول بأن استتارها واجب لأنها وقعت بعد "حتى" والفعل الذي

بعدها فعل مستقبل ، فقوله تعالى " حتى تفيء إلى أمر الله " أي : حتى ترجع إلى أمر الله ، فهي لم ترجع إلى الآن ، وإنما هو أمر سيحصل في المستقبل ، فإذا وُجِدَتْ طائفتان من المؤمنين حصل بينهما قتال ونزاع فأصلحوا بينهما فإذا حصل أن بغت إحداهما على الأخرى وتجاوزت فقاتلوا التي تبغي حتى ترجع ، فالفيء والرجوع لم يحصل إلى الآن، وإنما سيحصل في المستقبل، فحصل المطلوب وهو أن يكون الفعل الذي بعد (حتى) زمنه المستقبل.

س/ لماذا نشترط أن يكون الفعل الذي بعد "حتى" زمنه المستقبل ؟

لأنه لو كان زمنه الزمن الحاضر فإنه لا يكون منصوبًا وإنما يكون حكمه الرفع .

هذا هو الموضع الثالث من المواضع التي يجب فيها أن تكون "أن" مستترة وهو إذا وقعت بعد "حتى" وكان الفعل بعدها مستقبلا .

الموضع الرابع والموضع الخامس مذكوران مع بعضهما للتشابه بينهما .

**** الموضعان الرابع والخامس : إذا وقعت (أن) بعد (فاء السببية) أو (واو المعية) المسبوقتين بنفي أو طلب محضين :**

إذا أردنا أن نفصلهما عن بعضهما فيمكننا أن نقول :

الموضع الرابع : إذا وقعت (أن) بعد (فاء السببية) المسبوقة بنفي أو طلب محض .

الموضع الخامس : إذا وقعت (أن) بعد (واو المعية) المسبوقة بنفي أو طلب محض .

فالموضعان يتشابهان في طريقة تركيب الجملة ولكنهما يختلفان في الحرف الذي تقع (أن) بعده ، ففي الموضع الرابع تقع (أن) بعد (فاء السببية) وفي الموضع الخامس تقع (أن) بعد (واو المعية) .

ما هي فاء السببية ؟ وما هي واو المعية ؟

فاء السببية هو حرف يفيد معنى السببية ، أي أن ما قبلها سبب في ما بعدها ، ولذلك سميت فاء السببية .

واو المعية هو حرف يفيد معنى المعية والمصاحبة ، أي أنَّ ما قبلها ومابعدها متصاحبان ومتزامنان في الوقت .

أنتم تعرفون أنَّ الفاء لها أنواع : فاء العاطفة ، فاء السببية ، الفاء الرابطة لجواب الشرط ، والواو كذلك لها أنواع : واو العطف ، واو المعية ، واو القسم ، وحديثنا الآن هو نوع محدد من هذين الحرفين وهما (فاء السببية) التي يكون ما قبلها سبباً في ما بعدها ، و(واو المعية) التي يكون ما قبلها وما بعدها متصاحبين في الوقت .

التركيب الذي تأتي فيه (فاء السببية وواو المعية) يكون على الطريقة التالية :

إما نفي بأداة من أدوات النفي وإما نوع من أنواع الطلب + إما فاء السببية وإما واو المعية + الفعل المضارع المنصوب بـ(أن) مستترة وجوبًا .

فهذه أجزاء ثلاثة يتكون منها التركيب : نفي أو طلب + فاء السببية أو واو المعية + الفعل المنصوب بـ(أن) مستترة .

إذا وجد هذا التركيب حكمنا على الفعل المضارع بأنه منصوب بـ(أن) مستترة وجوباً .

نوضح ذلك ببعض الأمثلة التي ذكرها ابن هشام في الكتاب :

قوله تعالى : { لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا}

في هذه الآية الحديث عن أهل النار وأنه لا يكون هناك قضاءٌ تام عليهم فيفنوا ويموتوا ، وإنما سيبقون أحياء حتى يذوقوا العذاب ، فالفعل"يموتوا" أصله "يموتون" لكنه قد نُصب فلذلك حذفت النون منه .

يموتوا : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، والذي نصب الفعل يموتوا : هو " أن"

، وهي غير موجودة في الآية ، فهل استتارها واجب أم جائز ؟ نقول استتارها واجب ؛ لأنها وقعت بعد فاء السببية {فَيَمُوتُوا} كيف عرفنا أنها فاء السببية ؟ لأن ما قبلها سببٌ في ما بعدها ، لا يقضى عليهم فيموتوا ، فالقضاء على الإنسان سبب في موته ، فهم لا يحصل لهم قضاء عليهم ، ولذلك لا يحصل لهم الموت ، فهذه فاء السببية ، وفاء السببية هنا سبقت بالنفي (لا يقضى عليهم) ، ولذلك نحكم على "أن" أنها مستترة وجوبًا لأنها وقعت بعد فاء السببية المسبوقة بالنفي .

مثال آخر على واو المعية قوله تعالى : {وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ}

الفعل " **يعلم** ": فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، والأداة التي نصبته هي "أن" وهي مستترة ، واستتارها هنا واجب ؛ لأنها وقعت بعد واو المعية {وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ} ، فالواو في الآية هي واو المعية ، وتفيد معنى "مع" ، أي : مع علمه سبحانه بالصابرين ، وواو المعية هنا مسبوقة بالنفي { وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ } فنحكم على الفعل هنا أنه منصوب بـ(أن) مستترة وجوبًا لأنها وقعت بعد واو المعية المسبوقة بالنفي .

الحلقة (٦)

**** تابع الموضعين الرابع والخامس :**

نحن اشترطنا أنه لابد أن يقع قبل فاء السببية وواو المعية إما نفي وإما طلب ، وذكرنا أمثلة على النفي ، ونريد أن نأتي بأمثلة على فاء السببية وواو المعية المسبوقتين بالطلب .

أولاً : ما المقصود بالطلب ؟

تعلمون أن الكلام ينقسم قسمين : كلام خبري ، وكلام إنشائي .

- فالكلام الخبري هو الكلام الذي يخبر المتحدث به عن أمر ما قد يكون صادقاً فيه وقد يكون كاذباً ، أو كما يقال : هو ما يحتمل الصدق أو الكذب ، فيقال عن فلان بأنه صادق أو كاذب إذا أخبرنا بأمر ما ، فعلى سبيل المثال إذا قال لي شخص : "حضر محمد" أو "ذهب زيد" ، فيمكنني أن أقول عنه بأنه صادق إن كان قد أخبرني بالحق ، أو أقول عنه بأنه كاذب إن كان كلامه كذباً ، فكلامه يحتمل الصدق والكذب ، فهذا يسمى بالكلام الخبري .
- القسم الثاني من الكلام هو الكلام الإنشائي ، وهو الكلام الذي لا يحتمل صدقًا ولا كذبًا ، فلا يمكننا أن نحكم على قائله أنه صادق أو كاذب ، لأنه لا يخبرنا بشيء أصلا ، فعندما يقول لي شخص : "اِذهب ، اجلس ، لا تكتب ، لا تستمع ، هل حضرت ؟ ألا تساعدني " ، كل هذه الأساليب التي ذكرتها أساليب إنشائية ، والإنشاء له أنواع كثيرة كالأمر (اجلس) والنهي (لا تكتب) والاستفهام (هل تساعدني ؟) ... إلخ ، كل هذه الأنواع من الإنشاء تضمنت طلباً ، ولذلك تسمى كلاماً طلبياً ، وكلها لا نحكم على قائلها أنه صادق أو كاذب لأنه لم يخبرنا بشيء أصلاً .

هذا الكلام الطلبي هو الذي نريده أن يكون سابقاً على فاء السببية أو واو المعية ، وسوف نأتي بأمثلة على أفعال مضارعة منصوبة بأن مستترة وجوبًا ووقع قبلها فاء السببية أو واو المعية وقبلهما نوع من أنواع الطلب .

وبالمناسبة أنواع الطلب كثيرة منها : الأمر ، النهي ، الاستفهام ، التمنِّي ، الترجِّي ، العرض ، التحضيض ، الدعاء ، هذه أشهر أنواع الطلب ، فإذا جاء واحد منها قبل فاء السببية أو واو المعية وبعدهما فعل مضارع منصوب حكمنا بأن ناصبه (أن) مستترة وجوباً .

ومن الأمثلة التي ذكرها ابن هشام على ذلك :

مثال ١/ قوله تعالى:{ يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا }

أفوزَ : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، والذي نصبه هو أن مستترة ، واستتارها واجب ؛ لأنها وقعت بعد فاء السببية (فأفوزَ) ، وهذه الفاء سببية لأن ما قبلها سبب في ما بعدها ، فالمعنى أنني لو كنت مع أولئك القوم لأصبحت فائزًا ، فوجوده معهم سبب في فوزه ، وفاء السببية سُبقت بنوع من أنواع الطلب وهو التمني {يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ} ، ولذلك نحكم على "أن" أنها مستترة وجوبًا لأنها وقعت بعد فاء السببية المسبوقة بنوع من أنواع الطلب وهو التمني .

مثال ٢/ قوله تعالى : {يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا}

نكذب : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، والذي نصبه هو "أن" ، وهي مستترة وجوبًا ، لأنها وقعت بعد واو المعية (ولا نُكذِّب) ، وهذه الواو هي واو المعية لأنها تفيد معنى المصاحبة ، والمعنى يا ليتنا نردّ مع عدم تكذيبنا ، أي : مصاحبين لهذه الحالة وهي عدم التكذيب ، فهم لا يتمنون الرجوع إلى الدنيا على أيّة حالة ، وإنما يريدون أن يرجعوا حالة كونهم غير مكذبين بآيات الله ، فهذه الواو هي واو المعية ، وهي مسبوقة بأحد أنواع الطلب وهو التمني (يا ليتنا) .

في هاتين الآيتين {يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ} ، { يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ} جاء الفعل المضارع منصوبًا بأن مستترة وجوبًا ، وحكمنا عليها بأنها مستترة وجوبًا لأنها وقعت في الآية الأولى بعد فاء السببية ، وفي الآية الثانية بعد واو المعية وكلاهما (فاء السببية و واو المعية) مسبوقتان بنوع من أنواع الطلب وهو التمني .

مثال ٣/ على نوع آخر من أنواع الطلب هو قوله تعالى { وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي}

يحلَّ : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، والذي نصبه هو "أن" مستترة وجوبًا ، لأنها وقعت بعد فاء السببية (فيحلَّ) ، ونقول عنها بأنها فاء السببية لأنَّ ما قبلها سبب في ما بعدها ، فالطغيان والتجاوز سببٌ في حلول العذاب والغضب عليهم ، فهذه فاء السببية ، وفاء السببية هنا مسبوقة بنوع من أنواع الطلب وهو النهي (ولا تطغوا) ، ولذلك نحكم على "أن" بأنها مستترة وجوبًا لأنها وقعت بعد فاء السببية المسبوقة بالنهي .

مثال ٤/ على واو المعية المسبوقة بالنهي أيضاً قول الشاعر في البيت المشهور :

لا تَنهَ عَن خُلُقٍ وتَأتِي مِثلَهُ * عارٌ عَليكَ إذا فَعَلتَ عَظيمُ**

الشاهد في قوله "تأتِيَ" ، تأتِيَ : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، والذي نصبه هو أن مستترة ، وهي مستترة وجوبًا ؛ لأنها وقعت بعد واو المعية ، " لا تنهَ عن خلق وتأتِيَ " ، وهي واو المعية لأن المعنى : لا تنه عن أمر مع إتيانك إياه ، أي : لا يحصلْ منك أنك تنهى عن شيء وأنت تأتيه ، فهذه واو المعية ، وواو المعية قد سبقت بنوع من أنواع الطلب وهو النهي (لا تنهَ) ، فنحكم على "أن" بأنها مستترة وجوبًا لأنها وقعت بعد واو المعية المسبوقة بنوع من أنواع الطلب وهو النهي .

مثال ٥/ في قول الشاعر :

يَا نَـاقُ سِـيرِي عُـنُـقًا فَـسِـيـحَا * إلى سلـيـمانَ فَـنَـسْـتَـرِيـحَا**

الشاعر يخاطب ناقته فيقول لها : يا ناقة سيري سيرًا عنقًا ، والعنق نوع من أنواع السير ، أي : سيري سيرًا سريعًا حتى نصل إلى الخليفة سليمان بن عبدالملك فنستريح ، ويحصل لنا الراحة بما سيعطينا إياه من العطاء .

الشاهد : قوله "نستريح" : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، والذي نصبه هو "أن" مستترة

وجوبًا ، لماذا "أن" مستترة وجوبًا ؟ لأنها وقعت بعد فاء السببية ، لماذا هذه الفاء هي فاء السببية ؟ لأن ما قبلها سبب في ما بعدها ، فإذا سارت هذه الناقة سيراً سريعاً فإنَّ هذا سببٌ في أن يصل إلى مراده وهو الخليفة فيرتاح ، فهذه الفاء هي فاء السببية ، وقد وقع قبلها نوع من أنواع الطلب وهو الأمر (سيري) ، وأيضًا هناك نوع آخر من أنواع الطلب وهو النداء (يا ناق) .

مثال٦/ في قول الشاعر :

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو إِنّ أَنْدَى *** لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

معنى البيت : الرجل يخاطب امرأته فيقول لها : ادعِي (ارفعي صوتك بالنداء) ، وأدعوَ (وأنا أيضا أدعو) فإن نداء اثنين أفضل من نداء واحد .

الشاهد في قوله " **فقلت ادعِي وأدعوَ** " **أدعوَ** : فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، والذي نصبه هو أن مستترة وجوبًا ، لماذا هي مستترة وجوبًا ؟ لأنها وقعت بعد واو المعية ، كيف عرفنا أن هذه الواو هي واو المعية ؟ لأنه يُراد بها المصاحبة لأنَّ معنى البيت : قلت ادعِي مع دعائي ، يعني ندعو في الوقت نفسه فإنه إذا دعا اثنان في الوقت نفسه فسيكون صوتهما أعلى من صوت واحد ، فالواو هذه هي واو المعية ، وقد وقع قبلها نوع من أنواع الطلب وهو الأمر "ادعِي" ، فنحكم على "أن" بأنها مستترة وجوبًا .

مثال ٧/ ذكر المؤلف آية اجتمع فيها النوعان (النفي والطلب) ، ونحن قلنا بأن "أنْ" تكون مستترة وجوبًا إذا وقعت بعد فاء السببية أو واو المعية المسبوقتين بنفي أو بطلب ، وقد اجتمع هذان النوعان في آية واحدة ذكرها ابن هشام وهي قوله تعالى {وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ}

- الشاهد في آخر الآية : {فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ}

تطردَ : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، والذي نصبه هو أن مستترة ، وهي مستترة وجوبًا لأنها وقعت بعد فاء السببية ، وهذه الفاء قد وقع قبلها النفي في الآية {مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ}

- كذلك الجزء الأخير من الآية {فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ} تكونَ : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، والذي نصبه هو أن مستترة ، وهي مستترة وجوبًا لأنها وقعت بعد فاء السببية ، وهذه الفاء قد وقعت جواباً لكلام سابق وهو النهي {وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ}

فاجتمع عندنا النوعان : النفي والطلب ، النفي في قوله تعالى {مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ} والطلب في الجزء الذي قبله {وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ} .

** **مسألة** // كذلك مما ذكرناه في هذين الموضعين أنه لابد أن تكون "أن" الناصبة واقعة بعد (فاء السببية) أو (واو المعية) ، فاشترطنا هذين الحرفين تحديداً ، لأنه كما تعرفون أن (الفاء) و(الواو) لهما معاني أخرى ، ونحن نريد (فاء السببية) تحديدًا ونريد (واو المعية) دون غيرها حتى لا تلتبس علينا بأنواع أخرى من الفاء أو الواو ؛ ونحن عندما نقرأ كتاب الله أو نقرأ أبياتا من الشعر أو كلاما منثورا سنجد حرفي الفاء والواو كثيراً ، فلابد أن نتأكد ابتداءً أن هذه الفاء هي فاء السببية وأن هذه الواو هي واو المعية حتى نبحث في الحكم وهو أنَّ "أن" مستترة وجوبًا أو جوازاً ، فلا يلتبس علينا الأمر إذا جاءت الفاء عاطفة أو جاءت الفاء استئنافية أو جاءت الواو عاطفة أو جاءت الواو استئنافية ، فلابد أن نتأكد أنَّ

الفاء هي فاء السببية أو واو المعية .

⇐ من الأمثلة التي ذكرها المؤلف على أن الفاء فيها ليست فاء السببية أو أن الواو ليست واو المعية :

قوله تعالى {وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ}

يعتذرون : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة .

والواو : واو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل ، وإذا نظرنا إلى الفعل (يعتذرون) سنجد أنه غير منصوب .

س١/ لماذا لا نقول بأنَّ "أن" ناصبة للفعل هنا ، وأنها مستترة وجوبًا ؟

أليست الفاء هي فاء السببية (فيعتذرون) ، وفاء السببية مسبوقة بالنفي (لا يؤذن لهم) ؟ فالشروط إذن متحققة ، فعندنا النفي (لا يؤذن لهم) ثم جاء بعده فاء السببية (فيعتذرون) وجاء بعدها الفعل (يعتذرون) ، فكان المفترض أن يكون منصوبًا ، فلماذا لم يُنصب ؟ نقول بأن السبب أن الفاء هنا ليست فاء السببية ، إنما هي فاءٌ عاطفة ، فاء يراد بها عطف الفعل (يعتذرون) على الفعل الذي قبله (يؤذن) فهذه الفاء ليست فاء السببية ، ولذلك لم ينتصب الفعل الذي بعدها .

الحلقة (٧)

تحدثنا في ما مضى عن الموضعين الرابع والخامس من المواضع التي يجب فيها أن تكون " أن " مستترة ، وهما إذا وقعت (أن) بعد فاء السببية أو واو المعية المسبوقتين بنفي أو طلب ، وذكرنا أن هذه الفاء لابد أن تكون فاء السببية وأن تلك الواو لابد أن تكون واو المعية ، وهنا مسألة وهي :

مسألة // لو فرضنا أنَّ (فاء السببية) سقطت من الكلام كما يقول ابن هشام : - وإذا أُسقِطت الفاء – وكان ذلك الكلام الذي قبلها طلباً ، وقُصِد معنى الجزاء - يعني أُريد أن ما بعدها جزاءٌ ونتيجة لما قبلها - فما الحكم في هذه الحالة ؟ في هذه الحالة نحكم على ذلك الفعل الذي كان منصوبًا عندما كانت الفاء موجودة بأنه بعد أن سقطت هذه الفاء وحُذفت وأصبح المعنى المراد هو أن ذلك الفعل جزاءٌ ونتيجة لما قبله ، سيكون حكمه حينئذ الجزم .

س / لماذا يُحكم عليه بالجزم ؟ هنا خلاف بين النحويين :

- بعضهم يقول بأنه مجزوم لوقوعه في جواب الطلب ، لأن هناك طلبًا جاء في بداية الكلام ثم جاء هذا الفعل جوابًا له ، فيكون الفعل مجزومًا لكونه وقع في جواب الطلب ، فالجازم هنا أمر معنوي ، وليس أداة من الأدوات الجازمة اللفظية (لم / لما / لا / لام الأمر) ، بل الجازم هنا كون الفعل جيء به جوابًا وجزاءً للكلام السابق ، فهذا هو السبب الذي أدَّى لجزمه .
- وبعض النحويين يرى بأن هذا الفعل مجزوم لكونه جواباً لشرط محذوف ، أي أن هناك أسلوب شرط قد حذفت أداته وبقي فعل الشرط الذي هو الطلب ، وبقي أيضا جواب الشرط الذي أصبح مجزومًا لكونه جواب شرط .

فالمسألة التي نتحدث عنها تحصل إذا :

- حذفنا هذه الفاء التي كنا نسميها (فاء السببية)
- وكان الكلام المتقدم طلبًا
- وأُريد معنى الجزاء

فهذه شروط ثلاثة حتى تتحقق هذه المسألة .

مثال على هذه المسألة حتى تتضح : إذا قلت مثلا : ذاكرْ فتنجحَ ، ذكرنا هذا المثال في ما مضى على أنه مثال على المسألة

الرابعة ، فالفعل (تنجح) فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، وهو منصوب بأن مستترة وجوبًا ؛ لماذا هي مستترة وجوبًا ؟ لأنها وقعت بعد فاء السببية ، لماذا هذه الفاء هي فاء السببية ؟ لأن ما قبلها وهو المذاكرة سبب في ما بعدها وهو النجاح ، وفاء السببية وقعت هنا بعد نوع من أنواع الطلب وهو الأمر (ذاكر) ، ولذلك نحكم على الفعل بأنه منصوب والأداة التي نصبته هي "أن" مستترة وجوبًا .

لو فرضنا أننا حذفنا هذه الفاء سيكون الكلام : ذاكرْ تنجحْ .

عندما نحذف هذه الفاء ويكون الكلام الذي قبلها طلباً وليس نفياً (تعرفون أنَّ فاء السببية قد يقع قبلها طلب وقد يقع قبلها نفي) ، نحن نريد الطلب تحديدًا ولا نريد النفي الآن ، فإذا كان قبلها طلب ، وكان المراد أنَّ هذا الأمر وهو النجاح هو سبب ونتيجة لما قبله وهو المذاكرة حينئذٍ نحكم على الفعل " تنجحْ " بأنه مجزوم ، صحيح أنه كان سابقًا منصوبًا عندما كانت الفاء موجودة ، ولكننا عندما حذفنا الفاء وأردنا أنَّ هذا الفعل هو جزاء لما قبله من الطلب ، حكمنا على الفعل بأنه مجزوم ، فنقول : ذاكرْ تنجحْ

ذاكر : فعل أمر مبني على السكون .

تنجحْ : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون ،

لماذا هو مجزوم ؟ ليس هناك أداة جزمته !

- مجزوم لأنه واقع في جواب الطلب ، لأنه جواب وجزاء للطلب السابق وهو الأمر بالمذاكرة ، هذا على رأي بعض النحويين ، وبعضهم يقول إنه مجزوم لكونه جواباً لشرط محذوف ، أي أن هناك شرطاً قد حُذف ، فقولنا "ذاكر تنجح" أصله : إن تذاكرْ تنجحْ ، فحذفت أداة الشرط "إنْ" ، وانقلب الفعل (تذاكر) من كونه مضارعاً إلى كونه أمراً ، فالفعل مجزوم ليس لكونه جوابًا للطلب ، وإنما لكونه جوابًا للشرط .

هذان رأيان للنحاة في سبب الجزم ، لكن الذي يهمنا أنه فعل مجزوم بعد أن حذفنا تلك الفاء .

⇐ **من الأمثلة على هذا التركيب بعد حذف الفاء :**

١) **قوله تعالى** {قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ}

تعالوا أتلُ ، الفعل **أتلُ** : فعل مضارع مجزوم ، وأصله : أتلو (بالواو) لكنه مجزوم وعلامة جزمه حذف الواو ، فالواو التي في الأخير قد حذفت ، أتلُ : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف الواو لأنه من الأفعال المعتلة الآخر ، والأفعال المعتلة الآخر تجزم بحذف حرف العلة من آخرها ، ما الذي جزمه ؟ الذي جزمه أنه جاء جوابًا للطلب ، هناك طلب سابق "تعالوا" هذا الطلب أمر ، وجزاؤه ونتيجته "أتلُ" ، فالمعنى : إن تأتوا أتلُ ، فإذا حصل منكم مجيء وإتيان ستحصل مني التلاوة لكم .

٢) **أطعْ والديك تغنمْ في الدنيا والآخرة**

أصل الكلام بالفاء : أطع والديك فتغنم ، لكن حذفنا الفاء ، فأصبح عندنا تركيب جديد بدون الفاء ، فالفعل (تغنم) جيء به جوابًا وجزاءً للأمر السابق وهو "أطع والديك" ، **تغنم** : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون وقد وقع جوابا للطلب "أطع والديك" ، وليس شرطًا أن يكون الطلب أمراً ، بل أي نوع من أنواع الطلب ، كالنهي مثلاً في قولك : لا تكذبْ على أحد تسلمْ من الذم ، **تسلم** : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وقد وقع بعد نوع من أنواع الطلب وهو النهي ، وأنواع الطلب كثيرة كما ذكرنا كالأمر ، النهي ، الاستفهام ، الدعاء ، التمني ... الخ .

⇐ بعض الأمثلة التي ليست على ظاهرها:

١) **قوله تعالى** { فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا (٥) يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ }

في هذه الآية عندنا الفعل "**يرثُ**" : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره ، وهذا الفعل وقع قبله نوع من أنواع الطلب وهو فعل أمر "هبْ" ، لكن الفعل "يرث" لم يأتِ مجزومًا ، والسبب في ذلك أنَّ الفعل "يرث" هنا لا يُراد به أنه جزاءٌ للطلب ، إذ ليس المعنى (إن تهب لي يا رب من لدنك وليًا فإنه سوف سيرثني) ، فليس المقصود أنَّ هذا جزاءٌ لهذا ، وهذا نتيجة لهذا ، وإنما "يرثني" صفة لـ" وليّاً " ، فيكون المعنى : هب لي من لدنك وليًّا وارثاً ، أي : صفته أنه وارث ، ولذلك لو سأل شخص ما فقال : لماذا لم يجزم الفعل "يرثني" على أنه جواب للطلب ؟ فنقول بأنه لم يجزم لأنه لا يُراد به أنه جواب للطلب ، ففي هذه القراء وهي قراءة حفص ونافع { فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا (٥) يَرِثُنِي } نجد الفعل "يرثُ" جاء بالرفع لأنه صفة لكلمة وليّاً ، وليس جوابا للطلب .

هناك قراءة أخرى بالجزم {يرثْني} ، فعلى قراءة الجزم نقول بأنَّ الفعل "يرثْني" مجزوم لأنه جواب للطلب ، فاختلاف القراءات يترتب عليه اختلاف المعنى واختلاف الإعراب ، فقراءة الجزم بناءً على أنه جواب للطلب ، وقراءة بالرفع بناء على أنه ليس كذلك .

** مسألة // قلنا بأنه قد يكون الطلب أمرًا ، نهيًا ، استفهامًا ، تمنيًا ، ترجيًا ... الخ ، **فإذا كان الطلب نهياً فقد اشترط فيه النحاة شرطاً حتى يصح أن يجزم الفعل الواقع في جوابه ، وهو صحة إحلال (إن لا) محله** ، أي : صحة وقوع هذا التركيب وهو (إن لا) مكانه ، فلا يخفى عليكم أن النهي مسبوق بأداة النهي (لا) ، فعندما أقول : لا تكذب على أحد تسلم ، فالأسلوب هنا هو نهي ، وهو نوع من أنواع الطلب ، وهذا النهي مسبوق بالأداة (لا) ، وعندما نقول بأنَّ هذا الأسلوب مُقدَّر بالشرط ، فهذا يعني أن هناك شرطا مقدرا ، وإذا أردنا أن نذكر ذلك الشرط المقدر فيجب أن نأتي بأداة الشرط (إن) ومعها (لا) ، فيكون المعنى : إن لا تكذب على أحد تسلم ، وبذلك يصبح المعنى مستقيمًا .

لماذا نشترط هذا الشرط ؟ لأنه لو أتينا بأداة الشرط (إن) وحدها دون أداة النفي (لا) فسيصبح المعنى غير مستقيم .

نوضح ذلك بالمثال ، ففي قولنا : **ذاكر تنجح** ، إذا أردنا أن نذكر الشرط المقدر ، **فالمعنى** : **إن تذاكرْ تنجحْ** ، فالفعل "ذاكر" قدرناه بأداة الشرط (إن) وبالفعل الذي بعدها "تذاكرْ" ولسنا محتاجين للإتيان بأداة النفي (لا) ، لكننا لو طبقنا هذا الكلام على أسلوب النهي فقلنا : **لا تكذب على أحدٍ تغنمْ** ، وأردنا أن نأتي بالشرط المقدر كما فعلنا في المثال السابق دون أداة النفي (لا) **فسيصبح المعنى** : **إن تكذب على أحد تغنم** ، وهذا المعنى غير مستقيم ، لأنه ليس بصحيح أن الإنسان يستفيد من كذبه على الآخرين ، ولذلك عندما نقدر أداة الشرط "إن" يجب أن نقدر معها "لا" ، فنقول : إن لا تكذب على أحد تغنم .

~~ مواضع استتار "أنْ" جوازًا ~~

إذا قلنا بأن (أن) مستترة جوازاً في جملة ما فهذا يعني أنه يجوز لنا أن نظهرها ويجوز أن نجعلها مستترة ، واستتار (أن) جوازاً له مواضع خمسة ذكرها النحويون ، وهي :

** الموضع الأول : إذا وقعت "أن" بعد اللام

طبعًا ليست لام الجحود التي ذكرناها سابقا ، لأنه إذا وقعت "أن" بعد لام الجحود المسبوقة بكون منفي فستكون (أن) مستترة وجوباً ، وهذا هو الموضع الأول من المواضع التي حكمنا فيها على "أن" بأنها مستترة وجوبًا ، أما هنا فاللام التي نريدها هي لام الجر ، كما يقول ابن هشام : **إذا وقعت "أن" بعد اللام التي لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ، ولم يقترن**

الفعل بعدها بـ لا ، فالتركيب الذي نريده في هذا الموضع : أن تكون "أن" الناصبة للفعل المضارع واقعة بعد اللام ، لكن هذه اللام ليست لام الجحود ، فليس قبلها كون ناقص ماضٍ منفي ، وكذلك الفعل المنصوب الواقع بعد "أن" يجب ألا يكون مسبوقاً بأداة النفي (لا) ، وبالتالي سيكون تركيب الجملة على النحو التالي :

- سيكون عندنا أولا الأداة وهي اللام ، وهي ليست لام الجحود ، فليس قبلها كون ماض منفي .
- بعد ذلك سيكون عندنا "أن" التي نحكم عليها أنها يجوز أن تظهر ويجوز أن تستتر .
- بعد ذلك يأتي الفعل المنصوب بـ"أن" ، ويجب ألا يكون قبله أداة النفي (لا) .

من الأمثلة على ذلك حتى يتضح الكلام :

١) قوله تعالى { وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ}

نُسلِم : فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، وإذا بحثنا عن الأداة الناصبة "أن" سنجد أنها مستترة ، فهل استتارها واجب أم جائز ؟ نقول استتارها هنا جائز ، فيجوز أن تختفي كما في الآية ويجوز أن تظهر ، فيقال في غير القران "لأن نسلم" ، لماذا يجوز أن تظهر ويجوز أن تستتر ؟ لأنها وقعت بعد اللام ، وهذه اللام ليست لام الجحود ، لأن لام الجحود كما قلنا لابد أن يكون قبلها الفعل كان أو يكون منفيا ، وكذلك الفعل "نسلم" ليس منفيا بأداة النفي "لا" ، وبالتالي نحكم على "أن" هنا أنها مستترة جوازًا .

٢) قوله تعالى { وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ}

أكون : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، والذي نصبه هو "أن" وهي مذكورة هنا ، وظهورها جائز لأنها وقعت بعد اللام ، وهذه اللام ليست لام الجحود ، والفعل (أكون) ليس مسبوقا بأداة النفي (لا) ، ولذا فإن التركيب في الآيتين واحد ، ففي الآية الأولى كانت "أن" مستترة ، وفي الآية الثانية كانت "أن" ظاهرة ، وهذا يدل على أن استتار "أن" وظهورها أمر جائز **مادام أن الشرطين قد تحققا** :

- **الشرط الأول** : أن تقع "أن" بعد اللام التي ليست لام الجحود .
- **الشرط الثاني** : أن الفعل الذي بعدها ليس مسبوقًا بأداة النفي " لا " .

ما الذي يحصل إذا لم يتحقق هذان الشرطان ؟

- **إذا لم يتحقق الشرط الأول بأن كانت اللام لام الجحود المسبوقة بكون ماض منفي فإن "أن" حينئذ ستكون مستترة وجوبًا** كما ذكرنا سابقا في مواضع استتار "أن" وجوبًا .
- إذا لم يتحقق الشرط الثاني بأن كان **الفعل منفيًا بأداة النفي "لا" فإن كلمة "أن" حينئذ يجب أن تكون ظاهرة ، ولا يصح أن تكون مستترة ، فلا نقول بأنه يجوز فيها الوجهان** ، بل فيها وجه واحد فقط وهو وجوب الإظهار .

⇐ **الأمثلة على ذلك :**

١) ذكر المؤلف مثالا في قوله تعالى{ لِئَلا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ} ، (**يكون**) فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، والذي نصبه هو "أن" ، وهي ظاهرة ، لأن أصل " لئلا " : لأن لا ، ثم أُدغمت النون في اللام ، فـ"أن" هنا ظاهرة ، فهل ظهورها واجب أم جائز ؟ إذا نظرنا في الشرطين السابقين سنجد بأن الشرط الأول متحقق ، وهو أن اللام ليست لام الجحود ولم تسبق بكون منفي ، ولكن الشرط الثاني لم يتحقق ، وهو أنَّ الفعل الذي جاء بعد (أن) منفي بـ(لا) ، وهذا بخلاف الشرط الثاني الذي ذكرناه .

٢) كذلك الآية الأخرى { لِئَلا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ} ، (**يعلم**) فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة

على آخرة ، والذي نصبه هو الأداة "أن" ، وهي ظاهرة في الآية ، لأن " لئلا يعلم " أصلها : لأن لا يعلم ، فـ "أن" ظاهرة وجوبًا لأن الفعل الذي بعدها قد سبق بأداة النفي (لا) .

هذا هو الموضع الأول من المواضع الخمسة التي نحكم فيها على "أن" بأنها مستترة جوازًا ، وهو إذا وقعت (أن) بعد اللام التي ليست لام الجحود ولم يأتِ بعدها الفعل منفياً بـ(لا) .

❖ المواضع الأربعة الباقية سردها المؤلف سردًا ويمكن أن نفصل كل واحد منها وحده :

قال المؤلف : " **الأربع الباقية وهي : أو ، والواو ، والفاء ، وثمَّ إذا كان العطف على اسم ليس في تأويل الفعل** " هذه عبارة ابن هشام ، وقد ذكر فيها المواضع الأربعة الباقية مجموعة لأن ضابطها واحد ، لكن الفرق بينها هو في حرف العطف المستخدم ، فإذا كانت هذه الحروف تعطف الفعل الذي بعدها على اسم سابق لها ، وهذا الاسم يُشترط فيه ألا يكون في تأويل الفعل ، ماذا نقصد بأن لا يكون في تأويل الفعل ؟ يعني أن يكون هذا الاسم المعطوف عليه مصدراً ، وقوله (ليس في تأويل الفعل) أي ليس مما يؤول بالفعل ، والأسماء التي تؤول بالأفعال هي الأسماء المشتقة كاسم الفاعل واسم المفعول ... .الخ ، وماعداها فهي أسماء غير مؤولة بالفعل ، ويقصد بها تحديدًا : المصادر ، وبالتالي فالموضع الذي نتحدث عنه الآن وهو من المواضع التي نحكم فيها على "أن" أنها مستترة جوازًا هو : إذا وقعت "أن" بعد واحد من حروف العطف (الواو ، أو ، الفاء ، ثُمَّ) ، وكان الفعل بعدها معطوفا على اسم صريح وهو المصدر .

الحلقة (٨)

لا زال الحديث عن المواضع الأربعة الباقية التي حكمنا فيها على (أن) بأنها مستترة جوازاً ، وقد ذكرنا أن المؤلف قد جمع تلك المواضع الأربعة كلها في موضع واحد لأن ضابطها موحّد ، وهو إذا وقعت "أن" بعد واحد من حروف العطف (الواو ، أو ، الفاء ، ثُمَّ) ، وكان الفعل بعدها معطوفا على اسم صريح وهو المصدر .

ومن الأمثلة على ذلك :

قوله تعالى { وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا }

يرسلَ : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، والذي نصبه هو "أن" مستترة ، فهل استتارها جائز أم واجب ؟

نقول : إنه جائز ، لماذا ؟ لأنها وقعت بعد حرف العطف "أو" الذي عطف الفعل "يرسلَ" على اسمٍ سابق وهو كلمة "وحيًا" ، فكلمة "وحيًا" هي المعطوف عليها ، وهي مصدر ، وهذا المصدر خالص من التقدير بالفعل ، أي أنه ليس من الكلمات التي تُقدَّر بالفعل وهي (المشتقات) ، وبالتالي نحكم على "أن" بأنها مستترة جوازًا لهذا السبب ، وهو كونها وقعت بعد حرف العطف "أو" الذي عطف الفعل "يرسل" على اسم ليس مقدرًا بالفعل وهو كلمة "وحيًا" ، وكما تعرفون فإن "أنْ" الناصبة مصدرية ، وهذا يعني أنه يمكن أن نصوغ منها ومن الفعل الذي بعدها مصدرًا يحل محلهما ويكون المعنى مستقيماً ، وهذا المصدر سنشتقه من الفعل "يرسل" ، وهو كلمة "إرسال" ، فيكون تقدير الآية : وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيًا - أو من وراء حجاب - أو إرسالا ، وبذلك يكون العطف من باب عطف الاسم المقدر على الاسم الظاهر ، وبالتالي نحكم على الفعل "يرسل" أنه منصوب بـ"أن" مستترة ، واستتارها جائز ، فيجوز أن تستتر كما في الآية ، ويجوز أن تظهر ويُصرَّح بها فيقال في غير القران : أو أن يرسل رسولا .

والمثال الثاني في قول الشاعرة : ولُبْسُ عَباءةٍ وتَقَرّ عيني *** أَحَبُّ إليّ من لُبْس الشفوفِ

هذا بيت مشهور وقائلته ميسون بنت بحدل الكلابية التي كانت زوجة لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه ، وكانت من

أهل البادية فلم تعجبها حياة القصور ، وفضلت حياة البادية عليها فقالت هذا البيت : " **ولبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني**" والمعنى : لبس العباءة كما كنا نفعل في البادية مع كوني قريرة العين هادئة البال "**أحبُّ إليَّ من لبس الشفوف**" أي : أحب إليَّ من أن ألبس الملابس الشفافة الفاخرة وأعيش في قصر ، فحياتها السابقة خير لها من حياتها التالية .

الشاهد في قولها " ولبس عباءة وتقرَّ عيني"

تقرَّ : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، والذي نصبه هو "أن" مستترة ، واستتارها هنا جائز لماذا ؟ لأنها وقعت بعد أحد حروف العطف التي ذكرناها (أو ، الواو ، الفاء ، ثُم) ، وحرف العطف هنا هو الواو "وتقرَّ" ، وهذا الحرف قد عطف الفعل "تقرَّ" على اسم سابق وهو "لُبس" ، وهو مصدر الفعل "لبِسَ" ، وهذا المصدر خالص من التقدير بالفعل لأنه ليس من المشتقات ، ولذا نحكم على "أن" بأنها مستترة جوازًا ، فيجوز أن تستتر كما في البيت ، ويجوز أن تظهر فنقول : ولبس عباءة وأن تقرَّ عيني ، والتقدير : ولبس عباءة وقرُّ عيني .

والمثال الثالث في قول الشاعر : لـولا تَـوَقُّعُ مُعْتَرٍ فَأُرْضِيَهُ *** ما كُنْتُ أُوثِرُ أَتْرَابًا على تَرَبِ

ومعنى البيت أنني أتوقع معترًّا سائلا فقيرًا يأتي إليّ فيسألني حاجته "فأرضيه" وأسعده بإعطائه ما يريد ، ولولا هذا الأمر لما كنت أؤثر الغنى على الفقر ، فأنا سعيد بالغنى لكوني أساعد به الآخرين .

والشاهد : لولا توقع معترٍّ فأرضيه ، **فالفعل "أرضيَ"** : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، والناصب "أن" مستترة ، واستتارها جائز لأنها وقعت بعد أحد حروف العطف الأربعة التي ذكرناها (أو ، الواو ، الفاء ، ثم) ، وهو الفاء " فأرضيَه" ، وهذه الفاء قد عطفت الفعل (أرضي) على اسم سابق ليس مؤولاً بالفعل وهو المصدر " توقُّع " ، فيكون التقدير : لولا توقُّع المُعترِّ فإرضاؤه ، وبذلك نكون قد عطفنا مصدرًا مقدراً على مصدر ظاهر ، فالفعل إذن منصوب بأن مستترة جوازًا .

والمثال الرابع في قول الشاعر : إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ *** كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ

ومعنى البيت : "إني وقتلي سُليكا" ، أي : أنه قد طُلب مني أن أقتل هذا الرجل وهو سُليك بن السلكة العداء المشهور في الجاهلية ، فلما قتلته طُلِبَ مني أن أفديه ، فمَثلي في ذلك كمثل الثور الذي يُضرب بسبب أن البقر قد عافت أن تشرب ، ونحن نعلم أن قطيع البقر يذهب ليشرب الماء من النبع بقيادة الثور ، فإذا الثور عاف شرب الماء وانصرف عنه تبعه قطيع البقر ، فيأتي الراعي ويضرب الثور حتى يجبره أن يذهب للماء ويشرب فيتبعه القطيع ، فالثور لا ذنب له في كون البقر قد عافت الشرب ، لكنه يُضرَب حتى يقودها إلى ذلك ، فقارن الشاعر حاله بحال ذلك الثور .

الشاهد: في قوله : **إني وقتلي سُليكا ثم أعقلَه**

أعقلَ : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، والذي نصبه "أن" مستترة ، واستتارها جائز ، فيجوز أن تستتر ويجوز أن تظهر ، وقد استترت في هذا البيت ، والسبب في أن استتارها جائز أنها وقعت بعد أحد حروف العطف الأربعة (الواو ، أو ، الفاء ، ثُم) وهو هنا "ثُم" ، وهذا الحرف قد عطف الفعل (أعقلَه) على اسم سابق خالص من التقدير بالفعل وهو كلمة "قتلي" التي هي مصدر ، وبالتالي نحكم على "أن" هنا أنها جائزة الاستتار وجائزة الإظهار ، فيجوز أن تختفي كما في البيت ، ويجوز أن تظهر فيقال : ثم أن أعقله .

عرفنا متى تكون "أن" مستترة وجوبًا ، ومتى تكون "أن" مستترة جوازًا ، فهل يمكن أن يكون الفعل منصوبًا بـ "أن" مستترة في غير هذه المواضع العشرة التي ذكرناها ؟

نحن ذكرنا عشرة مواضع : خمسة منها يجب فيها أن تكون (أن) مستترة ، وخمسة منها يجوز فيها أن تكون (أن)

مستترة وأن تكون ظاهرة

س/ فهل يمكن أن تكون "أن" الناصبة للفعل المضارع مستترة في غير هذه المواضع العشرة التي ذكرناها ؟

نقول : لا يصح ذلك ، وهذا ما أوضحه ابن هشام بقوله : ولا ينصب بـ"أن" مستترة في غير هذه المواضع العشرة إلا شذوذًا ، أي : إلا في ما سُمع من بعض كلام العرب مما لا يقاس عليه ، حيث نُقل عنهم بعض النصوص التي جيء فيها بالفعل المضارع منصوبًا بـ"أن" مستترة في غير هذه المواضع العشرة التي ذكرناها ، ومن ضمن تلك النصوص قولهم في المثل المشهور : تسمعَ بالمُعيدي خيرٌ من أن تراه .

تسمعَ : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، وقد سُمع هذا المثل بنصب الفعل "تسمعَ" ، والناصب هو "أن" مستترة ، فهل استتارها واجب أم جائز ؟ إذا نظرنا في المثال سنجد أنه لا يندرج تحت أي موضع من مواضع وجوب استتار (أن) ، ولا تحت أي موضع من مواضع جواز استتارها ، فـ"أن" هنا مستترة في غير المواضع العشرة التي ذكرناها ، وبالتالي فاستتار "أن" هنا وعملها النصب مخالف للقاعدة ، فيُحفظ ولا يُقاس عليه ، وهذا هو معنى قولنا بأنه شاذ .

بذلك نكون انتهينا من الحديث عن نواصب الفعل المضارع ، سواء النواصب الثلاثة السابقة وهي "كي ولن وإذن" بشروطها ، أو الناصب الرابع وهو الأول في الذكر وأشهرها ، وهو "أن" ، وعرفنا متى تكون مستترة ومتى تكون ظاهرة .

♦ الحكم الثالث من أحكام الفعل المضارع: الجزم

ذكرنا أنَّ للفعل المضارع ثلاثة أحكام :

١. الرفع : وقد تحدثنا عنه وعن سبب الرفع وعن العامل فيه .

٢. النصب : وقد تحدثنا عنه وبينا الأدوات التي تسبب النصب وأحكامها .

٣. **الجزم** : وهو ما سنتحدث عنه الآن بعون الله .

س/ متى يكون الفعل المضارع مجزومًا ؟

يكون الفعل المضارع مجزومًا إذا وقع بعد أداة من أدوات الجزم أو إذا وقع في جواب الطلب الذي سبق الحديث عنه.

ما هي الأدوات التي تجزم الفعل المضارع ؟

هناك أدوات لديها القدرة على أن تجزم فعلا واحدًا فقط ، ولا تستطيع أن تجزم أكثر من ذلك ، وهناك أدوات لديها القدرة على أن تجزم فعلين معًا ، فهي جوازم أكثر قوة من الأولى ، ولذلك يمكننا أن نقسم جوازم الفعل المضارع قسمين :

- جوازم تجزم فعلاً واحدًا .
- جوازم تجزم فعلين .

➢ الجوازم التي تجزم فعلا واحدًا أربعة ، وهي :

- أولا : لا الطلبية (لا الناهية) :

هذه أداة من الأدوات التي إذا دخلت على الفعل المضارع جزمته ، فعندما أقول : لا تأكلْ ، لا تشربْ ، لا تسافرْ ، لا تجلسْ ، ففي كل هذه الأمثلة وقع الفعل المضارع مسبوقاً بـ"لا الناهية" ، ولذلك نحكم عليه بأنه فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية وعلامة جزمه السكون .

من الأمثلة على ذلك قوله تعالى { يَا بُنَيَّ لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ } ، فالفعل (تشركْ) : فعل مضارع مجزوم ، وسبب الجزم أنه دخلت عليه هذه الأداة وهي (لا) ، وهي هنا تفيد معنى النهي .

كذلك قوله تعالى { رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا } ، فالفعل (تؤاخذْ) : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون ، والسبب أنه وقع قبله (لا) الناهية .

هل هذه الأداة الجازمة (لا) تدخل على كل الأفعال المضارعة ؟

لا يخفى عليكم أن أي فعل مضارع لابد أن يبدأ إمَّا بالهمزة أو بالتاء أو بالياء أو بالنون ، فهذه هي حروف المضارعة الأربعة المجموعة في كلمة (أنيت) ، مثل : أجلس ، ونجلس ، وتجلس ، ويجلس .

هل أداة النهي (لا) - أو (لا) الطلبية كما سماها ابن هشام - هل هذه الأداة تدخل على كل فعل مضارع سواء بدأ بالهمزة أو بالنون أو بالياء أو بالتاء ؟

أجاب عن ذلك ابن هشام عندما قال بأن دخول (لا) الطلبية على الفعل المضارع المبدوء بهمزة التكلم أو المبدوء بنون التكلم (أجلس ، نجلس) وجزمها لهذين النوعين من الأفعال "نادر" ، أي : يندر أن تدخل هذه الأداة الجازمة على الفعل المضارع المبدوء بالهمزة أو الفعل المضارع المبدوء بالنون .

⇐ **من الأمثلة على هذه الحالات النادرة قول الشاعر :**

لا أَعْرِفَنْ رَبْرَبًا حُورًا مَدَامِعُهَا * مُرَدَّفَاتٍ عَلَى أَعْقَابِ أَكْوَارِ**

لا أعرفنْ : أصلها : لا أعرفْ ، فالنون هنا هي نون التوكيد الخفيفة ، و(لا) هذه ليست (لا النافية) بل هي (لا الناهية) ، وقد دخلت على الفعل المضارع "أعرفْ" المبدوء بهمزة ، فالشاعر يتحدث عن نفسه وينهاها بقوله "لا أعرفَنْ ربربًا " ، والربرب هو القطيع من الظباء ، و"حورًا" جمع حوراء وهي صفة للعين إذا كان سوادها شديداً مع شدة بياض الأبيض فيها ، فيقال : عينٌ حوراء وامرأةٌ حوراء ورجل أحور إذا كانت عينه بهذه الطريقة ، و"مدامعها" هي العيون ، "مُردَّفات " جمع مُرَدَّفة وهي بمعنى الرديفة ، أي أصبحت رديفة لشخص ما ، وأنتم تعلمون بأن هناك الراكب وهناك الرديف ، والحديث هنا عن نساء شبههن الشاعر بالظباء لجمال العيون ، وهؤلاء النسوة يركبن رديفات على أعقاب أكوار، أي في مؤخر الرحل.

والشاهد في قوله "لا أعرفنْ" ، **فالفعل (أعرف)** فعل مضارع مبدوء بهمزة المتكلم وقد دخلت عليه "لا الناهية" وهذا نادر .

وكذلك دخول (لا) الناهية على الفعل المضارع المبدوء بالنون نادر أيضاً ، ومثاله قول الشاعر :

إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلا نَعُدْ لَهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيْهَا الجُرَاضِمُ

يتحدث الشاعر عن نفسه وعمن معه من جماعته فيقول : إذا خرجنا من مدينة دمشق فلا نعُد لها أبداً ما دام فيها هذا الشخص كبير البطن ، فالشاعر ينهى نفسه ومن معه .

والشاهد : فلا نعُد ، فالفعل **(نعُد)** فعل مضارع مبدوء بالنون ، فهو لجماعة المتكلمين وقد جيء به مسبوقاً بـ "لا الناهية" وهذا نادر .

لكن يمكن أن نأتي بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة أو بالنون مسبوقاً بـ(لا) الناهية إذا كان مبنياً للمجهول ، نحو : لا أُخرَجْ ، ولا نُدْخَلْ ، فإذا جيء به بصيغة المبني للمجهول جاز أن تدخل عليه (لا) الناهية .

- **ثانيًا : لام الطلب :**

وهي التي تدخل على الفعل المضارع فتفيد معنى الطلب ، مثل أن أقول : ليجلسْ فلان ، وليخرجْ فلان ، فهذه اللام هي

لام الطلب ، وهي تدخل على الفعل المضارع فتتسبب في جزمه .

ومثالها قوله تعالى { لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ} فالفعل (**ينفقْ**) فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وهذه اللام هي التي تسببت في جزمه .

وكذلك قوله تعالى { وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ} **فالفعل** (**يقضِ**) فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة لأنه معتل الاخر ، والذي جزمه أداة الطلب "اللام" .

- ثالثًا : (لم)
- رابعاً : أختها (لمَّا)

ما وجه الشبه والاختلاف بين (لم) و(لمَّا) ؟

هذان الحرفان يشتركان في أمور :

١. أنهما حرفان
٢. أنهما يفيدان النفي
٣. يعملان عملا واحدًا وهو جزم الفعل المضارع
٤. كلاهما عندما يدخل على الفعل المضارع يقلب زمنه إلى الزمن الماضي

عندما أقول : يجلس محمد ، فالفعل (يجلس) فعل مضارع زمنه الحاضر أو المستقبل ، فإذا دخلت عليه "لم" ، فقلنا : لم يجلسْ محمد ، أصبح زمنه الآن ماضيًا ، فالأداتان "لم" و "لمَّا" عندما يدخلان على الفعل المضارع يقلبان زمنه إلى الزمن الماضي .

أوجه الاختلاف : ما تمتاز به (لم) ولا يوجد في (لمَّا) :

- **تمتاز** "لم" عن "لمَّا" بأنه يمكن أن يؤتى بها بعد أداة الشرط "إن" ، كما في قوله تعالى { فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا} ، حيث جيء بأداة الشرط "إن" وجيء بعدها بأداة الجزم "لم" ، وهذا أمر يحصل في "لم" وحدها ، ولا يصح في "لمَّا" ، فلا يصح أن نقول "إن لمَّا يحضر زيد" فهذا أمر تمتاز به "لم" .
- **تمتاز** "لم" بأمر آخر وهو أن نفيها ليس مستمرًا إلى الزمن الحاضر ، وإنما يمكن أن ينقطع في وقت ما ، فعندما أقول : لم يسافر محمد ، فليس المعنى نفي السفر عن محمد إلى هذه اللحظة ، وإنما قد يكون المراد نفي السفر عن محمد في فترة من الفترات ثم حصل السفر بعد ذلك ، فهذا أمر تفيده "لم" ، ولا تفيده "لمَّا" ، لأن "لما" إذا استخدمناها للنفي فقلنا : لمَّا يسافر محمد ، فالمعنى المفهوم هو نفي السفر عن محمد وأن هذا النفي مستمر إلى هذه اللحظة .

الحلقة ٩

كنا في ما مضى نتحدث عن الفروق بين "لم" و"لمَّا" ، وذكرنا ما تمتاز به (لم) عن أختها (لمَّا) ، وسنذكر الآن عكس ذلك وهو ما تمتاز به (لمَّا) عن (لم) ز

ما تمتاز به "لمَّا" : -

١. أنه يجوز حذف الفعل بعدها ، فيمكننا أن نأتي بـ"لمَّا" ونحذف الفعل المجزوم بها ، **ومثال** ذلك : قاربت المدينة ولمَّا ، طرقت الباب ولمَّا ، أي : قاربت المدينة ولما أدخلها ، وطرقت الباب ولما يفتح لي ، فحذفنا الفعل المجزوم بعد (لما) لكونه واضحًا من سياق الكلام ، فهذا أمر جائز في "لمَّا" ، أما "لم" فلا يصح أن يُحذف الفعل بعدها .

٢. أن الفعل الذي يأتي بعدها يُتوقع حصوله ، ومثال ذلك قوله تعالى : {قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ} ، فالفعل الواقع بعد (لمّا) وهو (يدخل) فعل متوقع حصوله مستقبلاً ، أي أن دخول الإيمان في قلوب الأعراب منفي في الزمن الحاضر إلا أنه متوقع حصوله مستقبلا ، فهذا معنى تفيده (لمَّا) ولا تفيده (لم) ، و(يدخل) فعل مضارع مجزوم بـ(لما) وعلامة جزمه السكون .

➢ الأدوات التي تجزم فعلين :

هناك إحدى عشرة أداة ، كل واحدة منها تجزم فعلين ، فالفعل الأول المجزوم بها يُسمَّى "فعل الشرط" ، ويأتي بعده الفعل الثاني المجزوم بها ويسمّى "جواب الشرط" ، فينتج عن ذلك أسلوب يسمى "أسلوب الشرط" ، وتلك الأدوات هي :-

- الأداة الأولى : إنْ

وهي كما يقال أم الباب وأشهر الأدوات التي تجزم فعلين ، فعندما أقول : إنْ تذاكرْ تنجحْ ، فـ"إنْ" هي أداة الشرط ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وقد دخلت على فعلين فجزمتهما ، فالفعل الأول هو (تذاكر) ، وإعرابه : فعل مضارع مجزوم بـ"إن" وعلامة جزمه السكون وهو فعل الشرط ، والفعل الثاني هو (تنجح) ، وإعرابه : فعل مضارع مجزوم بـ"إن" وعلامة جزمه السكون وهو جواب الشرط ، فالأداة "إن" دخلت على هذين الفعلين فجزمتهما .

- الأداة الثانية : إذما

وهي بمعنى "إن" ، ومثالها : إذما تذاكر تفلح ، أي : إنْ تذاكر تفلح ، فالأداة "إذما" دخلت على هذين الفعلين فجزمتهما ، وإعرابهما على النحو السابق .

- الأداة الثالثة : مهما

ومثالها في قول الشاعر : ومهما تكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم

فالأداة (مهما) دخلت على فعلين فجزمتهما ، والفعل الأول هو (تكن) ، وإعرابه : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون وهو فعل الشرط ، والفعل الثاني هو (تعلم) ، وإعرابه : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون وهو جواب الشرط .

- الأداة الرابعة : مَنْ ، ومثالها قول الشاعر :

من يفعل الخير لا يعدم جوازيه لا يذهب العرف بين الله والناس

- الأداة الخامسة : ما ، ومثالها قوله تعالى : وما تفعلوا من خير يعلمه الله

تفعلوا : فعل مضارع مجزوم وهو فعل الشرط وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة

- الأداة السادسة : متى ، ومثالها : متى تتقِ الله يحفظك

تتقِ : فعل مضارع مجزوم وهو فعل الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة لأنه معتل الآخر

- الأداة السابعة : أيّ ، ومثالها : أي قصيدة تكتب أنشرها لك
- الأداة الثامنة : أينَ ، ومثالها قوله تعالى : أينما تكونوا يدرككم الموت

تكونوا : فعل مضارع مجزوم وهو فعل الشرط وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة

- الأداة التاسعة : أيَّان ، ومثالها : أيان تنشرا الحق بين الناس يشكروكما عليه

تنشرا : فعل مضارع مجزوم وهو فعل الشرط وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة

يشكروكما : فعل مضارع مجزوم وهو جواب الشرط وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة

- الأداة العاشرة : أنّى ، ومثالها : أنى تستغفر الله تجد الله غفوراً رحيما
- الأداة الحادية عشرة : حيثما ، ومثالها : حيثما تسافر يرك الله

يرك : فعل مضارع مجزوم وهو جواب الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة لأنه معتل الآخر

هذه هي الأدوات التي تجزم فعلين .

مسألة //

كل واحدة من هذه الأدوات تدخل على فعلين أولهما يسمى فعل الشرط وثانيهما يسمى جواب الشرط ، فهل يجب في هذين الفعلين أن يكونا متطابقين في النوع بأن يكونا مضارعين معا أو ماضيين معاً ؟ نجيب عن ذلك فنقول بأن هذين الفعلين لهما أربع حالات :

١- **أن يكون كلاهما مضارعين ، ومثاله قوله تعالى** { وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ}

فأداة الشرط هي (إنْ) ، وقد دخلت على الفعل الأول وهو فعل الشرط "**تعودوا**" فجزمته ، فهو فعل مضارع مجزوم بـ"إن" وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وأصله : تعودون ، كما دخلت أيضاً على الفعل الثاني وهو جواب الشرط (**نعُدْ**) فجزمته ، فهو فعل مضارع مجزوم بـ"إن" وعلامة جزمه السكون ، ففي هذه الآية نجد أن الفعل الأول والفعل الثاني كلاهما مضارعان .

٢- **أن يكون كلاهما ماضيين ، ومثاله قوله تعالى** { وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا}

فالفعل الأول وهو فعل الشرط "عدتم" فعل ماض ، والفعل الثاني وهو جواب الشرط "عدنا" فعل ماض أيضاً ، فالفعلان متماثلان في كونهما فعلين ماضيين .

٣- أن **يكون الفعل الأول ماضيًا والفعل الثاني مضارعا كقوله تعالى** { مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ}

فأداة الشرط هي " منْ " ، وفعل الشرط "كان " وهو فعل ماض ، وجواب الشرط "نزدْ" وهو فعل مضارع ، فاختلف الفعلان .

ولا ننسى أن الفعل المضارع هو الذي يكون مجزوماً ، فالفعل (نزدْ) فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وأما الفعل الأول "كان" فهو فعل ماض ، ونحن نعرف أن الأفعال الماضية لا تُجزم ، ولذلك نقول في إعراب الفعل (كان) فعل ماض مبني على الفتح وهو في محل جزم لأنه فعل الشرط .

٤- **أن يكون الفعل الأول مضارعًا والفعل الثاني ماضيًا** ، وهذا قليل في الكلام ، ومثاله قوله صلى الله عليه وسلم (مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ) هذه رواية أخرى للحديث ، والرواية الأولى (مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ) ، **والشاهد في** الرواية الثانية "من يقمْ" ، فأداة الشرط "مَن" ، وفعل الشرط " يقمْ" فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وجواب الشرط "غُفِرَ" فعل ماض .

نخلص مما تقدم إلى أن فعل الشرط وجواب الشرط قد يكونان متطابقين في النوع ، وقد يكونان مختلفين ، فيكون أحدهما ماضيا والآخر مضارعاً .

❖ مسألة / / الحكم الإعرابي لفعل الشرط وجواب الشرط

عرفنا أنَّ فعل الشرط وجواب الشرط مجزومان بسبب أداة الشرط ، فإذا كانا مضارعين فإن علامة الجزم ستظهر عليهما ، وإن كانا ماضيين فلن يكونا مجزومين ، لأن الفعل الماضي لا يُجزم ، فنقول عنه بأنه في محل جزم ، وهنا يأتي سؤال وهو : نحن نعرف أننا إذا جئنا بجواب الشرط مضارعًا فإنه سيكون مجزوما (وعلامة جزمه السكون وهذا هو الأصل ، أو علامة جزمه حذف حرف العلة إذا كان معتل الآخر ، أو علامة جزمه حذف النون إذا كان من الأفعال الخمسة) ، فهل يجوز أن

نجعله مرفوعًا ؟

أجاب المؤلف عن ذلك فقال : "**ورفع الجواب** – أي : ورفع الفعل الواقع جوابًا للشرط – **المسبوق بماضي أو بمضارع منفي بـ "لم" قوي**"

ونفهم من ذلك أنه يجوز في جواب الشرط المجزوم وجه آخر وهو أن نجعله مرفوعًا ، متى ؟ إذا تحقق هذا الشرط وهو : أن يكون فعل الشرط فعلا ماضيًا ، أو فعلا مضارعًا منفياً بـ "لم" ، فإذا تحقق هذا الشرط جاز لنا أن نرفع الفعل المضارع الواقع جواباً للشرط بالإضافة إلى جزمه ، فيكون فيه وجهان .

الأمثلة / ذكر المؤلف عددا من الأمثلة ، منها قول الشاعر :

وَإنْ أتاهُ خَليلٌ يَومَ مَسألةٍ *** يقولُ لا غائبٌ مالِـي و لا حَرِمُ

يمدح الشاعر هذا الشخص فيقول عنه بأنه "**إن أتاه خليلٌ يوم مسألة** " **أي** : إن أتاه فقير صاحب حاجة لكي يسأله أمرًا ما ، فإنه لا يمتنع عن المساعدة ، وإنما يقول " **لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ**" أي : ليس مالي غائبا مفقوداً ، ولست محرومًا منه حتى أمتنع عن مساعدة الآخرين .

والشاهد " **وإن أتاه .... يقول** " ، فأداة الشرط : إنْ ، وفعل الشرط : أتاه ، وجواب الشرط : يقولُ ، وكان المفترض أن يكون جواب الشرط مجزومًا ، وعلامة جزمه السكون ، فيقال : يقلْ ، ولكن الشاعر لم يجزمه ، وإنما جاء به مرفوعًا "يقول" ، وهذا جائز لأنَّ الشرط متحقق ، فإن فعل الشرط "أتاه " فعل ماض ، وبما أنه فعل ماض يجوز لنا في جواب الشرط أن نجعله مرفوعًا بالإضافة إلى الأصل وهو الجزم .

مثال؟ // عندما أقول : إن لم يقمْ زيدٌ أقمْ

أداة الشرط : **إنْ** ، وفعل الشرط : يقمْ ، وهو فعل مضارع مجزوم بـ"لم" وعلامة جزمه السكون ، وجواب الشرط : أقمْ ، وهو فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون ، **ويجوز لي فيه وجه آخر وهو أن أجعله مرفوعًا فأقول** : **أقومُ ، لماذا يجوز فيه وجه آخر ؟**

لأن الشرط متحقق ، ففعل الشرط "يقم" فعل مضارع مسبوق بأداة الجزم "لم" ، وبالتالي يصح لي أن آتي بالجواب مرفوعًا .

وكما قلنا : الأصل أن يكون جواب الشرط مجزومًا لكن يجوز أن يكون مرفوعًا إذا كان فعل الشرط فعلا ماضيًا أو كان مضارعًا مسبوقا بـ "لم" .

➢ **مسألة دخول الفاء في جواب الشرط :**

نعرف أن أسلوب الشرط مُكَّون من أداة الشرط وبعدها فعل الشرط وبعدهما جواب الشرط ، ونلحظ أننا أحياناً نأتي بجواب الشرط كما هو ، وأحياناً نأتي به مسبوقا بالفاء ، فعندما أقول : إن يذاكر محمد ينجح ، فأنا أتيت بجواب الشرط "ينجح" بدون الفاء ، وعندما أقول : إنْ يجتهد محمد فسوف أساعده ، فأنا أتيت بجواب الشرط (فسوف أساعده) مسبوقاً بالفاء ، وهذا يدعونا إلى التساؤل عن ضابط هذه المسألة ، ومتى نأتي بالفاء قبل جواب الشرط ؟ ومتى لا نأتي بها ؟

هذه الفاء تسمى " الفاء الرابطة لجواب الشرط " ، ويؤتى بها قبل جواب الشرط وجوبًا إذا كان جواب الشرط لا يصلح أن يحل محل فعل الشرط ، فهذا ضابط عام في المسألة ، والمراد به أنني لو أتيت بجواب الشرط ووضعته مكان فعل الشرط وأصبح الكلام مستقيمًا لا خلل فيه فإنني حينئذ لست بحاجة لهذه الفاء ، لكني لو أتيت بجواب الشرط ووضعته مكان فعل الشرط ولم يستقم التركيب فحينئذٍ يجب إدخال هذه الفاء في جواب الشرط ، وهذا ما عبر عنه ابن هشام بقوله : " **وكل جوابٍ يمتنع جعله شرطًا فإنَّ الفاء تجب فيه**" .

وإذا كان هذا الضابط فيه شيء من الغموض فيمكن أن نستعيض عنه بأمرٍ آخر وهو أن نعدد المواضع التي تدخل فيها الفاء على جواب الشرط ، فالفاء تدخل على جواب الشرط في مواضع معينة يمكن تعدادها ، فإذا عرفناها أصبحنا عارفين بالمواضع التي تدخل فيها الفاء ، وتلك المواضع متعددة ، وقد جمعها أحد الشعراء بقوله :

اسْمِيّةٌ طَلبِيّةٌ وبِجَامِدٍ * وبما ولَنْ وبِقَدْ وبالتّسْويف**

ويمكن تعداد تلك المواضع وتوضيحها على النحو التالي :

المواضع التي يجب فيها دخول "الفاء الرابطة" على جملة جواب الشرط :

الموضع الأول / إذا كان جواب الشرط جملة اسمية

ومثاله قوله تعالى { وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}

أداة الشرط : إنْ .

وفعل الشرط : يمسسْ : وهو فعل مضارع مجزوم بـ"إنْ" وعلامة جزمه السكون .

وجواب الشرط : هو على كل شيء قدير ، فهو جملة اسمية مكونة من المبتدأ : هو ، والخبر : قدير ، فجواب الشرط هنا جملة اسمية ، ولذلك يجب أن ندخل الفاء عليه كما في الآية .

الموضع الثاني / إذا كان جواب الشرط جملة طلبية

ومثاله قوله تعالى { قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ}

أداة الشرط : إنْ ، وفعل الشرط : كنتم ، وجواب الشرط : فاتَّبعوني ، وهو جملة فعلية ابتدأت بفعل أمر يفيد الطلب ، ولذلك يجب أن تدخل الفاء عليه كما في الآية .

الحلقة (١٠)

➢ **تابع المواضع التي يجب فيها دخول الفاء على جواب الشرط.**

الموضع الثالث / إذا كان جواب الشرط جملة فعلية فعلها جامد :

هذا الموضع يراد به أن يكون جواب الشرط جملة فعلية مبدوءة بفعل جامد ، **والفعل الجامد هو الفعل الذي ثبت على صيغة واحدة لا يتغير عنها ، فلا يأتي منه تصاريف أخرى كالمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول ونحوها ،** ومثاله : عسى ، وليس ، ونعم ، وبئس ، فهذه أفعال استعملتها العرب بصيغة الفعل الماضي فقط ، ولم تستعمل منها أفعالاً مضارعة أو أمر أو أسماء فاعلين ونحو ذلك .

ومثال على ذلك في قوله تعالى : {إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالا وَوَلَدًا فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِ}

أداة شرط : إنْ ، وفعل الشرط : تر ، وهو فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة ، **وجواب الشرط** "**فعسى ربي**" ، **وهو جملة فعلية** مبدوءة بفعل جامد وهو "عسى" ، ولذلك وجب أن تأتي الفاء الرابطة فيه .

الموضع الرابع : إذا كان جواب الشرط جملة فعلية مسبوقة بالحرف " قد" :

ومثاله قوله تعالى { إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ}

أداة الشرط : إنْ ، وفعل الشرط : "يسرق" ، وهو فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون ، **وجواب الشرط** : **فقد سرق ، وهو جملة فعلية سبقها** الحرف " قد " ، ولذلك وجب دخول الفاء عليه كما في الآية .

الموضع الخامس : إذا كان جواب الشرط جملة فعلية مسبوقة بحرف التنفيس ويسميه بعضهم حرف التسويف ، والمقصود به حرف السين و كلمة سوف :

من الأمثلة على ذلك قوله تعالى {وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ}

أداة الشرط : إنْ ، وفعل الشرط : " خفتم " ، وجواب الشرط : "**سوف يغنيكم الله من فضله** " ، **وهو جملة فعلية** مسبوقة بالحرف "سوف" ، ولذلك وجب أن يقترن بالفاء .

الموضع السادس : إذا كان جواب الشرط جملة فعلية مسبوقة بأداة النفي "لن" :

ومثاله قوله تعالى {وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ}

أداة الشرط : " ما " ، وفعل الشرط : " يفعلوا " ، وهو فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وجواب **الشرط** : " **لن يُكفروه** " ، **وهو جملة فعلية مسبوقة بأداة النفي** "**لن**" ، ولذلك وجب دخول الفاء عليه كما في الآية .

الموضع السابع والأخير : إذا كانت جواب الشرط جملة فعلية مسبوقة بأداة النفي "ما" :

ومثاله قوله تعالى :{فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ}

أداة الشرط : " إنْ " ، وفعل الشرط : " توليتم " ، **وجواب الشرط** : " **فما سألتكم من أجر**" ، **وهو جملة فعلية مسبوقة بأداة النفي** "**ما**" ، ولذلك وجب دخول الفاء عليه كما في الآية .

هذه هي المواضع السبعة التي يجب فيها دخول الفاء على جملة جواب الشرط .

س / هل يجوز أن تُحذف تلك الفاء في هذه المواضع ؟

يجوز أن تُحذف الفاء الرابطة من جملة جواب الشرط في الضرورة الشعرية فقط ، فإذا اضطَّر الشاعر إلى ذلك أمكنه أن يحذف تلك الفاء ، لكنها في نثر الكلام لا يصح حذفها ، ومن الأمثلة على حذفها في ضرورة الشعر قول حسان بن ثابت رضي الله عنه :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا *** وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ

والشاهد في قوله "**من يفعل الحسنات الله يشكرها**" ، فأداة الشرط : " مَنْ " ، وفعل الشرط : " يفعل " ، وهو فعل مضارع مجزوم بـ "مَنْ" وعلامة جزمه السكون ، **وجواب الشرط** " **الله يشكرها** " ، **وهو جملة اسمية** مكونة من المبتدأ وهو كلمة " الله " ، والخبر وهو الجملة الفعلية " يشكرها " ، فجواب الشرط إذن هو جملة اسمية ، **فكان الواجب أن تدخل الفاء على جواب الشرط فيقال** : " **من يفعل الحسنات فالله يشكرها** " ، **ولكن الشاعر أسقطها للضرورةً** الشعرية حتى لا ينكسر البيت ، ولذلك جاز له أن يحذف الفاء .

مسألة أخرى // هل يمكن أن نستعيض عن هذه الفاء بـ "إذا" الفجائية ؟

أنتم تعرفون أن لـ(إذا) نوعين هما "إذا" الشرطية و "إذا" الفجائية ، فأما "إذا الشرطية" فهي التي تفيد معنى الشرط والجزاء ، نحو : إذا ذاكر محمد نجح ، وأما "إذا" الفجائية فهي تفيد معنى المفاجأة ، أي : أنَّ ما بعدها أمر حصل فجأة ، نحو : فتحت الباب فإذا الأسد خلفه .

وقد ذكر النحاة أن "**إذا الفجائية**" **يمكن أن يؤتى بها بدلاً من الفاء** الرابطة لجواب الشرط ، ووضعوا لذلك شرطاً أوضحه ابن هشام بقوله : " **ويجوز أن تُغني** "**إذا الفجائية**" **عن الفاء إن كانت الأداة** "**إن**" **والجواب جملة اسمية غير طلبية** "، ومعنى ذلك أن جواز الإتيان بـ(إذا) بدلاً من الفاء الرابطة مشروط بأمرين :

الشرط الأول : أن تكون الأداة الجازمة هي "**إن**" **وحدها دون بقية الأدوات الجازمة الأخرى .**

أنتم تعلمون بأن الأدوات الجازمة عددها إحدى عشرة أداة ، وشرط جواز الحكم الذي نتحدث عنه أن تكون أداة

الشرط هي (إنْ) تحديداً دون غيرها من أدوات الشرط .

الشرط الثاني : أن يكون جواب الشرط جملة اسمية غير طلبية .

أي : أن يكون جواب الشرط جملة اسمية لا فعلية ، وأن لا يراد بها معنى الطلب ، **ومثال ذلك قوله تعالى** {وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ} ، فأداة الشرط : "إن" ، وفعل الشرط : "تصبهم" ، وهو فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون ، **وجواب الشرط** : "**هم يقنطون**" ، **وهو جملة اسمية** مكونة من المبتدأ وهو الضمير "هم" ، وخبر المبتدأ وهو الجملة الفعلية "يقنطون" ، فجواب الشرط إذن جملة اسمية ، وهي باقية على معناها الخبري **ولا تتضمن أي معنى طلبي ، وهذا يعني أن الشرطين متحققان ولذلك صح وقوع "إذا" الفجائية بدلا من الفاء** ، وكان الأصل في غير القرآن أن يقال : "وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم فهم يقنطون" ، ولكن جيء بهذه الأداة التي هي "إذا الفجائية" بدلا من الفاء لتحقق الشرطين ، وهذا جائز .

مسألة : حكم الفعل الواقع بعد اكتمال أسلوب الشرط

عرفنا بأن أسلوب الشرط مكون من : ١- أداة الشرط . ٢- فعل الشرط . ٣- جواب الشرط .

فإذا وُجدت هذه العناصر الثلاثة فقد اكتملت الجملة الشرطية ، فلو جاء بعدها فعل مضارع مسبوق بحرف العطف الواو أو الفاء فما حكمه حينئذ ؟ هل نجعله معطوفًا على جواب الشرط فيكون مجزومًا مثله ؟ أم نجعله مرفوعًا أو منصوباً ؟ فالسؤال إذن هو : **ما حكم الفعل الذي يأتي بعد اكتمال أسلوب الشرط** والمسبوق بحرف العطف ؟

أشار إلى ذلك ابن هشام بقوله : **وإذا انقضت الجملتان – إذا انقضت جملة فعل الشرط وجملة جواب الشرط – وجئت بمضارع ، أي : جئت بعدهما بفعل مضارع مقرون بالفاء أو بالواو، فحينئذٍ يجوز لنا في هذا الفعل واحد من ثلاثة أوجه:**

الوجه الأول : الرفع .

وتوجيه الرفع أن يقال عن الواو والفاء بأنهما حرفا استئناف ، فالكلام الذي جاء بعدهما كلام جديد مستأنف ، ولذا فإن الفعل الذي بعدهما مرفوع ؛ لأنه ابتُدئ به كلام جديد ، ويقال في إعرابه : فعل مضارع مرفوع .

الوجه الثاني : الجزم .

وتوجيه الجزم أن يقال عن الواو والفاء بأنهما حرفا عطف ، والفعل الذي بعدهما معطوف على جواب الشرط المجزوم ، ولذلك صار مجزوماً مثله .

الوجه الثالث : النصب .

وتوجيه النصب أن ذلك الفعل واقع بعد فاء السببية أو واو المعية المسبوقتين بالنفي أو بالطلب ، ولذلك فهو منصوب بـ(أنْ) مستترة وجوباً .

فنخلص من ذلك إلى أنه يجوز لنا ثلاثة أوجه إعرابية في هذه الأفعال التي جيء بها بعد الفاء أو بعد الواو الواقعتين بعد أسلوب الشرط .

الأمثلة على ذلك :

١- في قول الله تعالى : {وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فيغفر لمن يشاء }

أداة الشرط : "إن" ، وفعل الشرط : "تبدوا" ، وهو فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل ، وجواب الشرط : "يحاسب" ، وهو فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون .

فأسلوب الشرط إذن مكتمل بوجود أداة الشرط "إن" وفعل الشرط "تبدوا " وجواب الشرط "يحاسبكم " ، وجاء بعد ذلك الفعل المضارع {فَيَغْفِرُ} المسبوق بالفاء فما حكمه ؟

نقول بأنه يجوز فيه الأوجه الثلاثة التي ذكرناها ، وهي الرفع والنصب والجزم ، وكلها قد قُرئ بها في هذه الآية ، فقُرئ بالرفع { فيغفرُ } وهي قراءة ابن عامر وعاصم ، وقُرِئ بالجزم { فيغفرْ } وهي قراءة باقي السبعة ، وقُرِئ بالنصب { فيغفرَ } وهي قراءة ابن عباس .

فقراءة الرفع على اعتبار أنَّ الفاء استئنافية ، فيكون الفعل "يغفرُ" فعلاً مضارعاً مرفوعاً لأنه أُبتدئ به كلام جديد ، وقراءة الجزم على اعتبار أنَّ الفاء عاطفة ، فيكون الفعل "يغفر" فعلاً مضارعاً مجزوماً لكونه معطوفاً على الفعل "يحاسبكم" المجزوم لكونه جواب الشرط ، وقراءة النصب على اعتبار أنَّ الفاء هي فاء السببية ، فيكون الفعل "يغفر" منصوباً بأن مستترة وجوبًا لوقوعها بعد فاء السببية .

❖ **مسألة // إذا أردنا أن نأتي بأسلوب الشرط فهل يجوز لنا أن نحذف ركناً من أركانه مثل أن نحذف فعل الشرط أو جواب الشرط ؟**

نحن نعرف أن أسلوب الشرط مكون من أداة الشرط وفعل الشرط وجواب الشرط ، فأما أداة الشرط فلا يخفى عليكم أنه لا يمكن حذفها لأن معنى الشرط لا يُفهم إلا بوجودها ، ولو حذفناها فلن يكون هناك ما يدل عليها ، وأما فعل الشرط وجواب الشرط فقد تحدث ابن هشام عن حذفهما فقال عن حذف فعل الشرط : "**و يجوز حذف ما عُلم من شرط إن كانت الأداة (إنْ) مقرونة بـ(لا)**".

وهذا يعني أنه يجوز لنا أن نحذف فعل الشرط بشرطين :

١- **إذا كان معلومًا** ، أي إذا كان معروفاً لدى القارئ والسامع أن هناك فعل شرط قد حُذف ويمكنهما استنباطه واكتشافه من سياق الكلام ، وأما إذا لم يكن معلوما ولا يمكن استنباطه من سياق الكلام فلا يصح حذفه .

٢- **إذا كانت أداة الشرط "إنْ"** ووقع بعدها **أداة النفي "لا"** ، فيصبح التركيب (إن لا) .

فإذا تحقق هذان الشرطان جاز لنا أن نحذف فعل الشرط .

مثال على ذلك : قول الشاعر : **فطلِّقْها فلستَ لها بكُفْءٍ *** وإلاّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ**

فالشاعر طلب من ذلك الرجل أن يطلق تلك المرأة وإن لم يفعل ذلك فسوف يضرب رأسه بالسيف ، والشاهد في قوله : وإلا يعل مفرقك الحسام ، وأصل الكلام : وإن لا تطلقها يعلُ مفرقك الحسام ، فأداة الشرط هي (إنْ) ووقع بعدها أداة النفي (لا) وقد أدغمت فيها (إنْ) فصارتا تكتبان بصورة واحدة (إلا) ، وجواب الشرط هو (يعل) ، وهو فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة وأصله (يعلو) ، وأما فعل الشرط فقد حذفه الشاعر وتقديره كما ذكرنا (تطلقها) ، والحذف هنا جائز لأن الشرطين متحققان ، فالشرط الأول أن يكون الفعل معلوما ، وهذا متحقق فإن فعل الشرط في البيت معلوم من سياق الكلام وقد أمكننا تقديره لوضوحه ، والشرط الثاني أن تكون أداة الشرط هي (إنْ) ويأتي بعدها حرف النفي (لا) ، وهذا الشرط متحقق أيضاً .

كذلك بالنسبة لجواب الشرط يجوز أن يُحذف بشرط وهو : أن يكون معلومًا .

ومثال ذلك في قوله تعالى : {فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ}

فأداة الشرط هي "إن" ، وفعل الشرط هو "استطعت" ، والمعنى : إن استطعت أن تبحث عن نفق في الأرض أو أن تضع سُلَّمًا في السماء ، فأين الجواب ؟ الجواب محذوف لأنه معلوم وواضح من سياق الكلام ، أي : إن استطعت هذا الأمر فافعله ،

فجواب الشرط في الآية محذوف جوازاً لأنه واضح ومعلوم من سياق الكلام .

س / متى يكون حذف جواب الشرط واجباً ؟

ذكرنا بأن حذف جواب الشرط جائز ، لكنه أحيانًا يصبح واجبًا ، وذلك إذا تقدم على أسلوب الشرط كلام يدل على جواب الشرط ، فيكون جواب الشرط حينئذ مفهوما من ذلك الكلام المتقدم ، ولذلك وجب حذفه لوجود ما يدل عليه ، **ومثال ذلك** : عندما أقول "**أنت ناجح إن ذاكرت**"

فأداة الشرط هي "**إن**" ، وفعل الشرط هو "**ذاكرت**" ، فأين جواب الشرط ؟ ، كان المفترض أن أذكر جواب الشرط فأقول "إن ذاكرت فأنت ناجح" ، لكن جواب الشرط هنا قد حذف ، وحذفه واجب ، لأن هناك كلاماً قد تقدم على أسلوب الشرط وهو (أنت ناجح) ، وهذا الكلام المتقدم يفيد المعنى نفسه الذي يفيده جواب الشرط ، ولذلك أصبح ذلك الكلام المتقدم مغنياً عن جواب الشرط فوجب حذفه .

﴿ الباب الثاني : باب العدد ﴾

الأعداد (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ....) لا نهاية لها كما لا يخفى عليكم ، والمراد من دراسة هذا الباب أن نتعرف على طريقة استعمال العرب للأعداد والأحكام الخاصة بها .

❖ **إذا بدأنا أولا بالعدد ١ والعدد ٢ :**

هذان العددان الحكم فيهما واحد من حيث التذكير والتأنيث ، وهو أنهما يُذكَّران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث ، وهذا يعني أنه إذا كان المعدود مذكرًا جئنا بالعدد مذكراً ، فنقول : رجل واحد ، وقلمان اثنان ، وقوله تعالى : {وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ} ، وإذا كان المعدود مؤنثاً جئنا بالعدد مؤنثا ، فنقول : امرأة واحدة ، وسيارتان اثنتان ، فالعدد ١ والعدد ٢ حكمهما واضح وهو أنهما يطابقان المعدود في التذكير والتأنيث .

الحلقة (١١)

❖ **إذا أتينا إلى الأعداد من ٣ إلى ٩ (٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩)**

هذه الأعداد حكمها من حيث التذكير والتأنيث أنها تخالف المعدود ، فإذا كان المعدود مذكرا جئنا بالعدد مؤنثا ، وإذا كان المعدود مؤنثا جئنا بالعدد مذكراً .

ومثال ذلك : "ثلاثة رجال" ، فالمعدود كلمة "رجال" ، ومفردها "رجل" ، وهو مذكر ، ولذلك نأتي بالعدد "ثلاثة" مؤنثاً بإدخال تاء التأنيث فنقول : "ثلاثة رجال" ، فهنا جئنا بالعدد مؤنثا ؛ لأن المعدود مذكر .

وعلى العكس من ذلك لو جئنا مثلا بكلمة "سيارات" ، فكلمة "سيارات" مؤنثة ، لأن مفردها "سيارة " وهي مؤنثة ، فإذا أردنا أن نأتي بعددها فإنا سنذكره بصيغة التذكير ، فنقول "سبع سيارات" ، فنأتي بالعدد "سبع" بصيغة التذكير بدون تاء التأنيث ، والسبب أن المعدود مؤنث ، فهذه الأعداد من ٣-٩ تختلف عن معدوداتها في التذكير والتأنيث .

فهذا فرق أول بين العددين ١ ، ٢ من جهة ، والأعداد من ٣-٩ من جهة أخرى ، فهما يختلفان في مسألة التذكير والتأنيث كما أوضحنا ذلك ، وكذلك هما يختلفان في مسألة أخرى وهي مسألة إضافة العدد إلى المعدود .

❖ **فالعددان (١ - ٢) لا يضافان إلى المعدود :**

فلا نقول "واحدُ رجلٍ" ، ولا "واحدةُ امرأةٍ" ، فلا نأتي بالعدد "واحد" ونضيفه إلى المعدود "رجل" .

وكذلك العدد (٢) لا يصح أن نقول "اثنا كتابين" أو "اثنتا امرأتين" ، فلا يصح أن نضيف العدد (٢) إلى المعدود ، فالعددان (١ - ٢) لا يصح إضافتهما إلى المعدود .

❖ **أما بالنسبة للأعداد من ٣ إلى ٩ فإنها تضاف إلى المعدود ،** مثل "ثلاثة رجال" ، فالعدد "ثلاثة" ، والمعدود "رجال" ، وقد جمعنا بينهما بإضافة الأول إلى الثاني ، وكذلك "سبع سيارات" ، فالعدد "سبع" ، والمعدود "سيارات" ، وقد جمعنا بينهما بالإضافة .

فيجوز لنا في الأعداد من ٣ - ٩ أن نجمع بين العدد والمعدود بإضافة الأول إلى الثاني ، وأما العدد ١ والعدد ٢ فلا يصح أن نجمعهما مع المعدود بالإضافة .

مسألة // تمييز العدد

نعرف بأن العدد يحتاج إلى تمييز له يقع بعده ليوضحه ويبين نوعه ، فعندما أقول : اشتريت ثلاثةً ، وخمسةً ، وعشرةً ، فالسامع لن يعرف مرادي ولن يتبين له الشيء الذي اشتريت منه ذلك العدد ، وسيسأل : ثلاثة ماذا ؟ وخمسة ماذا ؟ وعشرة ماذا ؟ ، ولذلك لا بد أن أذكر بعد العدد ما يميزه ، فأقول : "ثلاثة كتب" ، أو "عشر سيارات" ، فكلمة "كتب" وكلمة "سيارات" هي المعدود وهي التي تميز وتوضح ذلك العدد ، ونريد أن نتعرف على حكم ذلك التمييز الذي هو المعدود ، ما حكمه الإعرابي ؟ هل يكون منصوبا ؟ أو مجرورا ؟ وهل يكون مضافا أو غير مضاف ؟

س / ما أحكام ذلك الاسم المعدود (التمييز) ؟

أجاب عن ذلك ابن هشام وبين أن تمييز ٣ – ١٠ قد يكون اسم جنس ، وقد يكون اسم جمع ، وقد يكون جمعا .

ما الفرق بين هذه الأنواع الثلاثة ؟

الجمع : هو الكلمة التي لها مفرد ، فـ(رجال) مفردها (رجل) ، و(كتب) مفردها (كتاب)، وهكذا، فهذه تسمى جموعا .

اسم الجنس : هو الاسم الذي يُفرّق بينه وبين واحده عن طريق إدخال تاء التأنيث ، أو عن طريق إدخال ياء النسب ، فمثلا كلمة (تمر) تدل على الجمع لكنها لا تعد جمعا ، بل تسمى اسم جنس ، وهو يفرق بينه وبين واحده بالتاء ، فإذا أردت الدلالة على الحبة الواحدة أدخلت التاء فقلت "تمرة" ، فتمرٌ وتمرةٌ ، تمرة للواحدة ، وتمر للجنس ، فهذا اسم جنس يدل على الجمع . وكذلك عن طريق ياء النسب ، فعندما أقول : "تُرك" و "تركيّ" ، فـ (ترك) اسم للجنس من القوم ، و(تركيّ) هو الواحد منهم ، فهذا اسم جنس .

اسم الجمع : هو الكلمة التي تدل على الجمع ولكن ليس لها مفرد من لفظها ، مثل كلمة : "رهط" ، فهي تدل على الجمع ، فعندما أقول : جاء رهط من الطلاب ، أي جماعة منهم ، فهي تدل على جمع ولكن ليس لها مفرد ، وكذلك كلمة "نساء" وكلمة (قوم) ، فهي تدل على الجمع لكن ليس لها مفرد ، فهذا يسمى اسم جمع .

الحالة (١) // إذا كان التمييز الذي يأتي بعد العدد اسم جنس أو اسم جمع فلنا في التمييز بهما طريقتان:

- **الطريقة الأولى : أن نأتي بالتمييز مسبوقا بحرف الجر (من)** ، فمثلا كلمة (تمْر) وكلمة (ثمَر) وكلمة (نمل) ، هي أسماء أجناس ، فإذا كان عندي سبع حبات منها مثلا فإنني سأقول : عندي سبعٌ من التمر ، فنأتي بالعدد "سبع" ونأتي بعده بالتمييز مسبوقا بحرف الجر (من) ، وكذلك : ثلاثٌ من الثمَر ، وعشرٌ من النمل ، وهكذا ، فيجوز لنا أن نأتي بذلك التمييز مسبوقا بحرف الجر "من" .

وكذلك في قوله تعالى : {فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ} ، فالعدد "أربعة" ، والمعدود وهو التمييز هنا هو كلمة "الطير" ، والطير اسم جنس ، وقد جيء به مسبوقاً بحرف الجر (من) ، وكذلك لو قلنا مثلاً : اشتريت ثلاثة من البقر، أو ثلاثة من الإبل ، وما

أشبه ذلك ، فهذه الأعداد كلها جئنا بعدها بالتمييز مسبوقا بحرف الجر (من) ، وهذا وجه جائز فيه .

- الطريقة الثانية : **أن نأتي بالعدد مضافا إلى التمييز** ، كما في قوله تعالى : {وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ} فالعدد (٩) جيء بعده بكلمة "رهط" ، وهي اسم جمع ، وكان العدد مضافاً إليها ، فهذا وجه آخر جائز . وكان بالإمكان أن يؤتى بالوجه الأول فيقال في غير القرآن : وكان في المدينة تسعة من الرهط ، ويجوز الوجه الآخر الذي جاءت به الآية {تِسْعَةُ رَهْطٍ} ، وكذلك ما ورد في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم : **(ليس في ما دون خمس ذودٍ صدقة)** ، فالعدد "خمس" والمعدود كلمة "ذود" ، وهي اسم جمع للإبل ، وقد أضيف العدد إليها .

إذن - كما قلنا - إذا كان التمييز اسم جنس أو اسم جمع فيجوز لنا فيه وجهان :

- أن نأتي به مسبوقا بحرف الجر (من) .
- أن نجعل ذلك العدد مضافا إليه .

❖ **الحالة (٢) // إذا كان التمييز جمعا :**

فالتمييز هنا ليس اسم جنس ولا اسم جمع ، بل هو جمع ، والجمع كما نعرف له أنواع ثلاثة : جمع تكسير، وجمع مذكر سالم ، وجمع مؤنث سالم ، فهذه كلها تعد جموعا ، فإذا كان التمييز جمعا فالحكم أننا نأتي بذلك العدد مضافا إلى ذلك التمييز ، فأقول مثلاً : خمس أوراق ، وستة كتب ، وسبع طالبات ، وسبعة متسابقين ، وما أشبه ذلك ، فـ(كتب) جمع تكسير ومفردها "كتاب" ، و"طالبات" جمع مؤنث ومفردها "طالبة" ، و"متسابقين" جمع مذكر ومفرده "متسابق" ، فالتمييز وهو المعدود هنا ليس اسم جنس ولا اسم جمع ، بل هو جمع حقيقي ، وفي هذه الحالة يجب أن نضيف ذلك العدد إلى ذلك المعدود (التمييز) كما في الأمثلة السابقة .

مسألة // ما الضابط في مسألة التأنيث أو التذكير إذا كان المعدود اسم الجنس أواسم جمع ؟

ذكرنا بأنه إذا كان التمييز اسم جنس أو اسم جمع فإنه يجوز لنا فيه وجهان ، أولهما : أن نأتي بالتمييز مسبوقا بحرف الجر (من) ، وثانيهما : أن نضيف العدد إليه ، وهنا يأتي السؤال عن ذلك العدد ، أيكون بصيغة التذكير أم بصيغة التأنيث ؟ فهل أقول مثلا : عندي سبعة من البقر أم سبع من البقر ؟

أجاب عن ذلك ابن هشام بقوله : ويعتبر التذكير والتأنيث مع اسمي الجنس والجمع بحسب حالهما ، فيُعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما ، ومعنى ذلك أنه إذا كان عندنا اسم جنس أو اسم جمع ونريد أن نعرف حكمه من حيث التأنيث أو التذكير فإننا نضعه في جملة ، ونأتي بضمير يعود عليها ، وننظر إلى ذلك الضمير ، فإن كان يعود على اسم الجنس أو اسم الجمع بصيغة التذكير عومل معاملة المذكر فيكون العدد الذي قبله مؤنثاً ، وإن كان يعود عليهما بصيغة التأنيث عومل معاملة المؤنث فيكون العدد الذي قبله مذكرا .

ومن الأمثلة على ذلك : كلمة "غنم" ، فهي اسم جنس ومفردها "غنمة" ، وإذا أردت أن أذكر عددها فهل أقول : **عندي ثلاث من الغنم ، أو ثلاثة من الغنم ؟**

كما قلنا ننظر إلى كلمة "غنم" نفسها ، أهي تستحق التذكير أم التأنيث ؟ ، ولكي نعرف إن كانت تستحق التذكير أو التأنيث نأتي بها في جملة يكون فيها ضمير عائد إليها ، ثم ننظر إن كان ذلك الضمير قد عاد عليها بصيغة التذكير عوملت معاملة المذكر فيكون العدد معها مؤنثاً وإن كان ذلك الضمير قد عاد عليها بصيغة التأنيث عوملت معاملة المؤنث فيكون العدد معها مذكرا ، ولو نظرنا في كلام العرب لوجدناهم يقولون : غنمٌ كثير ، بالتذكير، ولا يقولون : غنمٌ كثيرة ، بالتأنيث ، وهذا يعني أن كلمة (غنم) مذكرة ، ولذلك يكون العدد معها مؤنثا فنقول : ثلاثة من الغنم ، فنحكم على العدد "ثلاثة"

بالتأنيث ؛ لأن ذلك المعدود (الغنم) محكوم عليه بأنه مذكر وهكذا .

مثال آخر : كلمة "البط" ، فهي أيضا اسم جنس ، فهل نقول : خمس من البط ، أو خمسة من البط ؟

نطبق ما ذكرناه آنفا بوضع كلمة (بط) في جملة لننظر كيف يعود الضمير إليها ، والعرب تقول : بط كثيرة ، بالتأنيث ، ولا يقولون : بط كثير ، بالتذكير ، وهذا يعني أنهم يعاملون كلمة (بط) معاملة المؤنث ، ولذلك فإن العدد قبلهما سيكون مذكرا ، فنقول : "ثلاث من البط" ، فكلمة "البط" ليست مثل كلمة "الغنم" ، كلاهما اسم جنس ولكنهما اختلفا من حيث تعامل العرب معهما ، فتعاملت مع كلمة "غنم" على أنها مذكر ، وتعاملت مع كلمة "بط" على أنه مؤنث .

أحيانا يتعامل العرب مع اللفظ الواحد بطريقتين مثل : كلمة "البقر" :

العرب تقول : بقر كثير ، وبقر كثيرة ، بالتذكير والتأنيث ، وحينئذ نكون مخيرين بين التذكير والتأنيث ، فيجوز لي أن أقول : عندي ثلاثة من البقر ، أو ثلاث من البقر ، فيجوز الوجهان ؛ لأن العرب تعاملت مع هذا اللفظ على أنه مما يجوز فيه الوجهان .

هذا إذا كان التمييز (المعدود) اسم جنس أو اسم جمع .

مسألة // ما الضابط في مسألة التأنيث أو التذكير إذا كان المعدود (التمييز) جمعا ؟

إذا كان المعدود جمعاً فهل نأتي بالعدد مذكراً أم مؤنثاً ؟ عندما يكون المعدود جمعاً ننظر إلى مفرده ؛ لأنا لو نظرنا إلى الجمع فالجمع يستحق التأنيث دائما ، لأن الجمع يعامل على أنه مؤنث ، لكننا لا ننظر إلى الجمع ، وإنما ننظر إلى مفرد الكلمة ، فإن كان المفرد مذكرا جئنا بالعدد مؤنثا وإن كان المفرد مؤنثا جئنا بالعدد مذكرا ، فمثلا كلمة "رجال" مفردها رجل ، وهو مذكر ، ولذلك سوف نأتي بالعدد مؤنثا فنقول : ثلاثة رجال ، فأؤنث العدد ؛ لأن مفرد كلمة رجال مذكر ، وكذلك "خمس سيارات" ، فكلمة "سيارات" مفردها "سيارة" ، وهي مؤنث ؛ ولذلك نأتي بالعدد مذكرا فأقول : خمس سيارات ، فنحن إذن لا ننظر إلى الجمع نفسه ، وإنما ننظر إلى المفرد ، فإذا كان المفرد مذكرا جئنا بالعدد مؤنثا ، وإذا كان المفرد مؤنثا جئنا بالعدد مذكرا .

كذلك مما له علاقة بهذه المسألة : **إذا كان المعدود (التمييز) صفة** ، أي أنه ليس اسما من الأسماء التي يمكن عدها مثل : كتب ، ورجال ، وما أشبه ذلك ، فهذه أشياء معدودة ، بل التمييز صفة لمعدود محذوف ، وكان الأصل أن يذكر المعدود وتأتي بعده صفته ، ولكن ذلك المعدود قد حذف من الكلام وبقيت صفته ، فإذا أردنا أن نأتي بالعدد وبعده صفة المعدود فهل نذكر العدد أو نؤنثه باعتبار المعدود المحذوف أم باعتبار الصفة الموجودة ؟

الجواب عن ذلك بأن العبرة في تأنيث العدد أو تذكيره ليست بالصفة ، وإنما المعتبر هو الموصوف المحذوف ، أما تلك الصفة فإنها لا ينظر إليها في مسألة تذكير العدد أو تأنيثه ، ومثال ذلك في قوله تعالى : {مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا} ، فكلمة "عشر" جيء بها مذكرة فلماذا ؟ كان المفترض أن تؤنث فيقال : عشرة أمثالها ، لأن كلمة (أمثال) جمع ، ومفردها مثل ، وهو مذكر ، فكان الواجب أن تؤنث كلمة "عشر" فيقال "عشرة أمثالها" ، والجواب عن ذلك أن كلمة "أمثالها" ليست هي المعدود ، وإنما هي صفة لمعدود قد حذف ، وتقدير الكلام "فله عشر حسنات أمثالها" ، فالمعدود كلمة "حسنات" ، ومفردها "حسنة" ، وهي مؤنث ؛ ولذلك جيء بالعدد مذكرا وهو كلمة "عشر" ، **فالعبرة هو بالمعدود المحذوف وليس بصفته المذكورة في الكلام .**

(الحلقة ١٢)

>> مسألة : إضافة الأعداد إلى المعدود <<

عقد ابن هشام رحمه الله فصلا لهذه المسألة في كتابه وذكر بأن الأعداد التي تضاف للمعدود عشرة ، وهذه الأعداد العشرة قسمها مجموعتين :

⇐المجموعة الأولى : يندرج تحتها الأعداد من الثلاثة إلى العشرة ، يعني (٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠) .

⇐ المجموعة الثانية : فيها عددان وهما : العدد مائة والعدد ألف .

فيصبح المجموع عشرة أعداد ، وهذه الأعداد هي الأعداد التي تضاف إلى المعدود الذي يأتي بعدها ، وقد قسمها ابن هشام إلى مجموعتين لاختلاف الحكم فيهما .

⇐ **المجموعة الأولى (وهي المجموعة المكونة من الأعداد من الثلاثة إلى العشرة)**

هذه الأعداد حقها أن تضاف إلى المعدود الذي يأتي بعدها ، وأن يكون ذلك المعدود : جمعا ، مكسّرا ، من أبنية القلة.

هذه ثلاث مواصفات يكون عليها المعدود الذي يضاف العدد إليه :

- **الأمر الأول : أن يكون جمعا وليس مفردا .**
- **الأمر الثاني : أن يكون جمع تكسير وليس جمع تصحيح .**
- **الأمر الثالث : أن يكون من أبنية القلة ، أي من جموع القلة وليس من جموع الكثرة .**

ومن الأمثلة على ذلك عندما أقول: ثلاثةُ أفلسٍ ، فكلمة (ثلاثة) وهي العدد مضافة إلى كلمة (أفلس) وهي المعدود ، وكلمة "أَفْلُس" جمع (فِلْس) ، ولو نظرنا فيها سنجد بأنه قد انطبقت عليها المواصفات الثلاثة :

الأمر الأول : أنه جمع ، فكلمة "أفلس" جمع وليس مفردا .

الأمر الثاني : أنه جمع من جموع التكسير ، فـ"أفلس" على وزن "أَفْعُل" ، وهو من أوزان جموع التكسير وليس من جموع التصحيح ، وكما نعرف فجموع التصحيح هي : جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم .

الأمر الثالث : أنه من جموع القلة ، فوزن "أفعُل" هو من أوزان جموع القلة الأربعة التي هي : أفعُل - أفعال - أفعِلة - فِعلة ، فكلمة (أفلس) جاءت على واحد من تلك الأوزان الأربعة لجموع القلة .

كذلك في قوله تعالى :{ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ }، فكلمة { سَبْعَةُ } التي هي العدد أضيفت إلى المعدود وهو كلمة { أَبْحُرٍ }، وإذا نظرنا في ذلك المعدود وهو كلمة { أَبْحُرٍ }سنجد بأن المواصفات الثلاثة موجودة فيه :

الأمر الأول : أنه جمع فـ{ أَبْحُرٍ }جمع لـ(بحر) ، وليست مفردا .

الأمر الثاني: أنه من جموع التكسير فـ{أَبْحُرٍ}على وزن (أفعل) وهو من جموع التكسير وليس من جموع التصحيح .

الأمر الثالث : أنه من جموع القلة ، فكلمة { أَبْحُرٍ } مثل "أَفْلُس" ، كلاهما من جموع القلة على وزن "أفْعُلْ" ، وليسا من جموع الكثرة ، فالمواصفات الثلاثة موجودة في هذه الأمثلة .

فهذا هو الغالب والكثير في ألفاظ الأعداد من الثلاثة إلى العشرة إذا أردنا أن نأتي بها مضافة إلى المعدود فإن ذلك المعدود الذي يأتي بعدها يكون : جمعا ، مكسرا من جموع التكسير ، وعلى وزن من أوزان القلة ، هذه هي القاعدة العامة لكن هناك ما يخرج عنها ، ومما يخرج عنها ما يلي :

❖ الشرط الأول : أن يكون جمعا

ذكرنا بأن العدد من ٣-١٠ يضاف إلى معدود يكون جمعا ، لكنه قد يخالف ذلك فيضاف إلى المفرد ، فمتى يكون ذلك ؟ يضاف إلى المفرد إذا كان المعدود كلمة "مائة" ، مثلا عندما نقول : ثلاثمائة وسبعمائة وتسعمائة ، فهذه الألفاظ فيها العدد "ثلاثة" ، "سبعة" ، "تسعة" وجاء بعده المضاف إليه وهو كلمة "مائة" بصيغة الإفراد وليست بصيغة الجمع ، فهذا مخالف للشرط الأول وخروج عن الغالب ، لأن الغالب في المعدود أن يكون جمعا كما قلنا في :{ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ }وما أشبهها ، لكنه في هذه الأمثلة جاء المضاف إليه المعدود مفردا ، وهذا يحصل إذا كان ذلك المضاف إليه كلمة مائة .

❖ الشرط الثاني :أن يكون المضاف إليه جمعا من جموع التكسير ، هذا هو الكثير :

ذكرنا بأن العدد من ٣-١٠ يضاف إلى معدود يكون جمعاً من جموع التكسير وليس من جموع التصحيح (جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم) ، لكنه قد يخالف ذلك فيضاف لجمع التصحيح ، فمتى يكون ذلك ؟

يكون ذلك في مسألتين ذكرهما ابن هشام :

- المسألة الأولى : أن يُهمل تكسير الكلمة ، وهذا يعني أنه لا يوجد جمع تكسير لها .

وبما أنه لا يوجد جمع تكسير للكلمة فنحن إذن مضطرون لأن نضيف العدد إلى جمع تصحيح لأن الكلمة لم يسمع لها جمع تكسير ، ومن الأمثلة على ذلك كلمة (سماوات) في قوله تعالى { سَبْعَ سَمَوَاتٍ } ، فكلمة { سَبْعَ } هو العدد وقد أضيف إلى كلمة { سَمَوَاتٍ } ، وكلمة { سَمَوَاتٍ } انطبق عليها الشرط الأول وهو أنها جمع وليست مفرداً ، ولكن إذا نظرنا للشرط الثاني وهو أن يكون الجمع جمع تكسير سنجد بأن كلمة { سَمَوَاتٍ } ليست جمع تكسير ، بل هي جمع تصحيح ، فهي جمع مؤنث سالم ، وهذا جائز لأن مفردها وهو كلمة "سماء" لم يسمع لها عن العرب جمع تكسير ، فلذلك استعيض عنه بجمع التصحيح ، فيصح هنا أن يضاف العدد إلى جمع التصحيح مادام أنه لم يسمع للمعدود جمع التكسير ، وكذلك في قول الرسول صلى الله عليه وسلم : (خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة) ، فكلمة "خمس" أضيفت إلى كلمة "صلوات" ، وكلمة "صلوات" جمع وهذا هو الشرط الأول ، لكنها ليست جمع تكسير ، فكلمة "صلوات" مفردها "صلاة" ، فهي جمع مؤنث سالم ، والمجيء هنا بجمع التصحيح جائز لأنه لم يسمع عن العرب أنهم جمعوا كلمة "صلاة" جمع تكسير ، ولذلك جيء بجمع التصحيح بدلا منه ، وكذلك في قوله تعالى :{ سَبْعَ بَقَرَاتٍ } ، فكلمة { سَبْعَ } أضيفت إلى كلمة { بَقَرَاتٍ }، و{ بَقَرَاتٍ } هنا جمع ، وهذا هو الشرط الأول ، لكنه ليس جمع تكسير وإنما هو جمع تصحيح (جمع مؤنث سالم) ومفردها "بقرة" ، وقد جاز ذلك لأن كلمة "بقرة" لم يسمع عن العرب أنهم جمعوه جمع تكسير فلذلك جيء بجمع التصحيح بدلا عنه .

فهذه المسألة الأولى التي يجوز فيها أن يؤتى بجمع التصحيح بدلا من جمع التكسير : وهو إذا لم يكن هناك جمع تكسير للكلمة .

- المسألة الثانية : أن يوجد للكلمة جمع تكسير ولكن نظرا لكونها وقعت مجاورة لكلمة ليس لها جمع تكسير فلذلك تأخذ حكمها

فلو كان عندنا عدد ونريد أن نضيفه إلى المعدود فيفترض بنا أن نأتي بالمعدود على صيغة جمع تكسير ما دام أنه قد سُمع عن العرب ، ولكن نظرا لكون ذلك المعدود قد جاور كلمة أخرى ليس لها جمع تكسير ، وإنما لها جمع تصحيح ، فلذلك جاز أن يؤتى بذلك المعدود بصيغة جمع التصحيح من باب التأثر بالمجاورة ، وقد ضرب ابن هشام مثالا في قوله تعالى { إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ }، فالعدد{ سَبْعَ } أضيف إلى كلمة { سُنْبُلَاتٍ }، و كلمة {

سُنْبُلاتٍ } وجد فيها الشرط الأول أنها جمع ، ولكن لم يتحقق فيها الشرط الثاني وهو أنها ليست جمع تكسير ، بل هي جمع تصحيح ، فـ{ سُنْبُلَاتٍ } جمع سنبلة وهو جمع مؤنث سالم ، أليس لهذه الكلمة جمع تكسير؟ بلى ، سمع عن العرب أنهم جمعوا كلمة "سنبلة" جمع تكسير فقالوا :"سنابل" ، فلماذا لم يؤت بجمع التكسير هنا مع أنه مسموع عن العرب ؟ السبب في ذلك أن قبل كلمة (سنبلات) كلمة لم يسمع عن العرب جمع تكسير لها ، وهي كلمة { بَقَرَاتٍ } ، فكلمة { بَقَرَاتٍ } لم يسمع لها جمع تكسير ، فلما وقعت كلمة { سُنْبُلَاتٍ } مجاورة لها جيء بها بصيغة جمع التصحيح مراعاة لتلك المجاورة وإن كان لها جمع تكسير .

فهاتان مسألتان يجوز فيهما أن يؤتى بالمضاف إليه المعدود بصيغة جمع التصحيح مع أن الأكثر والأغلب أن يؤتى به بصيغة جمع التكسير .

❖ **الشرط الثالث : أن يكون جمع التكسير على وزن من أوزان القلة :**

لا يخفى عليكم أن جموع التكسير مقسومة قسمين : جموع تكسير للقلة وجموع تكسير للكثرة ، فجموع التكسير للقلة عددها أربعة وذكرناها سابقاً ، وجموع التكسير للكثرة كثيرة وتصل إلى ثلاثة وعشرين وزنا ، والمطلوب في هذا المعدود المضاف إليه أن يكون جمع تكسير للقلة تحديدًا ، فهذا هو الكثير والغالب .

هل يصح أن نأتي بهذا المعدود المضاف إليه على صيغة من صيغ جمع التكسير للكثرة ؟

أجاب عن ذلك ابن هشام فقال بأنه **يضاف لبناء الكثرة** ، أي : يضاف لجمع التكسير الذي على وزن من أوزان الكثرة **في مسألتين** :

- **المسألة الأولى** : **أن يهمل بناء القلة ، أي** : أنه لا يوجد عند العرب جمع قلة لهذه الكلمة ، فبما أنه لم يسمع عن العرب جمع قلة لذلك المعدود جاز أن يؤتى به جمع كثرة ، ومن الأمثلة على ذلك قولنا : ثلاثة رجال ، فكلمة "ثلاثة" هو العدد الذي أضيف إلى المعدود وهو كلمة "رجال" ، وإذا نظرنا في كلمة "رجال" فسنجد بأن الشرط الأول متحقق فيها وهو أنها جمع وليست مفردا ، وسنجد أيضا بأن الشرط الثاني متحقق فيها وهو أنها جمع تكسير وليست جمع تصحيح ، ولكن إذا نظرنا للشرط الثالث وهو أن يكون من أوزان القلة فسنجد بأن هذا الشرط غير متحقق ، لأن كلمة "رجال" على وزن "فِعال" ، و"فعال" ليس وزنا من أوزان القلة ، فأوزان القلة كما ذكرناها : (أفعُل –وأفعال –و أفعلة –وفِعلة) ، فهذه الأوزان الأربعة هي أوزان القلة ، و"فعال" ليس منها ، بل هو وزن من أوزان الكثرة ، فلماذا جئنا بكلمة (رجال) على وزن من أوزان الكثرة ؟ السبب في ذلك أنه لم يسمع عن العرب أنهم جمعوا كلمة "رجل" على وزن من أوزان القلة ، فلذلك جيء بدلا عنه بجمع من جموع الكثرة وهو كلمة "رجال" على وزن فِعال ، فهذا مثال على ما يصح فيه الإتيان بجمع الكثرة في المعدود .

ومثال آخر ذكره ابن هشام وهو (خمسة دراهم) ، فقد أضيف العدد "خمسة" إلى المعدود وهو كلمة "دراهم" ، وكلمة (دراهم) إذا نظرنا في المواصفات الثلاثة التي ذكرناها فسنجد بأن الشرط الأول منها متحقق وهو أن يكون جمعا ، وكلمة (دراهم) هي جمع ، والشرط الثاني أن يكون جمع تكسير ، وهذا موجود أيضا ، فإن كلمة (دراهم) جمع تكسير، وليست جمع تصحيح ، والشرط الثالث أن يكون على وزن من أوزان القلة ، وكلمة (دراهم) على وزن (فَعالِل) ، فهو ليس وزنا من أوزان القلة ، بل هو وزن من أوزان الكثرة ، فلماذا جئنا بوزن من أوزان الكثرة هنا ؟ السبب في ذلك أن كلمة "درهم" لم يسمع عن العرب أنهم جمعوها جمع قلة ، فلذلك جيء بجمع الكثرة بدلا عنه.

- المسألة الثانية : **أن يوجد للكلمة جمع على وزن من أوزان القلة ولكن ذلك الجمع قليل أو نادر** ، ففي هذه الحالة سنستغني عنه بالإتيان بجمع الكثرة ، أي : نعتبر ذلك الجمع النادر من أوزان القلة الذي سمع عن العرب وكأنه غير موجود مع أنه موجود وسمع عن العرب ، لكن نظرا لوجود علة فيه وهي الندرة والشذوذ ، فلذلك يترك وكأنه غير مسموع ويؤتى بدلا منه بجمع الكثرة ، ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى :{ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ }، حيث جيء بالعدد{ ثَلَاثَةَ } مضافا إلى كلمة { قُرُوءٍ }، وإذا نظرنا في كلمة {قُرُوءٍ }وهل المواصفات الثلاثة منطبقة عليها أم لا ، فسنجد أن الأمر الأول وهو أن يكون جمعا منطبق ، فكلمة { قُرُوءٍ } جمع لكلمة (قَرء) ، وليست مفردا ، وكذلك الشرط الثاني وهو أن يكون جمع تكسير متحقق ، فكلمة { قُرُوءٍ } جمع تكسير وليست جمع تصحيح ، والأمر الثالث وهو أن يكون على وزن من أوزان القلة غير متحقق ، فكلمة { قُرُوءٍ } على وزن "فُعُول" ، وهو ليس وزنا من أوزان القلة ، بل هو وزن من أوزان الكثرة ، فلماذا جيء بها على وزن من أوزان الكثرة ؟ ألا يوجد لها جمع على وزن من أوزان القلة ؟ بلى ، سمع عن العرب أنهم جمعوا كلمة "قرء" على "أقراء" ، لكن هذا الجمع جمع شاذ ، فلذلك اعتبر وكأنه غير موجود واستعيض عنه بجمع الكثرة وهو قروء كما في الآية { ثَلاثَةَ قُرُوءٍ }.

هذا بالنسبة للمجموعة الأولى وهي الأعداد من الثلاثة إلى العشرة عرفنا حكمها إذا أضيفت إلى المعدود الذي يأتي بعدها من حيث المواصفات التي فيه ، وعرفنا ما خرج عن ذلك .

الحلقة (١٣)

⇐ المجموعة الثانية (مائة – ألف)

ويندرج تحت المجموعة الثانية عددان فقط هما العدد"مائة" والعدد "ألف" ، فما حكم هذين العددين إذا أردنا أن نضيفهما إلى المعدود ؟

يقول ابن هشام : وحقهما أن يضافا إلى المفرد ، وهذا يعني أن هذين العددين إذا أردنا إضافتهما إلى المعدود فحقهما أن يكون ذلك المعدود بصيغة الإفراد ، فمثلا كلمة (مئة) في قولنا : مئة جلدة ، أضيفت إلى المعدود وهو كلمة "جلدة" ، وجئنا بالمعدود مضافا إليه مجرورا ، كما جئنا به أيضا على صيغة الإفراد "جلدة" وليس بصيغة الجمع ، ومثال آخر على كلمة (ألف) في قوله تعالى {أَلْفَ سَنَةٍ} ، فكلمة "ألف" وهي العدد أضيفت إلى المعدود وهو كلمة "سنة" ، وقد جيء بالمعدود مضافا إليه مجرورا وعلى صيغة الإفراد أيضاً .

فإذن العددان "مئة" و"ألف" ليسا مثل الأعداد من الثلاثة إلى العشرة ، لأن الأعداد من الثلاثة إلى العشرة كما قلنا الغالب فيها والكثير أن تضاف إلى الجمع ، أما العددان "مئة" و"ألف" فإنهما يضافان إلى المفرد .

س/ هل يجوز إضافة العدد "مئة" إلى الجمع ؟

قد تضاف كلمة "مئة" إلى الجمع وإن كان ذلك قليلاً ، ومثاله قوله تعالى : { ثَلاثَ مِئَةِ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا } في قراءة حمزة والكسائي ، حيث العدد "ثلاثة" مضاف إلى "مئة" ، والعدد "مئة" مضاف إلى المعدود (سنين) ، والشاهد فيها إضافة العدد "مئة" إلى جمع وهو "سنين" وليس إلى مفرد ، لكن هذا يعتبر قليلاً وليس كثيراً حتى يقاس عليه ، فالأصل أنها تضاف إلى المفرد ، وقد يؤتى بالمعدود بعد كلمة (مائة) ولكن ليس مضافاً ، وإنما يكون منصوباً على أنه تمييز ، كقول الشاعر:

إذا عاش الفتى مئتينِ عاماً *** فقد ذهب المسرة و الفتاء

والشاهد في قوله : مئتينِ عاماً ، فكلمة "مائة" جيء بها بصيغة المثنى ، ولم تضف إلى المعدود بعدها وهو كلمة "عاماً" ، وإنما جيء به منصوباً على التمييز ، وهذا مسموع أيضاً عن العرب ، ولكن كما قلنا الكثير والغالب في كلمة "مئة" و كلمة

"ألف" أن يكونا مضافين إلى المعدود الذي يأتي بعدهما ، وأن يكون المعدود مفردا .

>>حكم العقد والنيف من حيث التذكير والبناء <<

حديثنا السابق كان عن الأعداد من (١ – ١٠) ، أما هذه المسألة فهي تتعلق بما جاوز العشرة من الأعداد .

س / كيف تكون طريقة تركيب الأعداد التي تتجاوز العشرة ؟

إذا أردنا أن نأتي بما زاد عن العشرة من الأعداد فإننا نأتي بلفظين لصنع ذلك العدد ، اللفظ الأول : ويسمى (النيِّف) بتشديد الياء أو تخفيفها ، والنيِّف بمعنى الزيادة ، ويكون متضمناً أحد الأعداد السابقة التي تبدأ من الواحد وتنتهي بالتسعة ، ثم نأتي باللفظ الثاني ويكون كلمة واحدة وهي كلمة "عشرة" ، وبذلك سوف ينشأ عندنا عدد جديد مركب من لفظين :

اللفظ الأول الذي يسمى "النيِّف" وهو أحد الأعداد السابقة من الواحد إلى التسعة

اللفظ الثاني من هذا اللفظ المركب وهو كلمة واحدة لا تتغير وهي كلمة "عشرة" .

فيقال مثلاً : "أحد عشر" أو "اثنا عشر" أو "ثلاثةَ عشر" أو "خمسَ عشرة" ، فيؤتى بهذا العدد مركباً من لفظين ، وليس لفظة واحدة كما هو الحال في الأعداد السابقة .

س / إذا صنعنا العدد المركب كالأمثلة المذكورة قبل قليل ، كيف سيكون حكمه من حيث التذكير والتأنيث ؟

الإجابة عن ذلك بأنه إذا كان "النيِّف" – الجزء الأول – هو العدد "واحد" أو العدد "اثنين" فإن هذا العدد المركب سيكون مطابقاً للمعدود في التذكير والتأنيث ، فأقول على سبيل المثال : جاء أحدَ عشر رجلاً ، فكلمة "رجلا " الذي هو المعدود مذكر، فلذلك جئنا بالجزء الأول من العدد " أحدَ عشر" وهو كلمة (أحد) مذكراً ، ولو كان المعدود مؤنثاً كما في قولنا : جاءت إحدى عشرة امرأة ، فسوف نأتي بالجزء الأول مؤنثاً وهو كلمة (إحدى) ، وكذلك العدد "اثنان" أيضاً إذا كان المعدود مذكراً فإنا نأتي بالعدد مذكراً ، فنقول : **جاء اثنا عشرَ رجلاً** ، فالعدد هنا "اثنا" جيء به بصيغة التذكير، لأن ا لمعدود وهو "رجل" مذكر ، ولو كان مؤنثاً فسنؤنث ذلك العدد المركب كما في قولنا : **جاءت اثنتا عشرة امرأةً** ، فالمعدود "امرأة" مؤنث ، فلذلك جيء بالعدد "اثنتا" مؤنثا وليس مذكرا .

هذا بالنسبة للعدد إذا الجزء الأول منه وهو الذي سميناه "النيِّف" إما العدد "واحد" أو العدد "اثنين" ، أما إذا كان النيف واحداً من الأعداد من "الثلاثة إلى التسعة" فإن حكمه حينئذ أنه يخالف المعدود في التذكير و التأنيث ، فإذا كان المعدود مذكراً جئنا بالنيف مؤنثاً ، وإذا كان المعدود مؤنثاً جئنا بالنيف مذكراً ، ومثال ذلك : **نجح ثلاثةَ عشر طالباً** ، فالمعدود "طالباً" مذكر فلذلك جئنا بالعدد " ثلاثةَ " مؤنثا ، وكذلك : **حضر خمس عشرة امرأةً** ، فالمعدود" امرأة" مؤنث فلذلك جئنا بالعدد "خمس" بصيغة التذكير، أما كلمة "عشر" فإنها تتبع المعدود دائما ، فتكون مؤنثة إذا كان المعدود مؤنثا ، وتكون مذكرة إذا كان المعدود مذكرا .

❖ ألفاظ العقود

عرفنا حكم العددين (١ ، ٢) ، والأعداد من (٣ إلى ٩) ، والعدد (١٠) ، كذلك الأعداد من (١١ إلى ١٩) ، وكذلك العددان "مائة ، ألف " ، وبقي عندنا من الأعداد ما يسمى بألفاظ العقود ، ويُقصد بها الأعداد (٢٠ – ٩٠) ، أي : عشرون وثلاثون وأربعون ..... إلى تسعين ، وهي مما يلحق بجمع المذكر السالم في إعرابها ، فترفع بالواو ، وتنصب وتجر بالياء ، فما حكم هذه الأعداد ؟

هذه الأعداد حكمها أنها لا تضاف إلى المعدود وإنما يؤتى بالمعدود بعدها منصوباً على التمييز وبصيغة الإفراد ، فأقول : خرج عشرون رجلاً ، ذهب ثلاثون طالباً ، نجح ستون معلماً ، فنلحظ أن هذه الأعداد جئنا بعدها بالمعدود لكن لم نأت به مضافا إليه مجرورا ، وإنما جئنا به منصوباً على أنه تمييز ، فيعرب على أنه تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة على آخره ، ويكون بصيغة الإفراد "رجلاً" ، "معلماً" ، " طالباً" وليس بصيغة الجمع .

وكذلك بالمناسبة للأعداد المركبة "إحدى عشر" ، "اثنا عشر" ، "ثلاثة عشر" أيضا يؤتى بالمعدود بعدها منصوباً على التمييز ، فأقول : ثلاثة عشر رجلاً ، وخمس عشرة امرأةً ، فيؤتى بالمعدود بعدهما بصيغة الإفراد ، ويكون منصوبا على التمييز .

من الأمثلة على ذلك :

١. قوله تعالى : {إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا } ، "أحد عشر " هذا من الألفاظ المركبة ، العدد هو "أحد" جيء به بصيغة التذكير لأن المعدود وهو كلمة "كوكباً" مذكر ، وكذلك "عشر" بصيغة التذكير، والمعدود جاء بعده منصوباً على التمييز ، وهو بصيغة الإفراد .
٢. قوله تعالى : { إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا } ، فالعدد " اثنا عشر" جاء الجزء الأول منه بصيغة التذكير لأن المعدود وهو كلمة "شهراً" مذكر ، وجيء بالمعدود بعده منصوباً على التمييز "شهراً" ، وهو بصيغة الإفراد .
٣. قوله تعالى : { وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ } ، فكلمة "ثلاثين" من ألفاظ العقود ، وقد جيء بعدها بالمعدود "ليلة" وهو منصوب على التمييز وبصيغة الإفراد .
٤. وكذلك { فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً} ، فكلمة " أربعين" من ألفاظ العقود ، وقد جيء بعدها بالمعدود "ليلة" منصوباً على التمييز ، وهو بصيغة الإفراد .
٥. كذلك الألفاظ المعطوفة تأخذ الحكم نفسه كما في قوله تعالى : { إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً} ، فكلمة " تسع وتسعون" جيء بعدهما بالمعدود "نعجة" منصوباً على التمييز ، وهو بصيغة الإفراد .
٦. ذكر ابن هشام مثالاً قد يكون فيه شيء من اللبس لكي يزيله ، وهو في قوله تعالى :{ وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا }، إذا نظرنا في هذه الآية سنجد العدد " اثنتي عشرة" جيء به بصيغة التأنيث ، "اثنتي" مؤنثة بالتاء، وكذلك "عشرة" مؤنثة بالتاء ، لكننا إذا نظرنا إلى المعدود الظاهر وهو كلمة "أسباطاً" التي هي جمع ومفردها "سِبط" سنجد بأنه مذكر وليس مؤنثاً ، فلماذا أنث العدد " اثنتا عشرة" مع أن المعدود في الظاهر كلمة "أسباطاً" مذكر و ليس مؤنثاً ؟

بين ابن هشام بأن المعدود في الحقيقة ليست كلمة "أسباطاً" وإنما المعدود كلمة محذوفة مؤنثة ، وتقدير الكلام (وقطعناهم اثنتي عشرة فرقةً) ، وقطعناهم-أي بني إسرائيل- اثنتي عشرة فرقةً، فالمعدود هو كلمة "فرقة"، وهي مؤنثة لذلك أنث العدد وهي كلمة " اثنتي عشرة" .

>> صياغة اسم الفاعل من العدد <<

نحن نعرف أنه يمكننا أن نصوغ من الأفعال الثلاثية اسم فاعل على وزن "فاعل" ، فالفعل"ضرب" مثلاً اسم الفاعل منه "ضارب"، والفعل "جلس" اسم الفاعل منه "جالس" ، وهكذا "دخل وخرج ولعب وذهب" أسماء الفاعلين منها "داخل وخارج ولاعب" .. وما أشبه ذلك ، هذا بالنسبة للأفعال .

س / هل يجوز لنا أن نصوغ من الأعداد أيضاً اسما على وزن"فاعل" ؟

الحلقة ١٤

يمكننا أن نصوغ من العدد اسماً على وزن"فاعل" ، فنصوغ من العدد "اثنين" مثلاً اسما على وزن"فاعل" فنقول "ثاني"، ومن بقية الأعداد نقول : ثالث ورابع وخامس وسادس إلى عاشر ، ويمكن أن نضعها في جمل فأقول : هذا كتاب خامس ، وهذا رجل سادس ، وهذه محاضرة سابعة ، وهذا قلمٌ ثامن .

ماذا حكم هذه الأسماء التي صغناه على وزن"فاعل" من حيث التذكير و التأنيث ؟

حكمها أنها دائماً تتبع ما قبلها من حيث التذكير و التأنيث ، فإذا كان الموصوف بها مذكراً فإنها تكون مذكرة ، وإذا كان الموصوف بها مؤنثاً فإنها تكون مؤنثة ، وعلى سبيل المثال أقول : **كتابٌ ثالثٌ ، ومسألة ثالثة ، وقلمٌ رابعٌ ، وسجادة رابعة ، وطابورٌ خامسٌ ، وسيارة خامسة ، ومسجد سادس ، ومحاضرةٌ سادسةٌ ، وسيارةٌ سابعةٌ** ، فإذا كان الموصوف بها مذكراً فإنا نأتي باسم الفاعل مذكراً نحو : رجلٌ خامسٌ ، فـ(رجل) مذكر ولذلك جئنا بكلمة "خامس" مذكرة ، وإذا كان الموصوف بها مؤنثاً فإننا نأتي باسم الفاعل مؤنثا نحو : امرأةٌ سادسةٌ ، فكلمة "امرأة" مؤنثة ولذلك جئنا بالعدد "سادس" بصيغة التأنيث فقلنا "سادسة" ، فهكذا حكم هذه الأعداد من حيث التذكير والتأنيث .

بقي مسألة وهي ما المعنى الذي يفيده اسم الفاعل المصوغ من العدد على وزن فاعل ؟

صياغة اسم الفاعل من العدد يفيد عدة معانٍ ، وأبرزها :

⇐ **المعنى الأول : معنى الاتصاف بالعدد**

أي : الدلالة على أن ما قبل اسم الفاعل موصوف بهذا العدد تحديداً ، فعندما أقول مثلاً : رجلٌ سابعٌ ، فكلمة "سابع" أفادت وصف ذلك الرجل بأنه في هذه المرتبة ، أي أنه هو السابع ، وقد وصل إلى هذه المنزلة ، وعندما أقول : سيارةٌ ثالثةٌ ، فكلمة "ثالثة" أيضاً تفيد وصف السيارة بأنها في هذه المرتبة ، أي أنها في المرتبة الثالثة ، فهذا المعنى الأول لصياغة اسم الفاعل من العدد ، وقد ذكر ابن هشام بيتاً من الشعر وهو :

توهمتُ آياتٍ لها فعرفتها * لستة أعوام وذا العام سابعُ**

والشاهد فيه استعمال اسم الفاعل من العدد (سبعة) ، ويراد به أن هذا العام هو السابع ، أي أنه في هذه المنزلة ومتصف بهذه الصفة وهو أنه هو السابع ، فقبله ستة .

هذا هو المعنى الأول وهو المعنى المشهور في أسماء الأعداد التي على وزن فاعل .

⇐ **المعنى الثاني : " واحد من "**

أي أن اسم الفاعل من العدد يكون بمعنى (واحد من) ، ويحصل ذلك إذا أضيف اسم الفاعل إلى العدد الذي اشتق منه ، فإذا جئنا باسم الفاعل من العدد على وزن فاعل وأضفناه إلى العدد الذي اشتققناه منه ، فإنه حينئذ يكون مفيداً لهذا المعنى ، ونحن نعرف أن كلمة "خامس" مشتقة من العدد "خمسة" و كلمة " سادس" اشتققناها من العدد "ستة" ، فإذا جئنا بالاثنين معا وأضفنا اسم الفاعل إلى العدد فقلنا "سادس ستة" أو "خامس خمسة" أو "ثاني اثنين" أو "ثالث ثلاثة" أو "رابع أربعة" ، ففي هذه الحالة يكون المعنى : واحد من ستة ، أو واحد من خمسة ، أو واحد من اثنين ، وهكذا ، وقوله تعالى :{ ثَانِيَ اثْنَيْنِ} أي واحد من اثنين ، وهما الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأبو بكر رضي الله عنه ، وقوله تعالى :{لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ} أي أن الله واحد من ثلاثة في اعتقادهم ، و"رابع أربعة" ، و"خامس خمسة" ، أي : واحد من أربعة ، وواحد من خمسة ، فهذا هو المعنى الذي يفهم من اسم العدد الذي على وزن "فاعل" إذا أضيف إلى العدد الذي اشتق منه ، وهو المعنى الثاني من المعاني التي يفيدها اسم العدد الذي على وزن"فاعل" .

⇐ **المعنى الثالث : "مصيِّر العدد كذا "**

وهذا المعنى يحصل إذا أضيف اسم العدد الذي على وزن "فاعل" إلى عدد أقل منه ، فنأتي باسم العدد "ثالث" ، أو "رابع" ، أو "خامس"، أو" سادس" ونضيفه إلى العدد الذي يسبقه ، كأن نقول مثلاً : خامسُ أربعةٍ ، فنكون قد أضفنا اسم الفاعل "خامس" إلى العدد الأقل منه "أربعة" ، ومثله : ثالثُ اثنين ، أو رابعُ ثلاثةٍ ، أو خامسُ أربعةٍ ، أو سادسُ خمسةٍ ، أو سابعُ ستةٍ ، وما أشبه ذلك ، وسيكون المعنى الذي يفيده حينئذ اسم العدد الذي على وزن "فاعل" **هو مصيِّر العدد كذا ، أي : جاعل العدد كذا** ، فإذا قلت : أنت خامسُ أربعةٍ ، فالمعنى أنت مصير الأربعة خمسةً ، أي أن عددهم أربعة وأنت صيرتهم خمسة بانضمامك إليهم ، **فيفيد معنى التصيير والزيادة في العدد بسببه** ، فهذا معنى ثالث يفيده اسم العدد الذي على وزن "فاعل" إذا أضيف إلى عدد أقل منه .

هذه هي الاستعمالات الثلاثة الشهيرة التي استعملت العرب فيها اسم العدد الذي على وزن "فاعل"

١. إما أن يؤتى به مفرداً ، بمعنى لا يضاف إلى شيء بعده ، وحينئذٍ ذكرنا حكمه بأنه يكون صفةً لما قبله لكي يدل به أنه وصل إلى هذا العدد .
٢. وإما أن يضاف إلى العدد الذي اشتُق منه ، حينئذ يكون معناه "واحد من كذا"
٣. وإما أن يضاف إلى عدد أقل منه وحينئذ يكون معناه "مصير العدد كذا" .

﴿ الباب الثالث : باب كنايات العدد ﴾

ويقصد بكنايات العدد ثلاثة ألفاظ نستعملها في كلامنا ليدل بها على عدد مجهول الجنس ومجهول الكم ، أي أنه عدد مبهم غير معلوم ، والأعداد التي عرفناها مثل "ثلاثة" و"سبعة" و"أحد عشر" و"ستة وعشرون" " وثلاثون" كلها تدل على مقدار معلوم ، فعندما أقول : خمسةُ رجالٍ ، سبعة عشر طالباً ، ستون سيارةً ، فهي تدلك على جنس معلوم مقداره ، ولا تدلك على عدد مبهم ، فلذلك هي أعداد صريحة وواضحة المقدار ، ولكن هناك ألفاظ أخرى نستعملها ونكني بها عن العدد ، أي أننا نستعملها للدلالة على عدد مبهم غير معلوم ، لا نعلم مقداره ولا نعلم ما نوعه وجنسه ، **ولذلك سميت "كنايات العدد" ، وهي ثلاثة ألفاظ مجموعة في هذا الباب الذي يسمى باب كنايات العدد ، وهي :**

١. كم ٢. كأين ٣. كذا

❖ **اللفظ الأول / "كم"**

نحن نعرف أن كلمة "كم" لها نوعان :

١. كم الاستفهامية . ٢. كم الخبرية .

كم الاستفهامية هي (كم) التي يراد بها الاستفهام عن عدد معين .

كم الخبرية هي (كم) التي لا يراد بها الاستفهام عن عدد ، وإنما يراد بها التكثير ، أي الإخبار عن كثرة ذلك الأمر ، ولا يراد بها طلب الجواب عن السؤال .

⇐ **أمثلة : "كم الاستفهامية"**

"كم أصدقاؤك؟" ، "كم ليلةً جلست في مكة؟"، " كم مرةً زرت والدك؟"

كلمة "كم" في هذه الأمثلة كلها هي "كم الاستفهامية" ، وقائلها يطلب بها جواباً من مخاطبه ، فهذه " كم الاستفهامية" ومعناها : أي عدد ؟ كما ذكر ابن هشام : كم ليلة جلست في مكة ؟ بمعنى أي عدد من الليالي جلست في مكة ؟

فهي كلمة يكنى بها عدد من الليالي لكنه مجهول غير معلوم ، والمتكلم يسأل عنه .

⇐ أمثلة : "كم الخبرية"

"كم ليلةٍ سهرت فيها أذاكر" ، "كم رجلٍ صالحٍ قابلته في مكة" ، "كم ليلةٍ سهر المريض فيها وهو يبكي"

في هذه الأمثلة كلها "كم" هنا ليست استفهامية ، بمعنى أني عندما أنطقها فأنا لا أريد بها أن استفهم عن شيء ، ولا أطلب منك أن تجيبني ، وإنما أريد أن أخبرك بكثرة هذا الأمر ، فعندما أقول : كم ليلة سهرت فيها أذاكر ، فالمقصود أني سهرت كثيراً من الليالي ، فالمقصود بها الإخبار وليس الاستفهام ، فلا يتوقع منك أن تجيب ، فهذه كم الخبرية وهي بمعنى الكثرة .

❖ أوجه الشبه والاختلاف بين كم الاستفهامية و كم الخبرية

كم الاستفهامية و كم الخبرية ذكر ابن هشام في كتابه أنهما يتشابهان في خمسة أمور ، ويختلفان في خمسة أمور :

⇐ أوجه الشبه:

الأمور التي يتشابهان فيها هي أمور واضحة من ضمنها مثلاً :

١. يتشابهان في كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس والمقدار .

فكلاهما كم الاستفهامية وكم الخبرية كنايتان عن عدد مجهول ، فعندما أقول : كم ليلة جلست في مكة ؟ فأنا أسألك عن مقدار الليالي التي جلستها في مكة وهي مجهولة بالنسبة لي لا أعرف كم مقدارها ، وكذلك عندما أقول : كم ليلة سهرت فيها أذاكر ، فأنا أخبرك بكثرة هذه الليالي وهي مجهولة العدد ، فكلاهما كم الاستفهامية وكم الخبرية يدلان على التكنية عن العدد المجهول مقداره والمجهول نوعه .

٢.يتشاركان أيضاً في أنهما لفظان مبنيان .

فـ" كم الاستفهامية" و"كم الخبرية" عند الإعراب سنعربهما كما نعرب الأسماء المبنية .

٣.أنهما مبنيان على السكون .

٤.**أنهما يأتيان متصدرين** ، أي أنهما يأتيان في صدر الكلام ، فيجب فيهما أن يكونا في بداية الكلام ، ولا يكونان في وسطه أو في آخره .

٥.**أن كلاً منهما يحتاج إلى تمييز يأتي بعده** ، فلابد أن يأتي بعدهما تمييز يميزهما ويوضحهما .

⇐ أوجه الاختلاف :

الفرق الأول // ذكرنا أن " كم الاستفهامية" و "كم الخبرية" تحتاجان إلى تمييز ، لكن الفرق بينهما في التمييز أن "**كم الاستفهامية" يأتي بعدها التمييز منصوباً مفردًا** ، مثلما أقول : كم سيارةً بعت ؟ ، كم كتاباً ملكت ؟ ، كم حديقةً زرت ؟ ، كم عمرةً اعتمرت ؟ ، فكلمة "كم الاستفهامية" يؤتى بعدها بالتمييز منصوباً ، "عمرةً ، سيارةً" وما أشبه ذلك ، وتعربه أنه تمييز لـ"كم الاستفهامية " تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، وهو مفرد "عمرةً" "سيارةً" ، **ويجوز وجه آخر في التمييز أن يجر بـ"من" ظاهرة أو مضمرة ، وذلك إذا كانت كلمة كم نفسها مسبوقة بحرف الجر** ، مثلاً نقول : بكم ريالٍ اشتريت كتابك ؟ أو بكم ريالٍ اشتريت سيارتك ؟ ، فـ"كم الاستفهامية" هنا جاء بعدها كلمة "ريالٍ" وهي التمييز مجرورة ولم يؤت به منصوباً ، والسبب أنه هنا مجرور بحرف جر مستتر تقديره "بكم من ريالٍ" وجاز ذلك لأن كلمة كم نفسها مسبوقة بحرف جر وهو " الباء" لذلك جاز أن يجر التمييز .

هذا بالنسبة لـ"كم الاستفهامية" فتمييزها يكون منصوباً و مفرداً .

أما "كم الخبرية" **فيكون تمييزها مجروراً ، و يصح أن يكون مفرداً و أن يكون جمعاً** ، ومن الأمثلة على ذلك : كم ليلةٍ بكيتُ فيها ، كم هنا "كم الخبرية" ويراد بها كثرة الليالي التي بكيت فيها ، وجاء بعدها التمييز وهو كلمة " ليلةٍ" مجرورا وليس منصوباً ، **وهو مفرد ، ويمكن أن يكون جمعاً** مثل : كم كتبٍ قرأتها ، فجيء بكلمة "كتب" وهو التمييز هنا مجرورا ، وهو بصيغة الجمع

إذاً هذا هو الفرق الأول بين كم الخبرية و كم الاستفهامية :

- أن "كم الاستفهامية" يكون تمييزها منصوباً مفرداً،
- وأما "كم الخبرية" تمييزها يكون مجروراً مفرداً أو جمعاً.

الحلقة (١٥)

** ملخص الفرق الأول بين "كم الاستفهامية"، "كم الخبرية " //

كم الاستفهامية	كم الخبرية
تمييزها منصوب ويمكن أن يكون مجرورا إذا سبقت (كم) بحرف جر	تمييزها مجرور
تمييزها مفرد	تمييزها مفرد أو جمع

⇐ الفرق الثاني //

أن "كم الخبرية" مختصة في الاستعمال في الزمن الماضي ، إذا أردنا أن نأتي بجملة فيها "كم الخبرية" فإننا نأتي بها في الجمل التي حصلت في الزمن الماضي **فلا يصح استعمال "كم الخبرية" في الزمن المستقبل** ، فلا يصح أن يقال : "كم رجل سأسافر معه" ، " كم سيارة سأشتريها " لا يصح لأننا جئنا بـ" كم الخبرية" في أسلوب مستقبلي ، والواجب فيها أن تستعمل في الزمن الماضي فأقول : "كم رجلٍ سافرتُ معه" ، " كم سيارةٍ اشتريتُها" لأن المقصود بـ"كم الخبرية" الدلالة على الكثرة ، والدلالة على الكثرة أمر يحكم به في الزمن الماضي ، ففي الزمن الماضي أنا أحكم على ما لدي من سيارات أنها كثيرة ، أو على ما لديَّ من أصحاب بأنهم كثر ، أو على عدد الرجال الذين سافرت معهم بأنهم كثير ، أما الزمن المستقبل فإنه لم يحصل إلى الآن وبالتالي لا نستطيع أن نحكم على أمر غير واقع بالكثرة أو القلة

فلا أستطيع أن أقول "كم رجل سأسافر معه ☒ " لأني لم أسافر إلى الآن فلا أدري إن كنت سأسافر مع قليلين أو كثيرين ، لذلك يجب مع "كم الخبرية" استعمالها في الجمل التي حصلت في الزمن الماضي ولا يصح استعمالها في الجمل المستقبلية

"كم الاستفهامية" تستعمل في الزمانين : الزمن الماضي ، الزمن المستقبل

فيصح أن أقول "كم كتابًا اشتريت ؟" في الزمن الماضي

ويصح أن أقول "كم كتابًا ستشتري في معرض الكتاب القادم ؟"

⇐ الفرق الثالث //

"كم الاستفهامية" يطلب بها الخبر – الجواب- المتكلم بـ"كم الاستفهامية" يبحث عن جواب ، أما المتكلم بـ"كم الخبرية" فإنه لا يبحث عن جواب – قال ابن هشام :" **أن المتكلم بها لا يستدعي جوابا من مخاطبه**" عندما أخاطب شخصا

بـ"كم الاستفهامية" فأنا اطلب الجواب مثال : كم ليلةً قضيتها في مكة ؟ ، "كم الاستفهامية" أوجهها للشخص الذي أخاطبه وأطلب منه الجواب ، أما "كم الخبرية" مثل : كم ليلةٍ قضيتها في مكة ، عندما أوجه "كم الخبرية" إلى الشخص الذي أخاطبه أنا لا أطلب منه أن يجيبني ، بل أنا مقصودي أن أخبره بكثرة الليالي التي قضيتها في مكة ،

يجب أن ننتبه بين الجملتين الفرق في التركيب ، وفي المعنى ، وفي الإعراب

عندما أقول : كم ليلةً قضيتَها في مكة ؟ ، كم ليلةٍ قضيتُها في مكة

الجملتان متشابهتان في الظاهر لكن بينهما فرقا كبيرا في المعنى، والإعراب

	كم الاستفهامية	كم الخبرية
الفرق في المعنى	عندما أقول: كم ليلةً قضيتَها في مكة ؟ هذه "كم الاستفهامية" أطلب من الشخص الذي أخاطبه أن يجيبني فيقول: خمس ليالي أو ما أشبه ذلك	أما عندما أقول: كم ليلةٍ قضيتُها في مكة، بجر كلمة "ليلة" فهذه " كم الخبرية " التي أقصد بها أن أخبر الشخص المخاطب بكثرة الليالي التي قضيتها في مكة ولا أطلب منه جوابا،
الفرق في الإعراب	ما يأتي بعد "كم الاستفهامية" (ليلةً) تمييز منصوب	وما يأتي بعد "كم الخبرية" (ليلةٍ) تمييز مجرور

⇐الفرق الرابع //

أن المتكلم بـ"كم الاستفهامية" لا يحكم على كلامه بالصدق أو الكذب ، بعكس المتكلم بـ"كم الخبرية" فإنه يحكم على كلامه بالصدق والكذب ، وهذا الفرق يمكن أن يتضح ويتبين المراد به إذا عرفنا الفرق بين الجملتين اللتين في إحداهما "كم الاستفهامية" وفي الأخرى "كم الخبرية"

الجملة التي فيها "كم استفهامية" هي جملة إنشائية،

والجملة التي فيها "كم خبرية" هذه جملة خبرية، وكما تعلمون أن الكلام نوعان: كلام خبري، كلام إنشائي

الكلام الخبري : هو الكلام الذي يخبر فيه المتكلم عن أمر ما ، فيقول : ذهب زيد ، دخل عمرو ، نجح محمد

والكلام الخبري يمكن أن يكون قائله صادقا ويمكن أن يكون كاذبًا، فإذا قلت: ذهب زيد، فأنا صادق إذا كان زيد فعلا قد ذهب، فأنا كاذب إذا كان زيد لم يذهب .

الكلام الإنشائي : هو الكلام الذي لا يخبر فيه المتحدث بشيء ، ويدخل تحته أنواع كثيرة من الطلب : كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والترجي والتحضيض والعرض – وهذا سبق الإشارة إليه عند الحديث عن مواضع استتار "أن" وجوبًا ، من مواضع استتار "أن" وجوبًا : إذا وقعت بعد "فاء السببية" أو "واو المعية" المسبوقة بنفي أو طلب ، وبينا المقصود بالطلب – المهم أن الكلام الإنشائي كلام لا يحكم فيه على قائله بالصدق أو الكذب ، عندما أقول "اِجلس ، لا تكتب ، هل حضر محمد؟ غفر الله لنا ، ليتنا ننجح في المادة ، لعل الله يغفر لنا" هذه الأساليب كلها : -الأمر والنهي والدعاء والتمني

والترجي- من أنواع الإنشاء ، لا يمكن أن يقال عن المتكلم فيها أنه صادق أو كاذب ، عندما أقول "اجلس" لا يمكن أن تقول عني صادق أو كاذب؛ لأني لم أخبرك بشيء ، أنا أطلب منك أن تفعل شيئا .

"كم الاستفهامية" داخلة في الكلام الإنشائي ، و"كم الخبرية" داخلة في الكلام الخبري ، لذلك وجد فرق بينهما راجع إلى الفرق بين الكلام الخبري والكلام الإنشائي

كما أن الكلام الخبري يحكم على قائله بالصدق والكذب، والكلام الإنشائي لا يحكم على قائله بالصدق والكذب، كذلك "كم الخبرية" يحكم على قائلها بالصدق والكذب، و "كم الاستفهامية" لا يحكم على قائلها بالصدق أو الكذب

عندما آتي بـ"كم الخبرية" فأقول مثلا: "كم سيارة اشتريتُها" أنا أقصد التكثير، قد أكون صادقًا إذا كان عندي سيارات كثيرة، وقد أكون كاذبا، فهذا كلام خبري يحتمل الصدق أو الكذب،

وأما "كم الاستفهامية" عندما أقول: "كم كتابا قرأت ؟ " هذه جملة إنشائية كلام فيه استفهام لا يمكن أن نحكم على قائله بالصدق أو الكذب.

⇐ **الفرق الخامس //**

هذا الفرق يعود إلى ما يؤتى به بدلا منهما ، نعرف أنه يمكننا أن ناتي بجملة فيها "كم الاستفهامية" وبعدها التمييز أو "كم الخبرية" وبعدها التمييز ، ويجوز أن نأتي بعدهما بكلمة تكون بدلا من "كم الاستفهامية" أو بدلا من "كم الخبرية" ، إذا أردنا أن نأتي بذلك البدل :

- فإن ذلك البدل إذا كان واقعا بعد "كم الاستفهامية" === يؤتى به مقترنا بهمزة الاستفهام .
- أما البدل من "كم الخبرية" === فيؤتى به غير مقترن بهمزة الاستفهام

هذا قد يكون واضحا من ناحية أن "كم الاستفهامية" فيها معنى الاستفهام – على اسمها – فإذا جئت بكلمة بدلا منها فإن هذه الكلمة يفترض فيها أن تكون دالة على الاستفهام لذلك فإنها تقترن بهمزة الاستفهام .

أما "كم الخبرية" فليس فيها دلالة على الاستفهام ، لذلك إذا جئنا بعدها بكلمة هي بدل منها ، فلا وجه لدخول همزة الاستفهام عليها.

أمثلة على ذلك:

كم الاستفهامية / "كم أصدقاؤك؟" أريد أن آتي بكلمة هي بدل عنها فأقول: "كم أصدقاؤك؟ أعشرون أم ثلاثون؟"

أتينا بكلمة "عشرون" التي هي بدل من كلمة "كم الاستفهامية" وجئنا بها مصحوبة بهمزة الاستفهام ، حتى يبقى معنى الاستفهام في هذه الكلمة – البدل – "عشرون" .

كم الخبرية / "كم رجالٍ في البيت" يقصد به التكثير أي كثير من الرجال قي المنزل ، فإذا أتينا بكلمة بدلا من "كم الخبرية" فإننا نأتي بها من دون همزة الاستفهام فأقول : "كم رجال في بيت ، عشرون بل ثلاثون" فيؤتى بالبدل – عشرون- من دون همزة الاستفهام ، لأن الاستفهام غير مراد هنا فلا وجه لدخول همزة الاستفهام في ذلك البدل.

❖ **اللفظ الثاني : كأين**

كما ذكر ابن هشام أن كلمة "كأين" هي بمنزلة "كم الخبرية" ومشابهة لها ، تشبهها في أمور ثلاثة ذكرها ابن هشام :

١. **إفادة التكثير** ، كما أن "كم الخبرية تدل على معنى التكثير كذلك كلمة "كأين" تستعمل للدلالة على معنى التكثير – سيتضح ذلك بالمثال- .
٢. **لزوم الصدارة في الجملة** ، يجب أن ناتي بكلمة "كأين" مصدرة في بداية الكلام مثلها مثل كلمة "كم الخبرية"

يجب أن تكون مصدرة في بداية الكلام .

٣. **وجوب مجيء التمييز بعدهما مجرورا** ، كلاهما يحتاجان إلى تمييز يأتي بعدهما ، وهذا التمييز سيكون مجرورا .

هناك فرق بين "كم الخبرية" وكلمة "كأين" وهو :

أن كلمة "كأين" يأتي بعدها التمييز مجرورا بحرف جر ظاهر – كما ذكر ابن هشام أن جره بـ"من" ظاهرة –

مثال قوله تعالى { وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا} كلمة "كأين" هي بمعنى "كم الخبرية" في التكثير ، يعني كثير من الدواب لا تحمل رزقها ، الله يرزقها،

- كلمة كأين هي بمعنى "كم الخبرية في الدلالة على التكثير
- ونلحظ أنها جاءت في صدارة الكلام – في بداية الجملة –
- ونلحظ أن التمييز جاء بعدها مجرورا "دابة" مجرورة بحرف الجر
- وحرف الجر هنا ظاهر، ليس مثل "كم الخبرية" لم يكن حرف الجر موجودا، عندما أقول " كم رجالٍ سافرتُ معهم" التمييز بعد "كم الخبرية" مجرور لكن حرف الجر ليس ظاهرا – على القول بأنه مجرور بحرف جر-

الحلقة (١٦)

❖ **اللفظ الثالث : كلمة (كذا).**

كلمة (كذا) هي أيضًا من الألفاظ التي تستخدمها العرب في التكنية عن العدد المجهول مقداره والمجهول جنسه ، إذا كان هناك عددًا لا يُدرى مقداره و لا يُدرى جنسه و لا نوعه ، فيمكن أن يُكنَّى عنه باستخدام كلمة (كذا) .

كلمة (كذا) هي في أصلها مكونة من حرف الجر (الكاف) و كلمة (ذا) التي هي اسم إشارة ، يعني أصلها: (كـ+ذا) ، الكاف: حرف جر يفيد التشبيه ، و (ذا): اسم إشارة يُشار به إلى شيء ما ، فامتزج هذان اللفظان: الحرف مع الاسم ، وصنعا كلمة واحدة هي كلمة (كذا) التي تستخدم في التكنية عن العدد .

⇐ **أحكامها و ما تشابه فيه ما سبقها من الألفاظ ، أو تختلف فيه عنها :**

١-**من أحكامها أنها يُكنَّى بها عن العدد القليل و الكثير** ، فهي تختلف عن كلمة "كأيِّن ، كم الخبرية" ، فهما يستعملان للكناية عن العدد الكثير ، أما كلمة "كذا" فإنها تُستعمل بالوجهين ، يمكن استعمالها للكناية عن العدد القليل ويمكن استعمالها للكناية عن العدد الكثير .

٢-**أن كلمة (كذا) يأتي تمييزها بعدها منصوبًا** ، هذا أمر تختلف فيه أيضًا عن كلمة "كم الخبرية ، كأيِّن" ، فكلمة "كم الخبرية" و كلمة "كأيِّن" –كما ذكرنا- التمييز بعدهما يأتي مجرورًا ، لكن كلمة (كذا) يأتي التمييز بعدها منصوبًا ، مثلها مثل "كم الاستفهامية" التي يكون التمييز بعدها منصوبًا .

٣-**الحكم الثالث من أحكام كلمة (كذا) أنها لا تستحق الصدارة** ، ليس لها الصدارة في الكلام ، فهي بهذا تختلف عن بقية كنايات العدد ، فتختلف عن "كم الاستفهامية" و تختلف عن كم الخبرية" و تختلف عن "كأيِّن" أيضًا ؛ لأن هذه الألفاظ الثلاثة: "كم الاستفهامية ، كم الخبرية ، كأين" كلها تستحق الصدارة ، يجب أن تكون في بداية الكلام فلذلك عندما أقول –على سبيل المثال: **اشتريت كذا ثوباً. أو اشتريت كذا و كذا قماشًا** ، أو كما ذكر المؤلف: **قبضت كذا و كذا درهمًا** ،فكلمة (كذا) هنا هي كناية عن عدد مجهول ، لا يدرى مقداره و لا نوعه ، فكُنِّيَ عنه باستخدام كلمة (كذا) ، و نلحظ بأنها –كما ذكرنا- تستعمل للقليل والكثير ، فقد يكون هذا العدد قليلا ، فعندما أقول: قبضت كذا و كذا

درهمًا ،قد تكون تلك الدراهم قليلة و قد تكون كثيرة ، فهي تستعمل للقليل و الكثير ، كذلك نلحظ أنَّ التمييز جاء بعدها منصوبًا : قبضت كذا و كذا درهمًا ، فكلمة (درهمًا): هي تمييز لكلمة (كذا) منصوب و علامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره .

نلحظ كذلك أنها لم تأتِ في صدارة الكلام: قبضت كذا و كذا درهمًا فهي لم يؤتَ بها مُصدَّرة في بداية الكلام ؛ لأنها لا تستحق الصدارة.

﴿ الباب الرابع : همزة الوصل ﴾

نأتي للباب الذي يليه و هو الباب الرابع ، و هو الباب قبل الأخير ، و هو باب مُخصّصٌ للحديث عن همزة الوصل.

نريد أن نتعرف في هذا الفصل على همزة الوصل ، ما هي؟ و متى تدخل في الكلام؟ ما هي الكلمات التي تدخلها همزة الوصل؟ و ما هي الكلمات التي لا تدخلها همزة الوصل؟ و كيف تكون حركة همزة الوصل إذا أردنا أن نحركها؟ أي نبدأ بها و ننطقها محركة ، فكيف يكون تحريكها؟ و كذلك لو دخلت عليها همزة الاستفهام ، كيف سيكون وضعها؟

في البداية ، ما هي همزة الوصل؟ طبعا نحن نعرف أنها تسمى همزة الوصل ، و بعضهم يسميها ألف الوصل ، فسواء سميناها همزة الوصل أو ألف الوصل ، فكلاهما تسميتان صحيحتان :

تسمى ألف الوصل لأنها هي في حقيقتها هي ألف ، و تسمى همزة الوصل لأنها تشبه الهمزة ولأنها تأخذ بعض مواضعها ، فلذلك سميت همزة وصل ، فسواءً استخدمنا هذا اللفظ أو استخدمنا هذا اللفظ فكلاهما يدلان على شيءٍ واحد ، هذا من حيث التسمية.

>> أنواع الكلمات التي تكون فيها همزة وصل ، و الكلمات التي لا تكون فيها همزة وصل <<

نحن نعرف بأن ألف الوصل هذه إمَّا أن تدخل على الأسماء و إما أن تدخل على الأفعال و إما أن تدخل على الحروف ؛ لأن أنواع الكلمات ثلاثة ، ليس عندنا من الكلمات سوى ثلاثة أنواع: الأسماء والأفعال والحروف ،

فما هي الأسماء التي تدخلها همزة الوصل و التي لا تدخلها همزة الوصل ؟

و ما هي الأفعال التي تدخلها همزة وصل و التي لا تدخلها همزة وصل ؟

و ما هي الحروف التي تدخلها فيها همزة الوصل و الحروف التي لا تدخل فيها همزة الوصل؟

❖ أولًا / الأسماء

الأصل في الأسماء أنها لا تدخلها همزة الوصل ، الكثير و الغالب في الأسماء أنها لا تدخلها همزة الوصل إلا نوعين ، هناك نوعان من الأسماء ، أو هناك مجموعتان من الأسماء هي التي تدخل فيها همزة الوصل ، فما هما هاتان المجموعتان؟

المجموعة الأولى هي : أسماء مسموعة و محفوظة عن العرب ، هناك أسماء سُمِعت و حُفِظت عن العرب في هذه الأسماء تستخدم و تكتب بهمزة وصل ، هذه الأسماء العشرة ، هي:

[اسم ، ابن ، ابنة ، اِبْنُم ، است ، اَيْمُن ، اثنان ، اثنتان ، امرؤ ، امرأة]

هذه الأسماء العشرة المحفوظة و المسموعة عن العرب ، كلها أسماءٌ تُكتب بهمزة الوصل دائمًا.

المجموعة الثانية هي: مصادر الأفعال الخماسية و السداسية ، كلُّ فعلٍ خماسي أو سداسي إذا جئنا بمصدرهما ، فإن ذلك المصدر ستكون همزته همزة وصل، مثال : إذا أتينا بالفعل الخماسي – مكون من خمسة حروف –، مثل: (انطلق). إذا

أردنا أن نأتي بمصدر هذا الفعل ، (انطلق) مصدره: (انطلاق). (انطلاق) مصدر لفعل خماسي ، إذن نحكم عليها بأن همزتها همزة وصل ، فنكتب كلمة: (انطلاق) بدون همزة ، على صورة ألف الوصل بدون همزة ، فلو كتبنا همزة تحت ألف (انطلاق) فهذا خطأ ؛ لأن كلمة (انطلاق) هي مصدر لفعل خماسي فالواجب أن تكون أَلِفه ألف وصل.

وكذلك الفعل (استقدم) هو فعل سداسي ، إذا أردنا أن نأتي بمصدره ، فمصدره: (استقدام). استقدم استقدام ، كلمة (استقدام) هي مصدر لفعل سداسي ؛ لذلك فإن الألف التي في أوله ألف وصل ، فلا نكتبها بالهمزة ، يجب أن تُصوَّر و تُكتَب على صورة ألف الوصل بدون همزة ، فلو كتبنا همزة ، فإنَّ هذا خطأ.

إذن هذه هي فقط الأسماء التي تكون فيها الهمزة همزة وصل:

الأولى: الأسماء العشرة المحفوظة عن العرب –التي ذكرناها

الثانية : مصادر الأفعال الخماسية و السداسية

فأيُّ اسم من الأسماء إذا أردنا أن نكتبه وأردنا أن نعرف هل همزته همزة وصل أو همزة قطع ، فإننا ننظر: هل هو داخل في إحدى هاتين المجموعتين؟ هل هو من الأسماء العشرة المحفوظة عن العرب؟ هل هو من مصادر الأفعال الخماسية أو السداسية؟ إذا كان داخلا في إحدى هاتين المجموعتين فنكتبه بهمزة وصل ، إذا لم يكن داخلًا في هاتين المجموعتين فيكون همزة قطع .

على سبيل المثال ، لو أردت أن أكتب كلمة: (اسم) هي داخلة في الأسماء العشرة ، فأكتبها بهمزة وصل

أردنا أن نكتب كلمة: (امرؤ) هي داخلة في الأسماء العشرة فأكتبها بهمزة وصل

كلمة: (استعطاف) هي مصدر لفعل سداسي (استعطف) إذن نكتبها بهمزة وصل.

مثل كلمة: (أحمد و إبراهيم و أسماء و إيمان) إذا نظرنا في هذه الأسماء سنجد بأنها ليست من الأسماء العشرة المحفوظة عن العرب و ليست مصادر لأفعال خماسية أو سداسية ، فإذن نحكم عليها بأنَّ الهمزات في أولها هي همزات قطع ، نكتبها على صورة همزة قطع ، فأقول:

(إيمان) بهمزة تحت ألفها أو (أسماء) بهمزة فوق الألف ، (أحمد) بهمزة فوق الألف و هكذا.

❖ **ثانيًا : الأفعال**

متى نكتب همزة الوصل و متى لا نكتبها في الأفعال؟

الأفعال كما تعرفون لها ثلاثة أنواع : الفعل الماضي – الفعل المضارع – الفعل الأمر.

الحكم فيها سيختلف حسب نوع الفعل ، فهل الفعل فعل ماضي أو الفعل فعل مضارع أو الفعل فعل أمر؟ إذا بدأنا أولا بأيسرها و أوضحها:

⇐ **الفعل المضارع : دائمًا همزته همزة قطع**

فعندما أكتب فعلا مضارعًا فإني أبدأه بهمزة قطع ، الفعل المضارع لا بد أن يُبدأ بواحد من الحروف الأربعة المجموعة في كلمة: أنيت. إما أن نبدأه بالهمزة: أكتبُ (للمتكلم) ، أو بالنون: نكتبُ (لجماعة المتكلمين) ، أو بالياء: يكتبُ (للغائب) ، أو بالتاء: تكتب (للمخاطب). فإذا أردنا أن نكتبه بالهمزة للمتكلم ، إذا كنت أتكلم عن نفسي فإني أكتبه بالهمزة ، وتكون الهمزة همزة قطع. (أجلس) (أذهب) (أسافر) (أستقدم) (أُشجِّع) كل هذه الأفعال هي أفعال مضارعة ؛ فلذلك عندما أكتبها بالهمزة التي تدل على المتكلم ، فإن هذه الهمزة هي همزة قطع و ليست همزة وصل ، يجب أن تُكتب الهمزة بصورة همزة القطع و ليست همزة وصل. هذا بالنسبة للفعل المضارع.

⇐ ثانيًا : الفعل الماضي

الفعل الماضي قد يكون فعلا ثلاثيًا –أي مكونًا من ثلاثة أحرف

قد يكون رباعيًا –مكونًا من أربعة أحرف

قد يكون خماسيًا –مكونًا من خمسة أحرف

قد يكون سداسيًا –مكونًا من ستة أحرف- و هذا هو الحد الأقصى

فالأفعال الماضية لا تقل –في الأصل- عن ثلاثة أحرف و لا تزيد عن ستة أحرف

إذا كان الفعل الماضي ثلاثيًا أو رباعيًا : فإن همزته همزة قطع

و إذا كان الفعل الماضي خماسيًا أو سداسيًا : فإن همزته همزة وصل

فالتفريق هنا بين همزة الوصل و همزة القطع مبنيٌّ على عدد حروف الفعل الماضي .

أمثلة على ذلك :

الفعل الماضي الثلاثي: **(أكل) (أخذ)** هذان الفعلان نجد أنهما فعلان ماضيان ثلاثيان – مكونان من ثلاثة أحرف- لذلك نحكم على الهمزة الموجودة في أولهما بأنها همزة قطع ، يجب أن تكون همزة قطع ، فتكتب بصورة همزة القطع .

كذلك الأفعال الرباعية: **(أعطى) (أكرم) (أحسن)** هذه كلها أفعال ماضية رباعية – مكونة من أربعة أحرف - ، إذا أردنا أن نكتبها فإنَّا نكتب الهمزة في أولها بصورة همزة القطع ؛ لأن الفعل فعل رباعي

الفعل الخماسي: **(انطلق) (انكسر). (انطلق)** فعل ماضي خماسي مكون من خمسة أحرف- كذلك (انكسر) فعل ماضي وهو خماسي ، إذا أردنا أن نكتب الهمزة في أولهما ، فإنَّ هذه الهمزة هي همزة وصل ، تُكتب بصورة ألف الوصل و ليست همزة قطع

كذلك الأفعال الماضية السداسية ، مثل: **(استشار) (استقدم) (استحسن)** هذه الأفعال الماضية السداسية كلها عند كتابتها تكتب الألف في أولها على صورة ألف الوصل و ليست همزة قطع. هذا الحكم بالنسبة للفعل الماضي ، عرفنا بأن ألفه تكون ألف وصل إذا كان خماسيًا أو سداسيًا ، و تكون همزة قطع إذا كان ثلاثيًا أو رباعيًا.

⇐ ثالثًا : فعل الأمر

تعرفون أنَّ فعل الأمر يؤخذ من الفعل الماضي ، فإن كان فعل الأمر مأخوذًا من فعل رباعي فإن همزته تكون همزة قطع ، و إذا كان مأخوذًا من فعلٍ ثلاثي أو خماسي أو سداسي فإن همزته تكون همزة وصل.

نأتي بأمثلة ليتضح الكلام :

إذا كان عندنا فعل ماضي رباعي ، مثل: **(أَكْرَمَ) (أَحسَنَ) (أبدعَ)** هذه أفعال ماضية رباعية ، إذا أردنا أن نأتي بفعل الأمر منها ، سنقول: **(أكرَمَ : أكرِمْ) – (أحسنَ : أحسِنْ) – (أبدعَ : أبدِعْ) فـ : (أحسِن و أكرِم و أبدِع)** هذه أفعال أمر مأخوذة من أفعال ماضية رباعية ؛ لذلك يجب أن تكون الهمزة في أولها همزة قطع .

أما إذا كان فعل الأمر مأخوذًا من فعل ثلاثي ، مثل: **(كتب و جلس و خرج)** هذه أفعال ثلاثية ماضية ، إذا أردنا أن نأتي بفعل الأمر منها ، فإنَّ الألف في أولها ستكون ألف وصل ، فأقول: **(اكتبْ و اجلسْ و اخرجْ)** أتينا بفعل الأمر من هذه الأفعال الماضية الثلاثية ، و الألف التي في أولها هي ألف وصل ،

كذلك الأفعال الخماسية و السداسية إذا أتينا بفعل الأمر منها فإنها ستكون بألف وصل ، مثال: (انطلق) فعل خماسي إذا أتينا بفعل الأمر منه ، نقول: (انطلِقْ) هنا نكتبه بألف الوصل .

كذلك الفعل السداسي ، مثل: (استقدم) إذا أردنا أن نأتي بفعل الأمر منه ، نقول: (استقدِم) فعل أمر مأخوذ من فعل سداسي فهمزته تكون همزة وصل .

هذا بالنسبة لفعل الأمر إن كان مأخوذًا من فعل رباعي فإن همزته تكون همزة قطع ، و إما إن كان مأخوذًا من فعل ثلاثي أو خماسي أو سداسي فإن همزته تكون همزة وصل .

الحلقة (١٧)

❖ النوع الثالث : الحروف

متى تكون همزة الوصل في الحروف ؟ متى تُكتب في الحروف ومتى لا تُكتب؟ الأمر في هذا واضح ويسير جدًا ، **وذلك أنَّ الحروف كلها همزاتها همزات قطعٍ ، ما عدا حرفًا واحدًا وهو (أل) التعريف**

(أل) التعريف حرفٌ من الحروف ، لكن همزتها همزة وصل ،فعندما نكتب (أل) التعريف مقترنة بكلمة ما مثلا أقول: الكتاب ، القلم ، البيت (أل) في الكلمات السابقة هي حرف من الحروف لكن الهمزة التي في أوله هي همزة وصل ، علمًا أنَّ (أل) التعريف إذا كتبت وحدها منفصلة ، فإنها حينئذٍ تصبح همزة قطع ، لكنها تكون همزة وصل إذا كُتبت متصلة بكلمة من الكلمات .

أما غير كلمة (أل) فالحكم فيه واضح فهمزتها همزة قطع ، مثل كلمة : (أو) ، (أم) هذه الكلمات وغيرها من الحروف ، كلها الحكم فيها واضح وهو أن همزتها همزة قطع . مثل (أم) ، (أو) ، (أن) .. إلخ .

>> مسألة تحريك همزة الوصل <<

نحن نعرف أنَّ همزة الوصل هي حرف ساكن ، **فالنحاة يُعرِّفون همزة الوصل : حرف ساكن يؤتى به للابتداء بالكلمة** ، وذلك أنَّ بعض الكلمات قد يكون أول حرف منها ساكنًا ، والعرب لا تبدأ بالساكن ، فلذلك يؤتى بألف الوصل هذه قبله حتى يمكن النطق والابتداء بالكلمة ، فهو حرف ساكن يؤتى به بداية الكلام ،

وبعض النحويين يعرفها : ما يثبت ابتداءً ويسقط وصلًا ، فيثبت ابتداءً ، فإذا أردنا البدء بها فإن هذه الألف تكون ثابتة أقول : أكتب فالألف موجودة ، لكنها في وصل الكلام تسقط ولا تكون موجودة ، فالمهم أنَّ هذه الألف ألف الوصل هي ساكنة ، لكننا إذا أردنا أن نبدأ بكلمة في أولها ألف وصل ، حينئذٍ لا يمكننا أن نبدأ بها وهي ساكنة فلا بد أن تُحرك ألف الوصل ، فيأتي هنا السؤال ،

س/ كيف تكون حركة همزة الوصل ؟ كيف تحريكها ؟

هل بالفتحة أو الضمة أو الكسرة ولا خيار غير هذه الثلاثة ، فهل الأمر جائز لي على السواء بأي حركة أريدها ؟ أم أن هناك ضابطًا لها ؟

١. نقول : في الابتداء هناك قاعدة عامة # **أنَّ الأصل والكثير والغالب في تحريك همزة الوصل هو تحريكها بالكسرة** # وإذا أردنا أن نطبق على ذلك سنجد الكثير فمثلا : "الاسم" إذا أردنا أن نبتدئ بها سأقول : اسمي – اسمك – ابني – ابنك – امرؤٌ – اثنان – استقدام ، كل هذه الأمثلة وغيرها الكثير ، إذا أردنا أن نبدأ بهمزة الوصل ستجد أننا نبتدئ بها مُحركة بالكسرة ، وهذا هو الأصل والكثير .
٢. **أحيانا إذا أردنا أن نبتدئ بهمزة الوصل فإنا نبتدئ بها بالفتحة مُحركة بالفتحة ويكون هذا في (أل) التعريف**

المقترنة بكلمة ما ، فإذا أدخلنها على كلمة ما وأردنا أن نبتدئ بها فإنا نحرك الألف التي في أولها بالفتحة أقول مثلًا : الكتاب – القلم – الجلوس – الخروج ، (أل) التعريف الموجودة في الأول همزتها همزة وصل ، فعندما نريد أن نبتدئ بها فإننا نُحرك الألف الموجودة في الأول بالفتحة هذا فيما يُحرك بالفتحة

٣. **هل يمكن أن تُحرك ألف الوصل بالضمة ؟ أقول نعم ، يمكن أن تُحرك بالضمة وذلك في فعل الأمر من الفعل الثلاثي إذا كانت عينه مضمومة فتُحرك بالضمة** ، إذا جئنا بفعل ثلاثي وعين المضارع فيه مضمومة ثم أردنا أن نصوغ منه الأمر فإن همزة الوصل تكون محركة بالضمة .

نمثل لذلك : الفعل "كتب" هذا فعل ماض ، إذا أردنا أن نأتي بالمضارع منه وهو "يكتُبُ" فلاحظ أننا ننطق الحرف الأوسط أو ما يسميه الصرفيون " عين الكلمة " ننطقه مضمومًا ، فالفعل "كتب" عين مضارعه مضمومة

فإذا جئنا بفعل الأمر منه سنقول "اُكتُب" **إذا أردنا أن نبدأ بالفعل "اكتب" نجد أنَّنا قد حركنا همزة الوصل بالضمة ؛ والسبب في ذلك حتى تحصل المشاكلة بين حركة ألف الوصل وحركة الحرف الثالث وهو التاء " عين الكلمة "** .

لأنا لو جئنا بالأصل وهو التحريك بالكسرة ، فلو قلنا " اِكتُب " سنجد صعوبة في نطق ذلك ، فلصعوبة الانتقال من الكسرة إلى الضمة ، لذلك كان التحريك هنا بالضمة **وهذا في فعل الأمر المأخوذ من الفعل الثلاثي إذا كانت عينه مضمومة ، وهذه شروط ولو اختلفت سيختلف الحكم** ، فنحن نقول فعل الأمر المأخوذ من فعل ثلاثي ،

فلو جئنا لفعل أمر مأخوذ من فعل رباعي مثلا الفعل : أكرم ، فعل الأمر منه "أكرِم" فليس هناك همزة وصل أصلًا

فعل خماسي : "انطلقَ" فعل الأمر منه "اِنطلقْ" وهمزة الوصل فيه مكسورة كما هو الأصل

فلذلك نحن نريد الفعل الثلاثي تحديدًا ، وليس كل فعل ثلاثي إنما الفعل الثلاثي الذي عين مضارعه مضمومة مثل : كتبَ : يكتُبُ ، فلو جئنا بفعل ثلاثي لكن عين مضارعه ليست مضمومة مثل : "فتَحَ" ماض ثلاثي ، مضارعه "يفتَح" فنجد أنَّ التاء التي هي " عين الكلمة " حركتها الفتحة وليس الضمة فعندما نأتي بالأمر منه سنقول : "اِفتحْ" فنكسر ألف الوصل لا نضمها ؛ لأن الضم مرتبط بحركة عين الكلمة ، فلابد أن تكون العين مضمومة حتى تكون همزة الوصل مضمومة .

هذا ما يتعلق بحركة ألف الوصل إذا أردنا أن نبتدئ بها ، فإن حركتها الكثير والغالب بل الأصل أن تكون حركتها الكسرة ، وقد تكون بالفتحة وذلك في (أل) التعريف ، وقد تكون بالضمة وذلك في فعل الأمر المأخوذ من الماضي الثلاثي المضمومة عين مضارعه ، طبعًا ألف الوصل هذه كما لا يخفى أنها تثبت عند الابتداء بها ، فنحن نُحركها إذا أردنا أن نبتدئ بها ، فننطقها ونحركها فنقول : اِجلس – اُكتُب فنستطيع أن نخرجها ، لكنها في وصل الكلام تسقط هذه الألف ولا تُنطق فعندما أقول كلمة : إسم فالألف هنا موجودة ؛ لأننا ابتدأنا بها لكنا لو أتينا بها وسط الكلام فقلنا : باسم فنلحظ أن الألف في النطق قد ذهبت وسقطت ؛ لأنها هي ألف وصل .

هذا ما يتعلق بالحديث عن تحريك ألف الوصل ، بقي هناك المسألة الأخيرة في الحديث عن همزة الوصل ومواضعها وهي :

❖ **الحكم إذا جاء قبل ألف الوصل همزة الاستفهام**

فقد يحصل عندما تأتي بكلمة من الكلمات التي في أولها ألف وصل وتسبقها بهمزة الاستفهام حينئذٍ سينتج عندنا همزة الاستفهام وبعدها ألف الوصل ، نقول هنا في هذه الحالة :

إذا سُبقت همزة الوصل بهمزة الاستفهام == فإن ألف الوصل هذه تسقط من الكلام

على سبيل المثال عندما أقول : ابنك غائب ، أريد أن آتي قبلها بهمزة الاستفهام نقول ، أَبنُكَ غائبٌ؟

هنا أسقطنا ألف الوصل وبقيت ألف الاستفهام ،

هذا ما يتعلق بالحكم همزة الوصل إذا سبقت بهمزة الاستفهام ، وبهذا نكون انتهينا من الحديث عن هذا الباب الرابع من الأبواب الداخلة معنا في المنهج وهو باب " همزة الوصل وأحكامها " .

﴿ الباب الخامس والأخير : باب الوقف ﴾

هناك بالمناسبة عدد من الأبواب موجودة في الكتاب لكنها غير داخلة في المنهج المقرر ، إذا المقرر محصور في عدد من الأبواب ، الباب الذي معنا هو الباب الأخير وهو :باب الوقف

باب الوقف يقصد به : الوقوف على أواخر الكلمات ، فالمراد إذًا هو بيان كيف يمكننا أن نقف على آخر الكلمة ، وقد يسأل سائل فيقول الأمر واضح ، وذلك أنَّ الوقف على الكلمة يكون بالسكون ، وهذا أمرٌ معلوم بأنَّ العرب تقف على آخر الكلمة بالسكون ، فما الحاجة إلى تخصيص باب مستقل للحديث عن هذا الأمر؟ **نقول بأنَّ الأصل في الوقف هنا أن يكون بالسكون وهذا واضح وظاهر ، لكن هناك بعض الكلمات التي يختلف فيها الحكم أو يتعدد فيوجد أحكام أخرى جائزة غير الوقف بالسكون** ، لذلك النحاة اعتنوا بجمع هذه المواضع التي يكون فيها الوقف بأوجه متعددة ، وذكروها ونصُّوا عليها ووضعوها تحت باب الوقف ليبينوا كيف يمكن للمتكلم أن يقف على تلك الكلمات ، هذه الكلمات التي تحدثوا عنها هي مجموعة من الكلمات :

❖ النوع الأول : الكلمة المنونة

وهي الكلمة التي آخرها تنوين ، سواءً كان ضمتين أو فتحتين أو كسرتين فكله يسمى تنوينًا ، وكله تكون الكلمة فيه منونة ، الوقف على الكلمة المنونة ، نحن نعرف أنَّ الكلمة المنونة قد تكون مختومة بتنوين فتحتين أو ضمتين أو كسرتين فهو يختلف ويتنوع ، لذلك الحكم سيختلف :

١. **إذا كانت الكلمة آخرها تنوين بضمتين أو كسرتين : فإن الوقف يكون عليها بحذف التنوين والوقف بالسكون ، على سبيل المثال عندما أقول : هذا زيدٌ** ، فكلمة "زيدٌ" في آخرها تنوين وهما ضمتين ؛ لأنه خبر مرفوع ، فإذا أردت أن أقف هنا على كلمة "زيد" التي آخرها تنوين بضمتين ، فإني أحذف التنوين وأقف بالسكون فأقول : هذا زيدْ .
وكذلك لو كان التنوين بكسرتين لو قلت : سلمت على زيدٍ ، **فزيدٍ** : اسم مجرور بـ على وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره ، فكلمة زيد في آخرها تنوين بكسرتين فلو أردنا الوقوف عليها فيكون أيضًا بحذف التنوين والوقف بالسكون فأقول : **سلمت على زيدْ .**
٢. إذا كان في آخر الكلمة تنوين بفتحتين مثل : رأيت زيدًا ، زيدًا : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، فكيف نقف عليها ؟ نقول إذا أردنا الوقوف عليها ، فلا نحذف التنوين إنما الحكم الواجب هنا : أن نبدل التنوين ألفا فأقول : رأيت زيدا ، ألف دون تنوين " لتفهم الصورة يحبذ استماع الدرس "

❖ النوع الثاني : الوقف على كلمة إذًا .

كيف نقف عليها ؟ طبعا كلمة " إذًا " النحاة خصُّوها بالذكر ؛ لأن آخرها نون مشابهة في النطق للتنوين ، فنظرًا لكون آخرها نونا والنون تشبه التنوين في النطق لذلك حصل فيها الكلام حول طريقة الوقف عليها :

- النحاة ذكروا أنَّ كلمة (إذًا) إذا أردنا الوقوف عليها فإنا نقف عليها كما نقف على الكلمة المنونة المنصوبة ، بمعنى يوقف عليها بقلب النون ألفا ، فكلمة : " إذاً " لو أردنا الوقوف عليها نقول إذا بقلب النون ألفا عند الوقف ، **هذا هو رأي جمهور النحويين** ،

- وبعضهم أجاز الوقف عليها بالنون فيقولون (إذ " ن ") لكن كما تعرفون رأي الجمهور بالوقف عليها بقلبها ألفا فنقول : إذا وهو الموافق للقراءة القرآنية كما فيها قوله تعالى { وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا } فكلمة "إذا" هذه عند الوقف عليها فإنها يوقف عليها بقلب النون ألفا فيقال : وإذا ... الآية ، على ما أجمع عليه القراء السبعة

الحلقة (١٨)

❖ النوع الثالث : الوقف على هاء الضمير

إذا كان هناك كلمة في آخرها هاء الضمير فكيف يمكن الوقف على هذا الضمير الذي هو الهاء ؟

نستطيع أن نقول أنَّ الوقف على هاء الضمير يختلف بحسب ما يأتي بعدها ، فكلكم تعرفون أنَّ هاء الضمير يكون محركًا إما بالفتحة أو بالكسرة أو بالضمة .

فإذا كان محركًا بالفتحة == يتبعه ألف في النطق.

وإذا كان محركًا بالكسرة == يتبعه ياء في النطق.

وإذا كان محركًا بالضمة == يتبعه واو في النطق .

فإذا أردنا أن نقف على هذا الحرف وهو " الهاء " فماذا نفعل بهذا التابع الذي جاء بعده " الألف أو الواو أو الياء " ؟

إذا وقفنا على الضمير " هاء الغائب " إذا كان حركتها الفتحة وبعدها ألف ، فإنه يوقف عليها بإثبات تلك الألف

فأقول على سبيل المثال : "رأيتها – قابلتها – نظرت إليها – جلست معها" في كل هذه الأمثلة كان عندنا الضمير " هاء الغائب " موجودًا في آخر الكلمة وحركتها الفتحة وبعدها الألف ، هنا عندما نريد أن نقف على الضمير " الهاء " لا نستطيع أن نقف عليه وحده ونلغي الألف التي بعده ، بل لا بد من إثبات الألف التي بعده ، ولا يمكن حذفها .

بعكس إذا كانت حركت الضمير ضمة أو كسرة :فإذا كانت ضمة يتبعه واو ، وإذا كانت كسرة فيتبعه ياء

في هذه الحالة لو أردنا أن نقف على الضمير الذي حركته الضمة أو الكسرة ، فنقف عليه بالسكون ، ونحذف ما بعده من حرف الزيادة الذي هو الواو أو الياء .

فعلى سبيل المثال عندما نقول : الفعل رأيتُهُ – الهاء هنا حركتها الضمة – ونلحظ بأنها في النطق يتصل بها واو ، ولكن إذا أردت أن أقف عليها فإني أقف عليها بالسكون فأقول : رأيتُهْ ، فيوقف عليها بالسكون وتحذف الواو .

كذلك لو كانت الهاء مكسورة فإنه أيضًا يوقف على الهاء بالسكون .

على سبيل المثال : مررت بهِ – الهاء هنا حركتها الكسرة – هذه الهاء يتصل بها في النطق ياء فأقول : مررت بِهِ لكني إذا أردت أن أقف عليها أقف عليها بالسكون وأحذف تلك الياء فأقول : مررت بِهْ ، فيوقف على الهاء بالسكون وتحذف تلك الياء .

إذًا باختصار حكم الوقوف على هاء الضمير :

١. إذا كانت مفتوحة : فإنه يوقف عليها بإثبات الألف التي تأتي بعدها .
٢. إذا كانت مضمومة أو مكسورة فإنه يوقف عليها بالسكون ويُحذف ما بعدها وهو الواو أو الياء .

إلا في الضرورة الشعرية ،فيجوز إثبات الواو التي تأتي بعد الهاء المضمومة ، والياء التي تأتي بعد الهاء المكسورة في ضرورة

الشعر ، فإذا أضطر الشاعر إلى ذلك فإنه يجوز له أن يثبتها ولا يحذفها ، من الأمثلة على ذلك :

وَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ *** كَأَنَّ لَونَ أَرْضِهِ سمَاؤُهُ

المهمه : هو القفر المفازة الصحراء ، هو الآن يتكلم مفاخرًا بنفسه ، يريد أن يخبر بكثرة الصحاري التي قطعها ، وأنه شجاع لا يخاف ، وما أشبه ذلك ، فهو يقول " ومهمه " يعني رب صحراء ومفازة " مغبرة أرجاؤه " أنحاؤها وأرجاؤها كثيرة الغبار والأتربة ، " كأن لون أرضه سماؤه " كأن لون الأرض والسماء قد تشابه من كثرة الغبار الذي ملأ الجو وهو موجود في الأرض أصلا ،

الشاهد في قوله : " ومهمه مغبرة **أرجاؤه** " كلمة "أرجاؤُ" آخرها هاء مضمومة والمفترض عند الوقف عليها أن نقف عليها بالسكون فنقول : أرجاؤْ ، فنحذف الواو ، لكن الشاعر أثبت الواو فقال : " ومهمه مغبرة **أرجاؤُهُ** " فوقف بإثبات الواو ؛ لضرورة الشعر حتى يستقيم وزن الشعر .

وكذلك : " كأن لون أرضه **سماؤُهُ** " فكلمة "سماؤُ" كان المفترض أن يقال : سماؤْ بالسكون وحذف الواو ، لكنه أثبت الواو ؛ لضرورة الشعر .

هناك مثال آخر ذكره في قول الشاعر :

تجاوزت هندًا رغبةً عن قتالِهِ *** إلى ملكٍ أعشوا إلى ضوءِ نارِهِ

الشاعر يتحدث أنه : تجاوز هندا هذا الرجل الذي اسمه هند ، تجاوزه رغبة عن قتاله لا يرد قتاله ، إلى ملك يتفيأ ضلاله ، وأنال من خيره .

الشاهد في قوله : "**رغبة عن قتالِهِ**" آخرها ضمير وهي مكسورة فالمفترض عند الوقوف عليها أن يقف عليها بالسكون فيقول : "تجاوزت هندًا رغبة عن قتالْهْ" ، لكن الشاعر لم يقف عليها بالسكون إنما كسر الهاء وذكر الياء بعدها فقال : "رغبةً عن قتالِهِ" ، وهذا جائز ؛ لأنه في ضرورة الشعر حتى يستقيم له الوزن .

❖ النوع الرابع : الوقف على الاسم المنقوص

في البداية ما هو الاسم المنقوص ؟ هو : الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها

إذًا هو : اسم معرب ، آخره ياء ، مكسور ما قبلها .. فلا بد أن يكون اسمًا

أمثلة ذلك : "القاضي – الداعي – المهتدي – المتقي – المُستكفي" وما أشبهها هذه كلها أسماء تسمى : أسماء منقوصة

إذا نظرنا هل الشرط " التوصيف أو التعريف" الذي ذكرناه منطبق عليها ؟

١. الاسم المعرب : " القاضي- الداعي –الهادي – المستكفي –المهتدي " ستجد أنها أسماء معربة ليست مبنية .
٢. الذي آخره ياء : لا بد أن يكون آخرها ياء وهو أيضًا موجود في الكلمات التي ذكرناها .
٣. لا بد أن يكون قبل آخره كسرة : أي قبل الياء وهذا موجود " القاضِي – الداعِي " فالحرف قبل الياء مكسور.

فكل كلمة اتصفت بهذه المواصفات السابقة فهي اسم منقوص ، ولو تخلف شرط من الشروط فلا يقال أنها اسم منقوص على سبيل المثال :

- " الذي " : آخرها ياء مكسور ما قبلها لكنه تخلف الشرط الأول وهو أن يكون الاسم معربا ، "الذي : اسم مبني"
- " يقضي – يبني " آخرها ياء مكسور ما قبلها ، لكنها ليست أسماء منقوصة ؛ لأنها أفعال ليست أسماء .
- " ضبْيٌ – جدْيٌ " هذه أسماء ومعربة وآخرها ياء لكنها ما قبل آخرها ساكن ، فهي لا تسمى أسماء منقوصة .

فلا بد من توفر المواصفات التي ذكرناها حتى نحكم على الكلمة أنها اسم منقوص .

كيفية الوقوف على الاسم المنقوص

في البداية نقول الاسم المنقوص إما أن يكون : معرفة أو نكرة ، فلكلٍّ حكم :

١. **الاسم المنقوص المعرفة " المعرف بأل "** مثل : القاضي – الداعي – المهتدي وما أشبهها

- **الأكثر والأغلب عند العرب أنهم إذا وقفوا على الأسماء المنقوصة المعرفة بأل أنهم يقفون عليها بإثبات الياء .**

فيقولون : "جاء القاضي – وسلمتُ على الداعي" فهنا كلمة "القاضي" وكلمة "الداعي" وُقف عليها بإثبات الياء ، وهذا هو الكثير والغالب .

- **ويجوز فيها وجه آخر وهو الوقف عليها بحذف الياء**

هذا ليس كثير بل سُمع عن العرب ، وبه قُرأت بعض الآيات من الكلمات المنقوصة المعرفة بأل من الأمثلة على هذا {عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ} "المتعال" قالوا : أصلها "المتعالي" بالياء فهو اسم منقوص معرف بأل آخره ياء

قلنا الكثير والغالب عند العرب أن يوقف عليه بإثبات الياء وهي قراءة عدد من القراء مثل ابن كثير وغيره قرؤوا بإثبات الياء ، لكن هناك قراءات أخرى كقراءة حفص قرأ بحذف الياء وهذا وجه صحيح في اللغة ، أنه يجوز أن تحذف الياء من الأسماء المنقوصة المعرفة بأل ، أيضًا النصوص الأخرى كثيرة التي تشهد بمثل هذه الحالة التي يجوزفيها أن تحذف الياء.

٢. **إذا كان الاسم المنقوص نكرة غير معرف بأل**

ننظر إلى إعرابه :

- **إذا كان : مرفوعًا أو مجرورًا : نقف عليه بحذف الياء**

فنقول مثلا في كلمة : هذا قاضٍ ، **هذا** : اسم إشارة في محل رفع ، **قاضٍ** : خبر مرفوع علامة رفعه الضمة المقدرة ، فكلمة قاضي : اسم منقوص غير مُعرَّف بأل مرفوع فنقف عليه بحذف الياء فنقول : "هذا قاض" بحذف الياء

وكذلك إذا كان مجرورًا : "سلمت على قاض" فنقف عليها بحذف الياء .

- **أمَّا إذا كان منصوبًا : فإنه سيكون منونًا وبالتالي ستكون الياء ثابتة**

عندما أقول : رأيت قاضيًا ، ستكون الكلمة منصوبة ومنونة وبالتالي عند الوقف عليها نقف عليها بإثبات الياء وبعدها التنوين الذي يُقلب ألفًا فأقول : رأيت قاضيًا .

فالكثير في لغة العرب أنهم إذا وقفوا على الكلمة المنقوصة غير المُعرَّفة بأل إذا كانت مرفوعة أو مجرورة أنهم يقفون عليها بحذف الياء ، ولكن في لغة العرب طريقة أخرى وهي الوقف عليها في حالة الرفع والجر بإثبات الياء ، وهناك نصوص تشهد لذلك :

- مثلا قوله تعالى { وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ } كلمة هاد أصلها : هادي فهو اسم منقوص غير معرف بأل ، نكرة وقف عليه بحذف الياء ؛ لأنها هنا مرفوعة فوقف عليها هنا بحذف الياء كما في قراءة حفص ، وهناك قراءة أخرى وهي قراءة ابن كثير { وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادي }بإثبات الياء .
- وكذلك في الآية الثانية قوله تعالى { وَمَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ } كلمة واق أصلها : واقي لكنها حُذفت ياؤها ، وهي مجرورة بحرف الجر "من" ، وغير معرفة فحذفت الياء منها كما هي قراءة حفص .

ويجوز إثبات الياء كما هي قراءة ابن كثير { وَمَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاقِي }بإثبات الياء .

لكن كما قلنا إثبات الياء ليس هو الكثير بل الكثير والغالب هو حذفها .

❖ النوع الخامس : الوقف على الكلمة المُحرَّكة التي ليست آخرها تاء تأنيث

نريد أن نتعرف كيف يمكننا أن نقف على الكلمة التي آخرها حرف متحرك وهذا هو حال أكثر الكلمات أنها آخرها حرف يقبل الحركة ، لكنَّا لا نريد الكلمات التي آخرها تاء تأنيث ؛ لأنَّ تاء التأنيث سيكون لها حكم مستقل ولها مسألة أخرى ، نأخذ طريقة الوقف على الكلمات التي آخرها حرف يقبل الحركة وليس هو تاء تأنيث ، نقول :

بأنَّ الكلمات التي آخرها حرف محرك يقبل الحركة وتظهر عليه سواء كانت فتحة أو كسرة أو ضمة ، فالعرب يقفون عليها بخمسة أوجه :

١. **الوجه الأول : وهو المشهور الوقف بالسكون :**

وهذا هو الأصل وهو الكثير والغالب في الكلام أن يوقف على الكلام بالسكون فحينما أقول : جاء أحمدُ ، الدال في "أحمد" حرف يقبل الحركة ، إذا أردت أن أقف عليه فأقف عليه بالسكون فأقول : جاء أحمدْ ، هذا الوجه الأول وهو الوقف في السكون وهو الأصل والكثير والغالب .

٢. **الوقف بالرَوْم : والرَوْم :إخفاء الصوت بالحركة يعني إخفاء التصويت بالحركة**

أن يكون صوتك عند النطق بالحركة صوتًا خفيًّا يسمعه من يجاورك لكن لايسمعه البعيد عنك ، فكأنك تنطق الحركة لكنك تنطقها بهمس ، بإخفاء ، بدرجة قليلة من الصوت الذي يكاد يسمعه القريبون منك فقط أمَّا البعيد عنك فإنه لايسمعه وهذا يسمى " رَوْم " وهو موجود في التجويد ، هذا أسلوب آخر من أساليب الوقف على الكلمات أن يقف بالروم وهو يأتي بالحركات الإعرابية ، فيمكن أن يوقف بالروم على الكلمات المحركة بالفتحة أو الضمة أو الكسرة ، فمثلا عندما أريد أن أقف على : "جاء أحمدُ" وأريد أن أقف على كلمة أحمد بالروم فأقول : "جاء أحمدُ" نطقت الدال والضمة التي عليها ولكن همست بها فيسمعها القريب ولا يسمعها البعيد هذه الطريقة الثانية من طرق الوقف على الكلمات وهي الوقف بالروم : يسمع الحركة الشخص القريب دون البعيد .

٣. **الوقف بالإشمام وهو : تحريك الشفتين عند النطق بالضمة .**

فإذا أردت أن تقف على كلمة آخرها ضمة فإنك تقف بالسكون لكنك تحرك شفتيك وكأنك تنطق الضمة لكنك لا تنطقها بالتالي : فإنك من يراك فإنه يرى شفتيك تتحركان لكنه إذا كان بجوارك رجل أعمى - على سبيل المثال- فإنه لن ينتبه لهذا الأمر، فالإشمام هو : تحريك الشفتين ، فهي حركة عضوية بالشفتين لا يصحبها صوت فهذا يسمى الإشمام وهو يأتي عند الوقف على الكلمة التي آخرها حرف محرك بالضمة فقط ولا يأتي مع الفتحة والكسرة .

- **تنبيه**: **الإستماع لهذه الحلقة ضروري للتعرف على كيفية النطق الصحيح .**

الحلقة (١٩)

٤. **الوقف بالتضعيف : ويقصد به أن تقف على الكلمة بأن تضعِّف الحرف الأخير الموقوف عليه.**

نأتي إلى الحرف الأخير الذي نريد أن نقف عليه ونضعّفه نشدده، هذه طريقة أخرى من طرق العرب في الوقف أن يضعِّفوا ويشددوا الحرف الأخير الذي يريدون الوقف عليه .

على سبيل المثال عندما أقول : (هذا خالد) وأريد أن أقف على كلمة "خالد"، الحرف الأخير منها وهو الدال، طبعاً بإمكاننا أن نقف بالسكون فأقول (هذا خالدْ) ، لكني أريد أن أقف بالطريقة الرابعة وهي التضعيف ، فألجأ إلى تشديد الدال فأقول : هذا خالدّ ، كما ذكر ابن هشام .

أيضاً **مثال آخر** : هو يجعل ، هذه الجملة أردت أن أقف على اللام في الفعل "يجعل" بالتضعيف فأقول : (هو يجعلّ) بتشديد الحرف بدون حركة ، **وهو كما يقال لغة لـ"بني سعد"، فهم الذين اشتهروا بهذه اللغة.**

⇐ شروط الوقف على الكلمة بالتضعيف :

الوقف بالتضعيف والوقف بالتشديد ليس مطرداً في كل الكلمات، فليس كل الكلمات يمكن أن يوقف عليها بالتضعيف، وإنما هناك شروط خمسة ذكرها ابن هشام عندكم في الكتاب، لابد من وجودها في الكلمة التي نريد أن نقف عليها بالتضعيف، **هذه الشروط وهي:**

١. **أن لا يكون الموقوف عليه همزة**

إذا أردنا أن نقف على حرف أخير في كلمة ما بالتضعيف فيجب ألا يكون ذلك الحرف همزة، الهمزة مستثناة، فإذا كان هناك كلمة في آخرها همزة مثل (خطأ) أو (نبأ) هذه الكلمات آخرها همزة، إذا أردنا أن نقف عليها فلا يمكننا أن نقف عليها بالتضعيف بسبب وجود الهمزة التي في آخرها.

٢. **كذلك ألا يكون آخرها ياء، ولا واو، ولا ألف**

أي لا يكون آخرها أحد من حروف العلة لا الألف ولا الواو ولا الياء، فمثلاً الفعل (يدعو) آخره واو، الفعل (يقضي) آخره ياء، كلمة (ليلى) آخرها ألف، هذه الكلمات كلها آخرها واحد من حروف العلة فلا يصح أن نقف عليها بالتضعيف.

٣. **الشرط الخامس والأخير : ألا يكون قبل الحرف الأخير الذي نريد أن نقف عليه وأن نضعفه حرف ساكن**

فمثلاً كلمة (زيْد) كلمة (نبْل) كلمة (جُعْل) هذه الكلمات الحرف الأخير فيها قبله حرف ساكن فلا نستطيع أن نقف عليه بالتضعيف.

فهذه شروط خمسة لابد من وجودها في الكلمة التي نريد أن نقف عليها بالتضعيف، الشرط الأول مرة أخرى:

١. **يجب ألا يكون الحرف الأخير همزة.**
٢. **وألا يكون الحرف الأخير ألفاً.**
٣. **وألا يكون الحرف الأخير واواً .**
٤. **وألا يكون الحرف الأخير ياءً .**
٥. **وألا يكون قبله حرف ساكن .**

لابد من وجود هذه الشروط الخمسة في الكلمة التي نريد أن نقف عليها بالتضعيف.

❖ الطريق الخامسة والأخيرة من طرق العرب في الوقف على الكلمة المحركة : الوقف بالنقل

ويقصد به أن نقف على الكلمة بأن ننقل الحركة الموجودة في الحرف الأخير ننقلها إلى الحرف الذي قبله ونقف على الحرف الأخير بالسكون طبعاً، لكن الحركة التي كانت موجودة فيه بدل أن نحذفها ننقلها إلى الحرف الذي قبله

على سبيل المثال كما في القراءة في قول الله تعالى {وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ} نحن عندما نقف في قراءة حفص {**بِالصَّبْرِ**} سنقف على الراء بالسكون (**بِالصَّبْرْ**) فتكون عندي الباء ساكنة والراء ساكنة بسبب الوقف،

هناك قراءة أخرى بالوقف على كلمة {**بِالصَّبْرِ**} بطريقة أخرى وهي طريقة النقل، ننظر إلى الحركة الموجودة في الراء، الراء ماذا كانت حركتها؟ {**بِالصَّبْرِ**} الباء : حرف جر، الصبر : اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة ، فهناك كسرة على الراء، هذه الكسرة بدلا أن نحذفها كما في قراءة حفص؛ سوف تنقل إلى الحرف الذي قبله وهو الباء فتكون الباء مكسورة فلذلك هذه القراءة هي: {وَتَوَاصَوْا بِالصَّبِرْ} فالكسرة التي جاءت على الباء هي التي كانت موجودة على الراء من قبل لكنها

نقلت إليها، هذا يسمى وقفاً بالنقل.

⇐ شروط الوقف على الكلمة بطريقة النقل

أيضاً هذه الطريقة وهي الوقف بالنقل ليس سائغاً في كل الكلمات، وإنما هناك شروط لابد من وجودها في الكلمة التي نريد أن نقف عليها بالنقل، هذه الشروط هي أيضاً **شروط خمسة وهي** :

١. **أن يكون الحرف الذي قبل الأخير ساكناً ؛ حتى نستطيع أن ننقل الحركة عليه**

كما في الآية {وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ} الحرف الذي قبل الأخير وهو الباء ساكن فلذلك يمكننا أن ننقل الحركة الموجودة على الحرف الأخير يمكننا أن ننقلها إلى الباء، لكن لو كان الحرف الأخير متحركاً فكيف سننقل الحركة؟ لا نستطيع، على سبيل المثال (هذا خالدُ) أو (هذا محمدُ) هنا الدال عليها ضمة، نريد عند الوقف أن ننقل هذه الضمة إلى الميم التي قبلها، الميم التي قبلها عليها حركة وهي الفتحة، فلا نستطيع أن نقف هنا بالنقل .

٢. **أن ذلك الحرف الساكن - الذي قبل الحرف الأخير- يجب ألا يكون ألفاً ، ولا واواً ، ولا ياء**

لماذا؟ لأنه لو كان ألفاً لن نستطيع أن نحركها لأن الألف لا تقبل الحركة، فلو نقلنا الحركة إلى الألف كيف سننطقها؟ فمثلا لو قلنا (استجار) الراء حركتها فتحة، إذا أردنا أن نقف بالنقل سننقل حركة الراء إلى الألف، الألف لا يمكن أن تُحرك، صحيح أن الألف ساكنة لكنها لا تقبل الحركة فلذلك لا يصح هنا الوقف بالنقل، فلابد إذاً وهو الشرط الثاني ألا يكون ذلك الحرف الساكن يجب ألا يكون ألفاً ولا واواً أيضاً ولا ياء، لأننا لو نقلنا الحركة إلى الواو أو الياء تحريك الواو وتحريك الياء فيه ثقل، فلذلك نشترط ألا يكون ذلك الساكن ياء ولا واواً.

٣. **ألا تكون الحركة فتحة**، أي ألا تكون الحركة المراد نقلها هي الفتحة وإنما الذي ينقل من الحركات الضمة والكسرة .

٤. أما إذا كانت الحركة هي الفتحة فإن هذه الفتحة لا تُنقل إلى ما قبلها، وهذا شرط رابع.

٥. **أن ذلك النقل لا ينتج عنه بناء غير معروف في لغة العرب،**

أي إذا أردت أن أنقل الحركة إلى الحرف الساكن الذي قبلها، سأنظر؛ إذا نقلت الحركة هل سينتج عندي بناء غير موجود في كلام العرب؟ في هذه الحالة لا ننقل،

⇐ على سبيل المثال ذكر المؤلف مجموعة من الأمثلة :

فمثلاً ذكر مثالاً في قوله (هذا جَعْفَر) هل يجوز لنا أن ننقل في (هذا جَعْفَرُ) ؟؟

الراء عليها الضمة، هل يصح أن أنقل الضمة إلى الفاء التي قبله؟ هنا لا يصح النقل لأن الحرف الذي قبله ليس ساكناً، الفاء متحركة فلا يصح النقل لا يصح هنا الوقف بالنقل.

كذلك مثال آخر الذي لا يصح فيه الوقف بالنقل: كلمة (إنسان) إذا قلت (هذا إنسانٌ) إذا أردت أن أنقل الضمة الموجودة على النون إلى ما قبلها، هنا لا يصح لأن ما قبلها ألف، فالألف لا تقبل حركة.

كذلك مثلاً الفعل (يقول) إذا قلنا (محمدٌ يقولُ الحق) إذا أردت أن أقف على كلمة (يقول) وأنقل الضمة إلى ما قبلها، الذي قبلها ساكن لكنه واو، فلا يصح النقل.

كذلك إذا قلنا (علي يبيعُ) إذا أردت أن أقف على (يبيعُ) على العين وأنقل الضمة إلى ما قبلها، الذي قبلها ساكن لكنه ياء، فلا يصح النقل.

كذلك عندما أقول مثلاً: (سمعت العلمَ) أريد أن أقف على كلمة (العلم) بالنقل، إذا نظرت سنجد أن الحركة الموجودة على

الميم هي الفتحة والفتحة لا تُنقل إلى ما قبلها، لا يصح الوقف بنقل الفتحة، وإنما نقل الضمة أو الكسرة، لذلك لا يصح الوقف بالنقل هنا.

كذلك عندما أقول: (هذا علمٌ) هنا هل يصح الوقف بنقل الحركة الموجودة على الميم وهي الضمة إلى ما قبلها؟ إذا نظرنا في الشروط :

١- أن يكون ما قبلها ساكن، (علْم) اللام ساكنة فالشرط موجود .

٢- والذي قبلها ليس ألف ولا واو ولا ياء، أيضاً هذا الشرط موجود .

٣- وكذلك الحركة التي نريد أن ننقلها هي الضمة (علمٌ) ليست فتحة إذاً الشرط موجود .

- لكن لو نقلنا الضمة إلى ما قبلها كيف سننطق الكلمة؟ (هذا علْمٌ) سننطقها (هذا عِلُمْ) عِلُمْ على وزن "فِعُلْ" ليس موجوداً في كلام العرب، فهذا يعني أن النقل سيؤدي إلى صيغة وبنية ليست في كلام العرب فلا يصح حينئذ النقل .

هذا بالنسبة للطريقة الخامسة أو اللغة الخامسة من أوجه الوقف الجائزة في لغة العرب .

⇐ **أمثلة أخرى وهي الكلمة التي آخرها تاء التأنيث،**

إذا كان عندي كلمة آخرها تاء التأنيث، فكيف يكون الوقف عليها؟

١- **نحن نعرف بأن تاء التأنيث إذا كانت متصلة بحرف فإنه يوقف عليها بإثبات التاء،**

فيقال مثلاً (ثُمَّتَ) أو (ثَمَّتَ) يوقف عليها بالتاء كما هي .

٢- **وكذلك إذا اتصلت تاء التأنيث بالفعل (قامتْ) (جلستْ) (كتبتْ) فأيضاً هذه التاء تكتب بصورة التاء المفتوحة وتنطق على أنها تاء يوقف عليها على أنها تاء .**

فإذا كانت متصلة بالحرف أو كانت متصلة بالفعل فإنها تعد تاء تكتب تاء وتنطق تاء ويوقف عليها بالتاء .

٣- **لكن إذا كانت تاء التأنيث متصلة باسم ففي هذه الحالة سيختلف الحكم بحسب نوع ذلك الاسم، هل هو جمع مؤنث سالم أو مفرد؟**

أ. **النوع (١) : إذا كانت الكلمة جمع مؤنث سالم فإن الوقف على هذه التاء الموجودة في الآخر هو بإثبات التاء**

تُكتب تاء التأنيث ويوقف عليها على أنها تاء التأنيث مثل: (هؤلاء طالباتْ) (هؤلاء مسلماتْ) (اشتريت كثيراً من السياراتْ) وما أشبه ذلك، يوقف على هذه الكلمة التي هي جمع مؤنث سالم يوقف عليها بإثبات تاء التأنيث، تكتب تاء ويوقف عليها بالتاء.

وسُمع عن العرب طريقة أخرى وهي الوقف عليها بإبدالها هاء، مما سُمع عنهم في قولهم (كيف الإخوة والأخواهْ)

كان الأصل أن يقال: (كيف الإخوة والأخوات) لكن هذا المتكلم قلب التاء الموجودة في الأخير إلى هاء فقال (كيف الإخوة و الأخواهْ) .

وكذلك سُمع عنهم كلمة أخرى وهي كلمة مشهورة عنهم (دفن البناهْ من المكرماهْ) أصل الكلام (دفن البنات من المكرمات)، وهذا طبعاً كما كان سائداً معروفاً عن العرب في أيام جاهليتهم من وأد البنات ودفنهم، فأصل الكلام (دفن البنات) بإثبات التاء، (من المكرمات) بإثبات التاء، لكن المتكلم قلب التاء هاء، فهذا جائز لكنه أيضاً قليل وليس كثيراً.

فإذاً هذا بالنسبة لحكم الكلمة المختومة بتاء التأنيث إذا كانت اسماً وهي جمع مؤنث سالم فإن الغالب والكثير أن يوقف

عليها بإثبات التاء، وسُمع عن العرب أنهم وقفوا عليها بقلبها هاء لكنه قليل.

ب. النوع (٢) : إذا كانت الكلمة اسماً لكنها ليست جمع مؤنث سالم كيف يكون الوقف عليها؟

إذا كانت الكلمة اسما لكنها ليست جمع مؤنث سالم فإن الوقف عليها يكون بإبدال التاء هاء، فنقول مثلاً كلمة (رحمةُ) و(مغفرةُ) وما أشبهها من الكلمات التي آخرها تاء التأنيث هي أسماء لكنها ليست جمع مؤنث سالم، إذا أردنا أن نقف عليها فإنا نقلب تلك التاء إلى هاء فأقول (مغفرهْ) (رحمهْ) (مَحَبَّهْ) كلها آخرها تاء تأنيث (مغفرةٌ) (محبةٌ) (رحمةٌ) لكننا عندما وقفنا عليها قلبناها إلى هاء ، هذا هو الكثير والغالب في كلام العرب، أنهم يقفون عليها بإبدال التاء هاء .

سُمع عن العرب في بعض النصوص أنهم أثبتوا التاء، فمثلاً في كلمة (رحمة) لا يقولون (رَحْمَهْ) يقولون (رَحْمَتْ) (مَنْزِلَتْ)، سُمع عنهم بعض النصوص التي جاءت بإثبات التاء لكن هذه قليل، وقد سمع حتى في بعض القراءات القرآنية، مثلاً في قول الله تعالى {إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ} هنا -كما في كتاب ابن هشام- في قراءة نافع وابن عامر وحمزة (إن شجرتْ) بإثبات التاء، ليس (شجرهْ) بقلبها هاء، **وكذلك في قول الشاعر**:

والله أنجاك بكفَّيْ مَسْلَمَتْ***من بعد ما وبعد ما وبعد مَتْ

كادت نفوس القوم عند الغَلْصَمَتْ***وكادت الحرة أن تُدعى أَمَتْ

الشاهد فيه هنا أنه جاء بعدد من الكلمات التي آخرها تاء التأنيث كان المفترض أن يقف عليها بإبدالها هاء لكنه وقف عليها بإثبات التاء، فيقول هنا: "والله أنجاك بكفَّيْ مَسْلَمَتْ"، مَسلمه؛ بدل أن يقف بإبدالها هاء أثبت التاء، كادت نفوس القوم عند الغَلْصَمَتْ، أصلها عند الغلصمه ، في هذه المنطقة (أشار الأستاذ بيده إلى الحلقوم) أي كادت الروح أن تصل إلى الحلقوم ، لكنه بدل أن يقف بإبدال التاء هاء وقف بإثبات التاء، هذه طريقة سُمعت عن العرب مستعملة عندهم لكنها ليست الكثيرة .

فإذاً إذا كانت الكلمة اسماً ليست جمع مؤنث سالم فالغالب والكثير عند العرب أن يقفوا على هذه التاء بإبدالها هاء .

لكن سُمع عنهم أنهم وقفوا عليها بإثبات التاء كما في بعض النصوص التي ذكرناها لكنه قليل .

>> مسألة ما يختص به الوقف <<

الوقف الذي تحدثنا عنه وذكرنا بعض أحكامه له أمور تميزه وتخصه، لذلك أراد ابن هشام هنا أن يذكر هذه الأمور التي تخصه وأن يخصها بالذكر وأن يعقد لها فصلاً ليتحدث فيه عنها فقال بأن من خصائص الوقف :-

١- **اجتلاب هاء السكت** :

ما المقصود بهاء السكت؟ هاء السكت هي عبارة عن الضمير الذي هو الهاء، يؤتى به للوقف على الكلمة بالسكوت عندها، فعندما يراد الوقف على كلمة ما يُجتلب ويؤتى بهذه الهاء الساكنة لكي يُوقف عليها تسمى هذه الهاء: هاء السكت، وسميت هاء السكت من اسمها، سميت هاء السكت لأنه يُسكت عندها لأنه يسكت عليها يوقف عليها ويسكت عندها ويتوقف الكلام عندها فلذلك سميت هذه الهاء هاء السكت، فهذا أمر يحصل عند الوقف، فهو أمر يختص به الوقف من خصائص الوقف لأنه لا يحصل في غير الوقف لأنه يحصل في الوقف وحده ولا يتحقق في غير الوقف فلذلك ذكره هنا ابن هشام.

س/ متى يمكننا أن نأتي بهذا الحرف الذي هو هاء السكت؟

أجاب ابن هشام عن ذلك في كتابه فذكر بأن هاء السكت لها ثلاثة مواضع ، يمكننا أن نأتي بهاء السكت في كل موضع من هذه المواضع الثلاثة ، وبالمناسبة هاء السكت ليست أمراً واجباً، وإنما هي أمر جائز، إن شئنا أن نأتي بهاء السكت

أتينا بها، وإن شئنا ألا نأتي بها لم نأتِ بها، فهي ليت أمراً إلزامياً وإنما أمر جائز إلا فيما سنذكره بعد قليل-

الحلقة (٢٠)

❖ **المواضع التي يؤتى فيها بهاء السكت :**

١- **الموضع الأول : وهو الفعل المُعَلُّ بحذف آخره، والمقصود به : الفعل المعتل إذا حُذف آخره**

نحن نعرف أنَّ الأفعال المعتلة هي الأفعال التي آخرها حرف علة، الأفعال التي آخرها عرف علة إما الواو وإما الياء وإما الألف، هذه الأفعال التي آخرها حرف علة قد تزول منها حروفها الأخيرة .

- إما بسبب الجزم إذا دخل عليها جازم من الجوازم فإن علامة الجزم هي حذف حرف العلة .
- وإما أنه يزول بسبب البناء إذا صُغنا منه فعل الأمر فإن فعل الأمر سيكون مبنيًا على حذف حرف العلة .

ففي الحالتين -يعني سواء جئنا بفعل مضارع مجزوم ، أو جئنا بفعل أمر مبني- فالفعل المعتل سوف يُحذف حرف العلة الموجود في آخره.

إذا أردنا أن نقف على الفعل المعتل الذي حُذف حرف العلة من آخره في هذه الحالة يجوز لنا أن نأتي بهاء السكت لكي يتم الوقوف عليها لكي يحصل الوقف عليها

من الأمثلة على ذلك : (أفعال مضارعة)

-الفعل (يغزو) فعل مضارع مرفوع، إذا أدخلنا عليه أداة الجزم (لم) فقلنا (لم يغزُ زيدٌ أحدًا).

الفعل (يغزُ) أصبح فعل مضارع مجزوم بـ (لم) وعلامة جزمه حذف حرف العلة،

إذا أردت أن أقف على (يغزُ) وحدها فيجوز لي أن أقف بالسكون وهو الأصل - ولكن نحن نتحدث الآن عن هاء السكت نقول يجوز أن نقف بإدخال هاء السكت فأقول (لم يغْزُهْ) فأُدخل هاء السكت بعد الحرف الأخير هذا جائز.

-**كذلك الفعل (يخشى)** فعل مضارع آخره حرف علة وهو الألف، إذا جزمناه فقلنا (لم يخشَ) حُذفت الألف الموجودة في الأخير، فإذا أدرت أن أقف عليه حينئذٍ يجوز لي أن أدخل هاء السكت عليه فأقول: (لم يخشَهْ).

-**كذالك الفعل (يرمي)** فعل آخره حرف علة وهو الياء، إذا أدخلنا عليه أداة الجزم (لم) فقلنا (لم يرمِ) يصح أن أدخل هاء السكت عليه فأقول (لم يرمِهْ) فأقف على الفعل بإدخال هاء السكت عليه.

(أفعال الأمر)

- مثلاً (اغزُ أولئك القوم) إذا أردت أن أقف على فعل الأمر (اغزُ) أيضاً حرف العلة غير موجود، الواو قد حُذف، فإذا أردت أن أقف عليه سأقف بهاء السكت فأقول (اغزُهْ).
- وكذلك الفعل (اخشَ) إذا أردت أن أقف عليه بهاء السكت فأقول (اخشَهْ).
- وكذلك فعل الأمر (ارمِ) سأقف عليه بإدخال هاء السكت فأقول (ارمِهْ).

فهذا الموضع الأول من المواضع التي يجوز لنا فيها إدخال هاء السكت عند الوقف وهو الفعل المعتل الآخر الذي حذف آخره إما بسبب كونه مجزومًا وإما بسبب كونه بالبناء في صيغة الأمر .

- وقد وجد مثل ذلك في بعض الآيات في الكتاب العزيز:

- مثلا قول الله تعالى: {لَمْ يَتَسَنَّهْ} {فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ} (يتسن) أصل الفعل (يتسنى) آخره حرف علة وهو الألف، فلما دخلت أداة الجزم (لم) أصبح مجزومًا وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الألف الأخيرة قد

حُذفت، فجيء بهاء السكت للوقف عليها فلذلك قيل في الآية : {لَمْ يَتَسَنَّهْ} فالهاء الموجودة في الأخير هي هاء السكت.

- وكذلك أيضًا قول الله تعالى {فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ} الفعل (يقتدي) آخره الياء ، فلما جيء بفعل الأمر منه (اقتدِ) حُذفت الياء وعند إرادة الوقف هنا جيء بهاء السكت كما في الآية {اقْتَدِهِ}، ونقول (ارمِهْ)، فجيء بهاء السكت هنا في هذه الآية للوقف عندها.

طبعًا إدخال هاء السكت هنا في هذا الموضع هو حكمه الجواز، ليس حكمه الوجوب، إن شئنا أن ندخلها وإن شئنا ألا ندخلها، فالأمر أمره الجواز وليس واجبًا إلا في مسألة واحدة

- هناك مسألة واحدة يجب فيها إدخال هاء السكت عند الوقف، متى؟

إذا كان الفعل سيبقى على حرفٍ واحد في هذه الحالة يجب أن ندخل هاء السكت عند الوقف.

-**متى يكون الفعل باقيًا على حرف واحد؟ ذلك إذا جئنا بالفعل الذي أوله حرف علة وآخره حرف علة وهو ما يُسمى بـ(الفعل اللفيف) مثل فعل (وعى) و(وفى) وما أشبهها**، الفعل (وعى) أوله حرف علة وآخره حرف علة، إذا جئنا بفعل الأمر منه فإننا سنحذف الأول والأخير فأقول مثلا: (ع الدرس جيدًا) فنأتي بحرف العين وننطقه بالكسرة فيُعتبر فعل أمر إذا أردت أن أقف عليه لا يمكنني أن أقف عليه بالسكون، لأنني أريد الحركة لنطقه وأريد موضعًا آخر للوقف بالسكون وليس عندي سوى حرف واحد، فهل أجعله متحرك أو ساكن؟ فلذلك يجب أن نأتي بهاء السكت هنا في هذا الموضع فأقول (عِهْ) فنأتي بفعل الأمر العين المكسورة ونتبعها وجوبًا نتبعها بهاء السكت حتى يمكننا الوقف عليها .

هذا هو الموضع الأول من المواضع التي يمكننا فيها اجتلاب والإتيان بهاء السكت.

٢- الموضع الثاني: وهو بعد (ما) الاستفهامية المجرورة.

نحن نعرف بأن كلمة (ما) هي اسم استفهام كما تستعمل في أوجه كثيرة، استفهامية وموصولة إلخ، نحن نريد (ما) الاستفهامية ، عندما أقول مثلاً: (ما حاجتك؟) (ما أتى بك؟) وما أشبه ذلك، إذا جئنا بـ(ما) الاستفهامية وجئنا بها مجرورة أي مسبوقة بحرف جر، ونحن نعرف أنَّ (ما) الاستفهامية إذا سُبقت بحرف جر فيجب أن تُحذف الألف التي في آخرها، فأقول مثلاً :-

-(عمَّ تسأل؟) (عمَّ) أصلها (عن) حرف الجر، وكلمة (ما) ميم وفوقها فتحة (عمَّ) الألف التي في آخرها قد حذفت بسبب أنَّ حرف الجر قد دخل عليها فنقول (عمَّ تسأل؟) فيصبح عندنا حرف الميم لوحدها التي أُدغمت في النون.

-مثلاً: (بمَ اشتريت ذلك؟) حرف الجر الباء وبعده (ما) الاستفهامية التي حُذفت ألفها.

فهنا في مثل هذه الحالة إذا جئنا بـ(ما) الاستفهامية وقبلها حرف الجر سيؤدي ذلك إلى أن تبقى (ما) الاستفهامية بدون الألف التي بعدها فأصبحت على حرف واحد حينئذٍ ندخل عليها هاء السكت عند الوقف فأقول:

-(بِمَهْ) (عَمَّهْ) (إلامَهْ) كل هذه الأمثلة جئنا بـ(ما) الاستفهامية مسبوقة بحرف جر مرة "بالباء" مرة بـ "عن" مرة بـ "إلى" ثم وقفنا عليها فأدخلنا عليها هاء السكت .

٣- الموضع الثالث -والأخير- : عند الوقف على كل مبني على حركة بناء دائمًا،

كل كلمة مبنية على حركة ثابتة وليس فيها شبه بالمعرب، في هذه الحالة يصح لنا الوقف على هذه الكلمة ونأتي بإدخال هاء السكت عليها، إذًا الحكم هنا أوسع، الموضع الثالث موضع واسع لأنه يشمل أي كلمة مبنية إذا كان حركة بنائها حركة ثابتة وليس فيها شبه بالمعرب.

الكلام هنا إذاً يشمل :

أولا // الكلمات المبنية ، ولا يدخل فيه الكلمات المعربة .

ثانيًا // يشمل الكلمات المبنية التي بنيت على حركة ثابتة .

ولا يدخل معنا الكلمات المبنية التي بنيت على حركة عارضة قد تزول بسبب ما.

وكذلك الكلمات المبنية التي بنيت على حركة ثابتة وليس فيها شبه بالمعربات

أما إذا كان فيها شبه بالمعربات بأن تستعمل كما يستعمل المعرب فهذه أيضًا لا تدخل معنا.

ما الأمثلة على ذلك؟

مثلاً (ياء) المتكلم، الضمير (هو) الضمير (هي) هذه الكلمات وما يشبهها كلها يمكننا أن نقف عليها بإدخال هاء السكت عليها.

فكلمة (هو) إذا أردت أن أقف عليها أدخل عليها هاء السكت فأقول: (هوَهْ) (هيَهْ).

مثال على ذلك مثلاً قول الله تعالى : {مَا هِيَهْ} {وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ} أصلها ما هي ، الضمير (هي) جيء بعده بهاء السكت ؛ لأن الضمير (هي) اسم وهو مبني على حركة ثابتة، الياء دائمًا ثابتة على الفتحة لا تتغير، وليس فيه شبه بالمعربات ولذلك صح إدخال الهاء عليه {وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ} بالوقف بهاء السكت.

وكذلك في الآية الأخرى {مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ} ياء المتكلم ، كلمة مال أضيفت إلى ياء المتكلم وهي اسم مبني والحركة فيها ثابتة فلذلك هنا يصح الوقف عليها بهاء السكت كما في الآية {مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ(٢٨)هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ} سلطانيه مثل ماليه تمامًا فحصل الوقف عليها بهاء السكت.

كذلك في قول الشاعر: إذا ما تَرعْرَعَ فِينَا الغُلام *** فما إنْ يُقالُ لهُ مَنْ هُوَهْ

يعني إذا نشأ وترعرع فينا الغلام فما يقال من هو لشهرته، فهو معروف ومشهور، (من هوه) الضمير (هو) دخلت عليه هاء السكت عند الوقف عليه فقال الشاعر (من هوه) بالوقف بهاء السكت، وهذا أيضًا جائز .

إذاً هاء السكت تدخل فيما انطبقت عليه هذه الشروط ، إذا جاءت كلمة لا تنطبق عليها هذه الشروط فلا يصح الوقف عليها بهاء السكت :

- مثلاً (جاء زيد) لا يصح أن أقف على كلمة زيد بإدخال هاء السكت ؛ لأن زيد كلمة معربة ليست مبنية.
- كذلك الفعل (اضربْ) و (لم يضربْ) هما ليسا من الأسماء، لكن الحركة الأخيرة هي سكون ليست حركة، نحن نريد حركة، ياء المتكلم فيها حركة وهو الفتحة، الضمير (هو) فيه حركة وهو الفتحة، فلا يصح أن نقف على كلمة آخرها سكون
- كذلك كلمة (لا رجلَ) كلمة (رجلَ) هذه لا يصح أن نقف بإدخال هاء السكت ؛ لأن كلمة (رجل) صحيح أنها مبني وهو أيضًا بناء على حركة وهو الفتحة، لكن هذا البناء ليس بناء ثابتًا ليس دائمًا وإنما هو بناء عارض قد يزول إذا أضيفت الكلمة مثلاً أو أُزيلت (لا) النافية للجنس، فهو ليس بناءً دائمًا .

❖ **مسألة // :" قد يُعطي الوصل حكم الوقف"**

بقي عندنا الجزئية الأخيرة في هذا الباب وهو باب الوقف، الجزئية الأخيرة أراد المؤلف أن يتحدث فيها عن مسألة وهي:

نحن نعرف بأننا إذا أردنا أن نتكلم :

- **فإما أن نتكلم بالوصل** نصل الكلمات ببعضها ، فنعرب الكلمات المعربة ونُظهر علامات البناء للكلمات المبنية
- **أو نقف على الكلمات**، لذلك وإما أن تقف أو نصل ، هاتان طريقتان،

- **هناك طريقة ثالثة هي التي أراد المؤلف أن يتحدث عنها وهي طريقة تمزج بين طريقتين، فيتكلم المتكلم بالوصل لكنه يعامل الكلمة وكأنها وقف، لذلك قال** :" قد يُعطى الوصل حكم الوقف"

الوصل غير الوقف ! الوصل طريقة، وصل الكلمات ببعضها، والوقف طريقة أخرى، تقف على الكلمات، لكنه أراد أن يبين أنه يجوز للمتكلم إذا تكلم ووصل الكلمات يجوز له أن يعاملها ويعطيها حكم الوقف، فيقف على الكلمة مع أن كلامه متصل، إلا أنه ينطق الكلمة وكأنه وقف عليها مع أنه حقيقة لم يقف عليها، فهذا يسمى: إعطاء الوصل حكم الوقف ، **هذه الطريقة وهذا الأسلوب هو قليل في الكلام في النثر لكنه كثير في الشعر .**

⇐ أراد أن يضرب أمثلة على ذلك ، مثلاً من ضمن الأمثلة :

في قول الله تعالى:{فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ} ذكرنا قبل قليل بأن (يتسنه) دخلت هاء السكت هنا، وهاء السكت تدخل في الوقف فقط وأما في الوصل فإنها لا توجد، ومع ذلك فإن هذه القراءة وهي قراءة حمزة والكسائي {لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ} (أجر؟؟؟) عاملوا هذه الكلمة (يتسنه) فأُتبعت بهاء السكت وكأنها موقوف عليها مع أنها ليست موقوف عليها مع أنَّ الكلام متصل {لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ}، كان المفترض كما في القراءت الأخرى (لم يتسن وانظر) بإزالة هاء السكت ؛ لأنها إنما جيء بها للوقف، فإذا زال الوقف زالت هذه الهاء، لكن نظرًا لأن المتكلم هنا تكلم وصلاً وعاملها معاملة الوقف لذلك أبقى الهاء .

كذلك في قول الله تعالى في الآية الأخر: {فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ قُلْ} الهاء هي هاء السكت، كان المفترض عند وصل الكلام أن تزول فيقال (فبهداهم اقتدِ قل) تزول الهاء لأنه لم يبق هناك وقف لكنها بقيت وعوملت معاملة الوقف وهذا من معاملة الوصل معاملة الوقف .

كذلك من الأمثلة على ذلك في بيت من الشعر -وهو آخر ما لدينا- وهو في قول الشاعر: مثل الحريق وافق القصبَّ، الشاعر هنا في أبيات له يتحدث في قوله:

إنّ الدَّبَا فوقَ المتُونِ دَبَّا *** وهبَّتْ الرِّيح بمَوْرٍ هَبَّا

تَتْرُكُ ما أبقى الدَّبَا سَبْسَبَّا *** أو كالحْريقِ وَافَق الْقَصَبَّا

فهو يتحدث يصف كيف يكون الدبا الذي هو الجراد عندما يأتي ولا يبقي ولا يذر، يشبهه مثل الحريق الذي وافق القصبَّا وافق شجر القصب، فهو سريع الاشتعال، فهذا الجراد لا يُبقي ولا يذر.

الشاهد هنا في قوله: مثل الحريق وافق القصبَّا، كلمة "القصب" معروفة، عند الوقف عليها يوقف بالسكون، فكان المفترض في الشاعر أن يقول: مثل الحريق وافق القصب، لكن الشاعر هنا عندما أراد أن يقف وقف بالتضعيف، تضعيف الحرف الأخير فقال: القصبَّا، وهذه طريقة من الطرق التي ذكرناها سابقًا في الوقف عند العرب أنهم يقفون بتضعيف الحرف الأخير، فالشاعر هنا وقف على الكلمة الأخيرة وهي كلمة القصبَّا بتضعيف الحرف الأخير منها، فلذلك وقف عليها بالتضعيف وإن كان في وصل الكلام، الكلام لم ينتهِ :

أو كالحْريقِ وَافَق الْقَصَبَّا *** والتِّبْنَ والحلْفَاءَ فَالْتَهبَّا

يعني الكلام متصل لكنه وقف على الكلمة وكأنها موقوف عليها مع أنها في وصل الكلام، فهذه طريقة وأسلوب من أساليب العرب في الكلام أنهم يمزجون بين الوصل والوقف، وهذا وإن كان قليلاً في نثرهم إلا أنه كثير في أشعار العرب ، وبهذا نكون انتهينا من هذه المسألة الأخيرة في هذا الباب الأخير من المنهج وهو باب الوقف.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.